مرزوق الحلالي

الجغرافيا السياسية لإدارة بايدن

كراس الكتروني

منشورات فضاء الحوار

2023

قيادة الديمقراطيات

الربط بين القضايا الداخلية والخارجية

الأمن الإلكتروني الأولوية الأساسية

التنافس مع بكين له الأولوية

هل انتهى "القرن الأمريكي الجديد" ليحل محله قرن متعدد الأقطاب؟

تأثير الحرب في أوكرانيا

تحطم "أمنيات" بايدن التي تعود لزمن ولّى

ما فرص التعاون بين أمريكا والصين والهند؟

نشر مرخرا بيير ميلاندري، مؤرخ، وأستاذ جامعي سابق في معهد العلوم السياسية، وهو مؤلف للعديد من الأعمال في مجال التاريخ دراسة عن الجغرافيا السياسية لإدارة بايدن نستعرض ما تضمنته

استهدفت الجغرافيا السياسية لإدارة بايدن الاعتماد على إقامة أتصالح الامة الامريكية، مع قبول أن ترى في أهداف السياسة الخارجية الدفاع عن مصالح أمريكا الخاصة. علما أنها تستهدف الصين باعتبارها تحديا ذي أولوية. كما تعتمد على الحلفاء لاستعادة قيادتها للدول الديمقراطية. إلا أن القضية الداخلية ظلت مفتوحة مع اعتبارقد

يكون من الصعب تحقيق المصالحة السياسية الضرورية.

قد يكون من الصعب فهم الجغرافيا السياسية لإدارة بايدن. إلا أنه ليس من المستحيل تحديد الخطوط العريضة التي تنعكس بشكل أو بآخر في التوجيهات الاستراتيجية المؤقتة للأمن القومي التي يشار إليها ولو تلميحا في الخطب و التصريحات والمؤتمرات الصحفية والبيانات الصحفية.

أولاً وقبل كل شيء، يتعلق الأمر باستعادة الولايات المتحدة القيادة المتنازع عليها على الصعيد العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، تعين على إدارة بايدن أن تعيد اختراع الظروف التي سمحت للولايات المتحدة، في نهاية الحرب العالمية الثانية، بتدصين ما سمي بـ "القرن الأميركي" [1]الذي يبدو اليوم وكأنه ذكرى حلم بعيد المنال.

وعلى الصعيد الداخلي، إذ جمعت أمريكا زمننذ بين ديناميكية المشاريع الخاصة- القطاع الخاص- وتنظيم الدولة، وكانت الطبقات الوسطى في قلب المجتمع وكان الإجماع السياسي بين الحزبين واسع النطاق للغاية.

- 1القرن الأمريكي هو وصف للفترة منذ منتصف القرن العشرين بأنها مطبوعة بالهيمنة إلى حد كبير

من طرف الولايات المتحدة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وهو مشابه إلى حد كبير لوصف الفترة فيما بين 1815–1914 بأكو القرن الإمبراطوري البريطاني. نما نفوذ الولايات المتحدة خلال القرن العشرين، ولكن أصبح مهيمنا بشكل خاص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بقيت قوتان عظميان فقط، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بعد تفكك الأخير في 1991، ظلت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم – القطب الوحيد- وأصبحت القوة المهيمنة، أو ما أسماه البعض القوة التي لا تضاهى.

فبدءًا من نهاية القرن التاسع عشر، مع الحرب الإسبانية الأمريكية في 1898 وتمرد البوكسير- وهي انتفاضة وقعت في الصين ضد الإمبرالية وضد التدخل الأجنبي وضد المسيحية بين عامي 1899 و1901، في أثناء الفترة الأخيرة من حكم سلالة تشينغ- بدأت الولايات المتحدة تلعب دورًا أكثر بروزًا في العالم خارج قارة أمريكا الشمالية. وتبنت الحكومة الحمائية بعد الحرب الإسبانية الأمريكية لتطوير صناعتها المحلية وبناء البحرية، "الأسطول الأبيض العظيم ".

عندما أصبح تيودور روزفلت رئيساً في 1901، سارع بتحول السياسة الخارجية بعيداً عن الانعزالية ونحو التدخل الأجنبي.و خاضت الولايات المتحدة الحرب الفلبينية الأمريكية ضد جمهورية الفلبين الأولى لتعزيز سيطرتها على و في 1904، ألزم روزفلت الولايات المتحدة ببناء قناة بنما، وإنشاء منطقة قناة بنما.

ووجد التدخل تعبيره الرسمي في 1904 نتيجة عقيدة مونرو ، معلنا حق الولايات المتحدة في التدخل في أي مكان في الأمريكتين ، حالما تأكدت الهيمنة الإقليمية الناشئة للولايات المتحدة.أما مبدأ مبدأ مونرو فهو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو في رسالة سلّمها للكونغرس الأمريكي في 1823 و الذي نادى بضمان استقلال كلّ دول نصف الكرة الارضية الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التّدخّل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو أيضاً إلى أن الأمريكيّين لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قُوى أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو

أن الولايات المتحدة لن تسمَح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها. وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914، اتبعت الولايات المتحدة سياسة عدم التدخل ، وتجنب الصراع في حين تحاول التوسط لإحلال السلام. وفي وقت لاحق زعم الرئيس وودرو ويلسون أن الحرب كانت بالغة الأهمية إلى الحد الذي اضطر الولايات المتحدة إلى إسماع صوتها في مؤتمر السلام. لم تكن الولايات المتحدة أبدا رسميا عضوا في الحلفاء ولكنها دخلت الحرب في 1917. مع انتهاء الحرب في 1919 بمعاهدة فرساي. تبنت الولايات المتحدة سياسة الانعزالية، بعد أن رفضت التصديق على معاهدة فرساي أو الانضمام رسميا إلى عصبة الأمم.

وعلى الصعيد الخارجي، كانت البلاد لعبت الرهان على مسار أميركا الذاتي إذ سرعان ما تحولت إلى فكرة مفادها أن تنميتها الداخلية تعتمد بالأساس على قدرتها على فرض نظام دولي ليبرالي. وفي الفترة بين الحرب العالمية الثانية و 1949، تمكنت الولايات المتحدة من تأمين سيطرة اعتبرت طبيعية وتوافقية إلى حد كبير ـ الزعامة ـ على نظام يقوم على ثلاث ركائز:

-سوق دولية مفتوحة، تسمح للشركات الأميركية باستغلال قدرتها التنافسية والإجراءات الطبقية لتحقيق الازدهار؛

-ونظام تعاون متعدد الأطراف تدعمه

تحالفات يجعل من الممكن تقاسم عبء الحماية الاستراتيجية لهذه السوق -وحملة أيديولوجية تجعل من الممكن إضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية الضرورية وتبرير تكلفتها. لكن بدت هذه الرؤية بعيدة المنال جدا. وبرزت صورة أميركا توشي بانطباع مجتمع ممزق وديمقراطية أضعفها الاستقطاب الساخط. ولم يحدث قط منذ الحرب العالمية الثانية أن بدت سياستها الخارجية محل نزاع. كما بدا أن الديمقراطية في انحدار في كل مكان في مواجهة الأنظمة الاستبدادية، في حين برز أن صعود الصين أضحى يشكل التحدي الرئيسي.

هذا في حين كان ترامب سلف بايدن

أدى إلى تفاقم المشاكل بشكل غير مسبوق. وفي وقت مبكر من 2008، في المؤتمر الديمقراطي، لخص بِل كلينتون التحدي المزدوج قائلا: "في الداخل، أصبح "الحلم الأميركي"[2] تحت الحصار. لقد تم إضعاف القيادة الأمريكية في الخارج". وهذه من تداعيات العولمة على حالة الملايين من الموظفين، والسياسة النيوليبرالية التي أدت إلى توسيع فجوة عدم المساواة قبل أن تؤدي في الفترة 2007-2008 إلى أزمة النظام المالي العالمي، ولكن أيضًا إلى حروب لا نهاية لها والتي، في ظل التحالفات المشتركة، ونتيجة للغطرسة التي تولدت لدى أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وذعرأحداث 11 سبتمبر، وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة.

2 - الحلم الأميركي هو الروح الوطنية لشعب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يرى من خلالها أن هدف الديمقراطية هو الوعد بتحقيق الازدهار.ويشعر المواطنون من كل الطبقات الاجتماعية، في الحلم الأميركي الذي أعرب عنه جيمس تراسلو أدامز في 1931، بقدرتهم على تحقيق «حياة أفضل وأكثر ثراء وسعادة.» وجاءت فكرة الحلم الأميركي مرسخة في الجملة الثانية من إعلان الاستقلال والتي تنص على أن «كل الناس قد خلقوا متساوين» وأن لهم «بعض الحقوق غير القابلة للتغيير» والتي تضم «حق الحياة والحرية والسعي وراء تحقيق السعادة.«
ويعتقد أن الحلم الأميركي قد ساعد على بناء خبرة

أمريكية متماسكة، بينما لامه البعض بسبب توقعاتهم الوخيمة. ولم يساعد وجود الحلم الأميركي معظم الأقليات العرقية ومواطنو الطبقة الدنيا عبر التاريخ في الحصول على قدر أكبر من المساواة والنفوذ الاجتماعي. ولكن على النقيض، يرى البعض أن هيكل الثروة الأمريكية يدعم فكرة التعدد الطبقي لصالح الجماعات ذات المراكز المرموقة.

عند وصول بايدن إلى البيت الأبيض، كانت أولوية فريق أوباما وبايدن هي استعادة القيادة الأمريكية، والحد من الاستقطاب الحزبي في البلاد، وإعادة التفكير في السلم الأمريكي ليأخذ بعين الاعتبار إحباطات الأمريكيين. وهكذا ركز أوباما على تلبية احتياجات المجتمع. فأراد استعادة الصورة الدولية للولايات المتحدة، وإخراجها من الصراعات التي غرقت فيها، ونقل جزء من «العبء» إلى الحلفاء. وأخيراً شرع في إعادة تعريف المصالح الحيوية للبلاد، وعمل في 2011 على "محور نحو آسيا" لمواجهة صعود الصين، ولا سيما إبرام اتفاقية الشراكة

عبر المحيط الهادئ(TPP) ، بهدف ضمان احترام معايير التجارة والتكنولوجيات الجديدة.

- 3الشراكة العابرة للمحيط الهادئ :- The Trans-Pacific Partnership

واختصارً TPP :هو اتفاق تجارة مقترح وقَّعت عليه كل من أستراليا، وبروناي، وكندا، وتشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وفيتنام، والولايات المتَّحدة بتاريخ 4 فبراير 2016. لم يُصدَّق على الاتفاق كما كان مُقرَّرًا له ولم يدخل حيز التنفيذ. وجاء هذا على خلفية إصدار الرئيس الأمريكي المُنتخب حديثًا آنذاك دونالد ترامب قرارًا بسحب توقيع الولايات المتَّحدة من الاتفاق في يناير 2017. ودخلت الدول المتبقيَّة في مفاوضات لاعتماد اتفاق تجارة جديد تحت مسمى الاتفاق الشامل والتقدميّ للشراكة العابرة للمحيط الهادئ التي شملت معظم أحكام الشراكة العابرة للمحيط الهادئ. ودخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ في 30 ديسمبر عام 2018.

ومع ذلك، فإن أمريكا لن تكون قادرة على التغلب على العرقلة العنيدة التي

فرضها الجمهوريون، ولم تمنع تزايد وتعميق عدم المساواة، ولم يتم تحقيق تخفيف قلق بلد يقاوم تكاليف السياسة الخارجية بقدر ما يخشى فقدان هيمنته .

. .

في 2016، لجأت أميركا الغاضبة والمخيبة للآمال إلى الرجل الذي ظنوا أنه سيقطع مع الترامبية إذ أن ترامب تبنى القومية والحمائية غير المقيدة، وتجاهل أو ألغي أو عدل من جانب واحد الالتزامات التي تم التعهد بها (اتفاق باريس، والاتفاق النووي الإيراني)، ودعا إلى التشكيك في الاتفاقيات التجارية (اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ) التي اعتبرها تتعارض مع مصالح أمريكا. وفي المقام الأول، ضغط على حلفائه بوحشية، وهددهم بعدم حمايتهم إذا لم يدفعوا نصيبهم العادل من تكلفة أمنهم وتمويل سياسة ترامب.

و بدا بسرعة حدوث استبدال "الحرب على الإرهاب" بـ "المنافسة بين القوى العظمى" باعتبارها التهديد الأول لأمريكا، وتحديد الصين باعتبارها التحدي الرئيسي. وقبل كل شيء، فإن تمجيده للقومية الاقتصادية توافق مع توقعات جزء كبير من بلد سئم من

السياسة التي يبدو أن هدفها الوحيد هو "جعل العالم آمناً لوول ستريت."
إن تكلفة هذه المبادرات ليست أقل ضخامة بالنسبة لصورة الولايات المتحدة ونفوذها. وعندما وصل بايدن إلى الحكم، بدا الوضع أسوأ من ذلك الذي وصفته كلينتون في 2008. ولم يعد الحلم الأميركي فحسب، بل الديمقراطية هي التي تبدو في خطر. إن التصرفات العرضية التهديدية أحياناً تجاه الحلفاء، والهجمات الحمائية، ورفض اتفاق باريس، أو حتى رفض أخذ زمام المبادرة في الاستجابة الدولية لوباء الكورونا، كل هذا أضعف مصداقية الولايات المتحدة.
ولهذا السبب يمكن فهم لماذا جعل الرئيس ابايدن من أولوياته المطلقة استعادة قيادة بلاده، من خلال تقسيم جغرافيته السياسية إلى ثلاثة أجزاء.
-المنافسة مع الصين - ضمن الإطار الأيديولوجي للصراع بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية.
-أما الهدف الثاني فيسعى إلى استعادة "قوة المثال الذي تمثله الولايات المتحدة" من خلال إصلاح الضرر الذي سببه لها ترامب، ولكن أيضًا سنوات من السياسة النيوليبرالية والعولمة

المتوحشة الجامحة، ومن خلال الإثبات للعالم أن "الديمقراطية" في أمريكا لا تزال قائمة.

-وثالثا: إثبات أن "أمريكا أعادت عافيتها"،وأنها مستعدة مرة أخرى لتحمل المسؤوليات التي بدا أن ترامب قد تخلى عنها، وأن تبني "سلطتها" على إعادة تنشيط تحالفاتها.

وخارجياً، اغتنمت واشنطن الفرصة لاستعادة بعض الهالة التي استفادت منها في التفاوض على اتفاق باريس: قمة الأرض التي سارع بايدن لتنظيمها وبالإعلان للعالم عن مشروع طموح لخفض غازات الاحتباس الحراري الأميركية والانبعاثات بمقدار النصف بحلول 2030، والأمل في استئناف الدور القيادي الذي تخلى عنه ترامب.

قيادة الديمقراطيات

نشرمؤخرا بيير ميلاندري، مؤرخ، وأستاذ جامعي سابق في معهد العلوم السياسية، وهو مؤلف للعديد من الأعمال في مجال التاريخ- دراسة عن الجغرافيا السياسية لإدارة بايدن-نستمر في عرض ما تضمنته.

قيادة الديمقراطيات

في ظل إدارة بايدن، يظل وقف صعود الصين هو الأولوية المطلقة: وقد اعترف أنتوني بلينكن بأن الصين هي

"أكبر اختبار جيوسياسي لنا". إن تهديدها لسيادة أمريكا لم يسبق له مثيل. وحتى الآن، لم يشكل منافسوها الرئيسيون تهديداً حقيقياً لتفوقها الجيوسياسي نشر: فلم يكن الاتحاد السوفييتي يلعب نفس الدور الاقتصادي، وكانت اليابان مقيدة بحجمها وتركيبتها السكانية. ويلخص هنري كيسنجر قائلا: "لم يحدث قط، منذ أن أصبحت قوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن اضطرت الولايات المتحدة إلى مواجهة نظير جيوسياسي.

وتريد الصين تأمين موقع مهيمن في بحر الصين الجنوبي، وجعل الوجود البحري الأميركي وحرية الملاحة هناك مثيراً للمشاكل. ولكن بالنسبة لفريق بايدن فإن التحدي يتمثل في المقام الأول في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي: وهما مجالان أكثر أهمية بالنسبة لدور القيادة. فمن المتوقع أن تصبح الصين القوة الاقتصادية الرائدة في العالم في غضون سنوات قليلة، وهي تستخدم قوتها المالية للتنافس مع الولايات المتحدة، أو حتى "التصدي لها "في كل مكان تقريبًا تم إطلاق مشاريع البنية التحتية منذ 2013، مما

سمح لها من تحقيق بنية تحتية حيوية في جميع أنحاء العالم، واكتساب نفوذ على الحكومات التي اقترضت منها، وبشكل عام، فرضت نفسها على العديد من البلدان في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وخاصة في آسيا حيث أضحت تحل تدريجيا محل الولايات المتحدة. وإدراكاً منه للدور الحاسم الذي تلعبه التكنولوجيا في صعود الغرب، يبدو شي جين بينج أنه عازم على إعادة دور الريادة إلى بلاده والذي احتلته لقرون عديدة: فالتكنولوجيات الناشئة سوف تحدد السلطات الهرمية. لم يقم أي برنامج بإثارة ذعر الشركات، ولكن أيضا العواصم الغربية، مثل برنامج صنع في الصين في2025، الذي أُعلن عنه في 2015، والذي يهدف إلى ضمان تفوق بكين في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، أو الروبوتات، أو الفضاء الجوي، أو المركبات ذاتية القيادة، أو المستحضرات الصيدلانية الحيوية. ويبدو أن إدارة بايدن ترغب بشكل خاص في التأكيد على تحدٍ آخر: صورة الكفاءة التي يبدو أن الصين تمنحها أكثر فأكث لفرض نفسها كل يوم. ويحذر الرئيس شي جين بينغ من أن

"الأمر جدي للغاية عندما يقول إنه يريد أن تصبح بلاده الدولة الأكثر أهمية والأكثر نفوذا في العالم. ويعتقد هو وغيره أن الديمقراطية لا يمكن أن تتنافس مع الأنظمة الاستبدادية في القرن الحادي والعشرين، لأن الوصول إلى الإجماع يستغرق وقتا طويلا.3

3 .النص الكامل: الرئيس جو بايدن يلقي خطابًا أمام الجلسة المشتركة للكونغرس«، ABC News، 29 أبريل 2021.

ولم تكن الصين أكثر قدرة من الولايات المتحدة على اتخاذ إجراءات لا تحظى بشعبية ولكنها ضرورية. وهذا هو الآن، في نظر الرئيس وفريقه، التهديد ذي الأولوية.

لا شك أن تصلب النظام في الصين، وصعود الشعبوية في العالم، وتراجع الديمقراطيات، جعلها أكثر أهمية. ولكن أيضًا لأن التقارب، منذ 2014، بين بكين وموسكو أكد على حدة هذا التقارب.

ويرافق هذا التقارب، بالإضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة، تعاون تكنولوجي أو فضائي. إنها تثير

المزيد من القلق لأنه من خلال النفوذ الذي تتمتع به الصين وروسيا لدى العديد من الدول النامية، والمساعدة التي تقدمها لدول مثل كوريا الشمالية أو إيران، فإنها تهدد بالقيام بما لم يكن من الممكن تصوره قبل عشر سنوات فقط: إنشاء نظام بديل للنظام الليبرالي. النظام الدولي الذي بدا أن سقوط الاتحاد السوفييتي قد دشنسرع وثيرة مسار تقويض النظام الدولي. ففي 2015، أدان أنتوني بلينكن خطر رؤية هاتين القوتين الاستبداديتين اللتان تقوضان النظام الدولي الذي تضمنه أمريكا حتى الآن: "سواء في شرق أوكرانيا أو في بحر الصين الجنوبي، نشهد جهودًا لتعديل الوضع من جانب واحد وبالقوة". فالوضع الراهن هذه من التجاوزات التي تعارضها الولايات المتحدة وحلفاؤها. 4

4 .هـ. فرنسي، كل شيء تحت السماء – كيف يساعد الماضي في تشكيل دفع الصين نحو القوة العالمية، ملبورن، سكرايب، 2017، ص. 264.

بالنسبة لبايدن، أخيرا، فإن تحويل "المنافسة بين القوى العظمى" لترامب إلى صراع وجودي بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية يخدم بلا شك

أيضا هدفا مزدوجا: إعادة تعبئة البلاد ورص صفوف الحلفاء خلف واشنطن. وهو يأمل في تذكير الأخير بالقيم التي توحدهم مع الولايات المتحدة، بما يتجاوز اختلافات المصالح، وإثارة بداية مفيدة من شأنها أن تعطي حياة جديدة للديمقراطية، والتوفيق بين الرأي الأمريكي، الذي أصبح أكثر رفضًا من أي وقت مضى، مع السياسة الخارجية.

الربط بين القضايا الداخلية والخارجية

نشر مؤخرا بيير ميلاندري pierre - Melandriمؤرخ، وأستاذ جامعي سابق في معهد العلوم السياسية تابع أبحاثه في مركز ويلسون الأميركي ومعهد نوبل في أوسلو ، وهو مؤلف للعديد من الأعمال في مجال التاريخ دراسة عن الجغرافيا السياسية لإدارة

بايدن نستمر في عرض ما تضمنته وبعد عرض مدلخل عام في الحلقة الاولي وقيادة الديمقراطيات نعرض فيهذه الحلقة الثالثة و الاخيرة الربط بين القضايا الداخلية والخارجية

في واقع الأمر، يمكن تلخيص الجزء الثاني في فكرتين: لا يمكن للأميركيين أن يكونوا أقوياء في العالم إذا لم يكونوا أقوياء في الداخل، ولن يظلوا أقوياء إلا إذا أدركوا أن التزامهم في الخارج يخدم مصالحهم الخاصة في المقام الأول. وأوضح جيك سوليفان، المدير المستقبلي لمجلس الأمن القومي: "لقد وصلنا إلى نقطة ما." "حيث السياسة الخارجية هي سياسة داخلية والسياسة الداخلية هي سياسة خارجية« ".[5]

5 -إي.جي. ديون جونيور، «هل ستحرك الصين بلدنا مرة أخرى؟» ، واشنطن بوست، 14 مارس 2021.

ومن هذا المنظور فإن العائق الأول الذي يواجه أميركا يتلخص في "فشلها المزمن في ترجمة قوتها الاقتصادية إلى تقدم اجتماعي"، وعجزها عن إثبات أن الديمقراطية شكل لا مثيل له من أشكال الحكم.
إذا كان لزاماً على واشنطن أن تستعيد

زعامتها، كما يوضح بريان ديس، مدير المجلس الاقتصادي الوطني، فإن السؤال الأول هو: "هل تستطيع الولايات المتحدة إعادة ترتيب بيتها من الداخل؟" قبل الإضافة:

أكثر من أي وقت آخر في التاريخ الحديث، يراقب العالم السياسة الداخلية للولايات المتحدة." 6 وفي الجغرافيا السياسية "من الداخل إلى الخارج" للإدارة، فإن "الجبهة الداخلية" هي التي تأتي في المقام الأول7. ويتجلى ذلك ليس فقط في المكانة المدهشة التي أعطيت لها في نصوص وخطابات السياسة الخارجية الرئيسية، ولكن أيضًا في الجغرافيا السياسية "من الداخل إلى الخارج"

6 .استشهد مايكل جرين في ن. كريستوف، «أكبر تهديد لأمريكا هو أمريكا نفسها»، نيويورك تايمز، 23 يونيو 2021

7مقتبس في جي تي ماثيوز، "لا خسارة الوقت"، مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس، 27 مايو 2021. أيضا انظر C. A. Kupchan and P. L. Trubowitz، "The Home Front"، الشؤون الخارجية، مايو-يونيو 2021.

فإن "الجبهة الداخلية" هي التي تأتي في المقام الأول. ويتجلى هذا ليس فقط

في المكانة المدهشة التي حظيت بها في نصوص وخطابات السياسة الخارجية الرئيسية، بل وأيضاً في الحذر الذي تبديه الإدارة بشأن القضايا الحساسة ـ الهجرة، وإيران، وما إلى ذلك ـ التي من المرجح أن تعرض برامجها الداخلية للخطر واستعادة الثقة بالدولة التي اهتزت.

وكان الهدف هو تجديد هو"العقد الاجتماعي" لتعزيز لفترة طويلة التماسك الوطني. وأخيرا، إعادة النموذج الأميركي للديمقراطية إلى هالته، سواء في الخارج أو في البلاد نفسها.

وأمام إحدى الصحفيات التي تسألها عن الرؤية التي تربط بين المشاريع الحكومية الكبرى، تذكر أنيتا دان، المستشارة المقربة من بايدن، "الصين 8". كل هذه المشاريع لها بعد خارجي: فهي تهدف إلى إعادة أميركا إلى مكانتها "كمثال"، وإعادة خلق ذلك النوع من المجتمع المزدهر المسالم الذي كان من السهل حشده بعد الحرب العالمية الثانية، لممارسة القيادة. .

افعلوا ما وعد به ترامب لكنه لم يحققه قط: التوفيق بين الطبقة المتوسطة والتزام أميركا العالمي.

8 د. بروكس، «قلب وروح مشروع بايدن.» إنه إحياء جريء لـ "النظام الأمريكي ."

باختصار، إن المشاركة النشطة للولايات المتحدة في الخارج لها غرض واحد فقط: خدمة مصالحها "بشكل خالص وببساطة" (المصلحة الذاتية المجردة.(
وبشكل أكثر عموماً، إن الركيزة الأساسية للسلام الأميركي: إنشاء سوق دولية مفتوحة تتجاهل الحدود. وظلت الإدارة الامريكية تردد وتكرر باستمرار أنها تنتهج "سياسة خارجية للطبقات الوسطى"، وهي سياسة تضمن أن قواعد الاقتصاد الدولي لم تعد متلاعبة ضد الولايات المتحدة، والتي "ستفيد جميع الأميركيين، وليس فقط هؤلاء" الذين يعمل الاقتصاد بالفعل لصالحهم. إذا تم رفض سياسة ترامب "أمريكا أولا"، فإن الرسالة التي قامت عليها هذه السياسة، "الأمريكيون أولا"، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن ثم يلتزم الرئيس بعدم إبرام اتفاقية تجارية جديدة قبل أن يستثمر ما يكفي لضمان القدرة التنافسية للعمال في الولايات المتحدة. و بعد وقت قصير من

وصوله، قام بتعزيز قانون شراء المنتجات الأمريكية والمنتجات المصنوعة في أمريكا في الطلبات العمومية. وقام جو بايدن "بانتقال دقيق من القومية إلى الوطنية الاقتصادية، وكلن هذا من المرجح أن يرضي اليسار التقدمي والناخبين القوميين، مع الحفاظ على بنية النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف."

إعادة التواصل مع الحلفاء

وإذا كانت إدارة بايدن سعت جاهدة إلى تقديم أمريكا مرة أخرى كمثال، فإنها اعتزعتزمت أيضًا استعادة قوتها، ولا سيما من خلال تنشيط تحالفاتها: لتعزيز المصالح الأمريكية والحفاظ على قيمنا العالمية من خلال تبني قضية مشتركة مع" أقرب حلفائها وشركائها، ومن خلال تجديد مصادر قوتها الوطنية الدائمة. واعتبرت أن استخدام القوة يجب أن يكون فقط "الملاذ الأخير". واعتمدت سياسة خارجية تقوم على مزيج ذكي من الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

لكن إن القوتة العسكرية التي لا مثيل لها كانت دائمًا، حسب تعبير أوباما،

"العمود الفقري" للسلام الأمريكي.
وتتمثل مهمتها في ثني وتحييد أي تحدٍ خطير للنظام القائم إذا لزم الأمر.

الأمن الإلكتروني الأولوية الأساسية

في مواجهة الخطر، يبدو أن القادة الجدد يريدون اتباع مسار إدارة ترامب: تنظيم "دفاع أمامي" لمنع هجمات خصومهم؛ وضمان القدرة على الانتقام لردع التهديدات الأكثر خطورة؛ وفرض عقوبات تهدد الأفراد والشركات والدول.
وربما من أجل عدم إثارة غضب الحلفاء الذين غالبا ما عانوا العبء الأكبر منها ـ "العقوبات الثانوية" ـ تكاد الإدارة لا تذكر القوة الهائلة التي يمنحها لها وضع الدولار. ومع ذلك، فهي لا تتردد في استخدامه، وخاصة لمعاقبة ممارسات الصين الاقتصادية

والتجارية، وإبطاء تقدمها في التكنولوجيات الحيوية. وبالتالي، يعمل الرئيس على تشديد بعض التدابير التي تصورها ترامب: فهو يزيد من 31 إلى 59 عدد الشركات الصينية المحظورة الاستثمارات الأمريكية فيها؛ وهي تسعى جاهدة للحد من وصول الصين إلى سوق أشباه الموصلات، وهو القطاع الذي تظل فيه تعتمد بشكل كبير على الأجانب؛ وتواصل الحملة التي تهدف إلى تجنب تركيب معدات G 5 الخاصة بشركة Huawei بين الحلفاء. وحتى أكثر من مجرد "إبطاء" الصين، فإن الأمر يتعلق برؤية أمريكا "الركض بشكل أسرع"، حتى لو كان ذلك يعني اتباع نفس المسار الذي اتبعته بكين: في بداية يونيو 2021، صوت مجلس الشيوخ بأغلبية كبيرة على ما يقرب من 250 مليار دولار كمساعدات للبحث والتطوير العلمي. وصحيح أن الرئيس لم يتوقف قط عن التعبير عن رغبته في رؤية الأموال المخصصة لهذه المجالات تنتعش من 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت إلى ما يقرب من 2% في الستينيات. وحذر بوتين في عام 2017 من "الاستخبارات المصطنعة".

"هذا هو المستقبل، ليس لروسيا فحسب، بل للبشرية جمعاء [...]. ومن يتولى زمام المبادرة في هذا المجال سيحكم العالم« .

وتسعى الإدارة أيضًا إلى الجمع بين دورها كبطل للديمقراطية ومطالبتها بالقيادة. الأول يجعله يدين بوضوح انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات الإلكترونية وعمليات التضليل التي تقوم بها الصين أو روسيا. وهكذا يتحدث بايدن، فيما يتعلق بالإيغور، عن "أعمال إبادة جماعية" ويستحضر عواقب "مدمرة" على روسيا في حالة وفاة أليكسي نافالني. وفي الوقت نفسه، فإن ادعاءه بالقيادة يشجعه على تجزئة نهجه في التعامل مع القضايا. فهو يعلم في واقع الأمر أن الحد الأدنى من التعاون مع البلدين سوف يكون ضرورياً فيما يتصل بظاهرة الانحباس الحراري العالمي أو الانتشار النووي، وأن من مصلحته أن يخاطب كلاً من خصميه بشكل مباشر. وإذا لم يتردد في وصف فلاديمير بوتن بـ "القاتل"، فذلك بعد تجديد معاهدة البداية الجديدة وقبل أن يعرض عليه عقد قمة. إذا كان الاجتماع الصيني الأميركي الأول في أنكوراج يعكس التوترات بين البلدين،

فإن الإدارة تصر على رغبتها في إقامة علاقة عملية مع الصين: ويوضح بلينكن أنه يجب عليها "أن تكون قادرة على المنافسة عندما يكون ذلك ضروريا، ومتعاونة عندما يكون ذلك ممكنا، ومواجهة عندما يكون ذلك ضروريا." ."

يبدو أن قادة الولايات المتحدة الجدد ينظرون بالفعل إلى الدبلوماسية باعتبارها الأداة الأكثر قيمة لسيادتهم. أولاً، بلا شك، لأنه يبدو لهم الأداة الأنسب للدفاع عن "النظام القائم على القواعد" الذي يقولون إنهم متمسكون به. ثانياً، وقبل كل شيء، لأنه يسمح لهم بتنشيط "أعظم أصولهم": شبكة من الحلفاء لا تغيب عنها الشمس أبداً. ولذلك فإنهم يضاعفون من إيماءاتهم ـ العودة إلى اتفاق باريس ومنظمة الصحة العالمية، واستئناف المفاوضات مع إيران، ولكن أيضا المكالمات الهاتفية والزيارات ومؤتمرات القمة ـ التي تهدف إلى استعادة الثقة بين حلفائهم التي أهدرها ترامب.

إن إحياء التحالفات يخدم ثلاثة أهداف. الأول، رمزي، هو إظهار تضامن الديمقراطيات في مواجهة الهجمات المفتوحة ضد "النظام القائم على

القواعد". ومن ثم تحرص الإدارة على استقبال رئيسي وزراء اليابان وكوريا الجنوبية قبل الاجتماع الأول مع ممثلي بكين: فهي تؤكد للأول أن جزر سينكاكو مشمولة بالمادة 5 من المعاهدة الأمنية، وتقنع محاوريه بالإعراب عن ذلك. وتمسكها بالسلام والاستقرار في مضيق تايوان. كما أنها تسارع إلى تنسيق إدانات بكين والكرملين مع شركائها الأوروبيين أما الهدف الثاني فهو أكثر واقعية: التحالفات، كما يتذكر بايدن،

"يعزز قوتنا وقدرتنا على وقف التهديدات قبل أن تصل إلى شواطئنا." وبينما رأى ترامب التحالفات بمثابة صفقة حمقاء، يعلم بايدن أن وجود القوات الأمريكية في أكثر من 800 قاعدة خارجية يخدم أمن الولايات المتحدة بقدر ما يخدم أمن الدول المضيفة، إن لم يكن أكثر. وكذلك إذا قال إنه عازم على "تقاسم المسؤوليات بشكل عادل"20
ـ وبالتالي يطلب بذل المزيد من الجهود مقارنة بالماضي ـ فهل يلغي الزيادة الباهظة في المساهمات الكورية الجنوبية واليابانية التي طالب بها

ترامب، وهل يعلق انسحاب 12 ألف جندي من ألمانيا الذي قرره سلفه؟ وأخيرا، تعتزم الإدارة - الهدف الثالث - تكييف تحالفاتها وشراكاتها مع القرن الحادي والعشرين من خلال الجمع بين مواردها لمواجهة التحديات بشكل أفضل - الرقمية، والاحتباس الحراري، والأوبئة - وبالتالي إضفاء الطابع المؤسسي على تفوق الديمقراطيات. وبالتالي، أنشأت القمة الافتراضية للحوار الاستراتيجي الرباعي (Quad) مجموعات عمل حول هذه القضايا الثلاث، وهو النهج الذي قامت مجموعة السبع بتقليده بعد فترة وجيزة، ووعدت بتقديم مليار لقاح للبلدان الأقل ثراءً، وأعادت التأكيد على التزامات اتفاق باريس والموافقة عليه. - الحد الأدنى المقترح للضريبة بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات. وتعمل مجموعة السبع أيضًا على الترويج لخطة إعادة بناء عالم أفضل (B3W)لمساعدات البنية التحتية التي تهدف إلى التنافس بشكل مباشر مع خطة الحزام والطريق الصينية في البلدان النامية.

ومن جانبها، تلتزم منظمة

حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدراسة تأثيرات ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك التهديدات السيبرانية. وتتلخص الفكرة في المقام الأول في استغلال الثِقَل الاقتصادي للديمقراطيات ـ أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ـ من أجل خلقها "مواقع القوة" التي تسمح لهم بفرض معاييرهم على كل من التجارة والتكنولوجيات الجديدة. وهذا على سبيل المثال هو هدف المجلس المشترك (مجلس التجارة والتكنولوجيا) الذي تم إنشاؤه في القمة الأخيرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويبدو أن التحالفات والمنتديات المتعددة الأطراف اضطلعت بالدور الذي كان من المفترض أن تلعبه اتفاقيات التجارة مثل الشراكة عبر الأطلسي أو شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي.

التنافس مع بكين له الأولوية

يحدد التنافس مع الصين التسلسل الهرمي للمسارح الجغرافية. تأتي منطقة المحيطين الهندي والهادئ في المرتبة. وبشكل أعم، الوجود الأمريكي في كل مكان

إن وجود أمريكيا في المنطقة يجبر الصين على الدفاع عن حدودها التي يبلغ طولها آلاف الكيلومترات ضد حلفاء الولايات المتحدة والقواعد المقامة هناك. بالعكس، وربما لأنها شهدت فشل النهجين المتعارضين لأوباما وترامب، فلا يبدو أن الإدارة تنظر إلى البرنامج النووي لكوريا الشمالية باعتباره أولوية.

ويبدو أن "الأمم القديمة" تأتي في المرتبة الثانية. ويظل حلف شمال الأطلسي هو التحالف التاريخي العظيم.

أوروبا هي موضع اهتمام كبير. فهي في العديد من النواحي حليف مثالي: فهي متحدة بالدرجة الكافية لتكون مستقرة، ومنقسمة بالدرجة الكافية بحيث لا تدعو إلى التشكيك في التفوق الأميركي. والأفضل من ذلك أن الاتحاد الأوروبي قادر على مساعدة الإدارة الامريكية في قضاياها العابرة للحدود الوطنية ذات الأولوية. ومع ذلك، تعلم واشنطن أنه بعد سنوات ترامب، طمح جزء من القارة القديمة إلى مزيد من الحكم الذاتي، وأنه في التنافس مع الصين، قد لا تكون أوروبا حلاً (بسبب اعتمادها على السوق الصينية وانقساماتها. ولا مشكلة بسبب ارتباطهاأو عدمها بالقيم وقد تحدث بايدن عن لعبة كبيرة بشأن أوروبا. لكن أفعاله تحكي قصة مختلفة-9

9 -شابيرو، بوليتيكو، 6 يونيو 2021.

أصبحت ملاذاً مرة أخرى للجماعات الجهادية: لذلك يجب أن يكون لها دائمًا قواعد هناك تسمح بتدخل طائراتها بدون طيار أو عملياتها الخاصة أو قاذفاتها.
علاوة على ذلك، علمها التاريخ أنه من

الوهم أن تدعي أنها ستخرج نفسها بالكامل من الشرق الأوسط حيث ترتبط أمريكا بإسرائيل من خلال "التزام بلا دروع"، واستقراره ضروري لانتظام تدفقات النفط وحيث، قبل كل شيء - وكما أظهر اتفاقها مع إيران فإن الصين مستمرة في التقدم. وبالتالي فإن الهدف هو الحد من الالتزام والمخاطر من خلال استبدال الوجود العسكري في المقام الأول بمشاركة دبلوماسية تسعى إلى التخفيف من مصادر عدم الاستقرار. وفي هذا السياق، فإن منع طهران من الحصول على الأسلحة النووية ومنع موجة الانتشار التي ستتبعها، يظل هو الأولوية.

وفي أميركا اللاتينية، يتلخص الهدف في المقام الأول في جعل الناس ينسون اللامبالاة التي أبداها ترامب تجاه منطقة ذات أهمية مضاعفة: بسبب الاختراقات التي حققتها الصين ولكن أيضا روسيا (كانت القضية الفنزويلية بمثابة تذكير بهذا)؛ وقبل كل شيء لدوره الأساسي في مشكلتين رئيسيتين –المخدرات والهجرة – يؤثران بشكل مباشر على المجتمع الأمريكي. إن عقد القمة للأمريكتين في الولايات المتحدة عام 2021 مكن أن يوفر لواشنطن

فرصة لاستعادة السيطرة على المنطقة.
وفي أفريقيا ـ حيث يصل تغلغل الصين إلى مرحلة حرجة ـ مع الحفاظ على الحد الأدنى من الوجود العسكري لمنع انتشار الجماعات الجهادية، يبدو أن الإدارة تريد قبل كل شيء أن تنسى ازدراء ترامب الفادح، وأن تظهر نفسها أكثر اهتماما باحتياجات أفريقيا. سكانها أكثر من الصين التي تهتم قبل كل شيء بضمان ولاء قادتها.
من مخاطر هذه الجغرافيا السياسية: الحدود والتوترات التي تثيرها. أولا وقبل كل شيء، فإنه يواجه مشكلتين. وفي الأمد القريب فإن العديد من برامجها الداخلية، والتي تشكل أهمية بالغة لنجاحها، تعتمد على الكونجرس حيث تتمتع الإدارة بأغلبية غير مؤكدة. وفي الأمد الأبعد، سوف يستغرق الأمر أكثر من مجرد الكلمات لإقناع الحلفاء بأن ترامب كان مجرد موقف فاصل، وأن الالتزامات التي تم التعاقد عليها لن يتم التنصل منها مرة أخرى. وذكّر الرئيس الكونغرس بأن التعليق الأكثر سماعاً من الشركاء هو: "يمكننا أن نرى أن أمريكا عادت، ولكن إلى متى؟" وفي ضوء عناد الجمهوريين، فإن استعادة الحد الأدنى من التماسك

والوحدة في البلاد يمكن أن تظل بعيدة المنال.

وقد خاطرت أهداف الإدارة الامريكية بتوليد توترات متعددة. بعضها ذو طبيعة دبلوماسية وسياسية. ولتأكيد قيادتها، قد تميل أميركا ـ كما هي الحال في أفغانستان أو اللقاحات أو فرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات ـ اتجهت نحو اتخاذ مبادرات أحادية من شأنها أن تربك أو حتى تزعج حلفائها. وإن "التزامها الصارم" بأمن إسرائيل تركها لبعض الوقت، في ربيع 2021، معزولة في مجلس الأمن كما هو الحال اليوم. وظل من الصعب التوفيق بين الخطاب الذي يمجد الديمقراطية وعلاقاتها بتركيا أو المملكة العربية السعودية.ومازالت الادارة الامريكية تواجه صعوبات في كيفية التوفيق بين السياسة الخارجية الأميركية وتعزيز التحالفات؟ ولعل من أكبرها الصعوبة في إقناع حلفائها بالاختيار بينها وبين الصين لا سيما بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة(RCEP) ، من أجل ازدهارها. .

إن المستقبل وحده هو الذي سيسمح

بالحكم على مدى أهمية الفكرة المركزيةالقائلة "أن تكون قوياً في الداخل لتكون قوياً في الخارج" - لهذه الجغرافيا السياسية. ففي نهاية المطاف، كانت الولايات المتحدة قوية في الداخل والخارج لسنوات عديدة، وكان نشاطها في الخارج يؤثر تدريجياً على توازنها المالي وتماسك مجتمعها. لكن "كل إمبراطورية سوف تهلك" كتب جان بابتيست دوروسيل-10. وسوف يخبرنا التاريخ ما إذا كان النظام الإمبراطوري ما بعد الإقليمي الذي اخترعته الولايات المتحدة ـ القيادة ـ قادراً على الإفلات من هذه الحتمية.

10جي بي دوروسيل، كل إمبراطورية سوف تهلك. رؤية نظرية للعلاقات الدولية، باريس، منشورات السوربون، 1981.

هل انتهى "القرن الأمريكي الجديد" ليحل محله قرن متعدد الأقطاب؟

كان قادة واشنطن يصفون القرن الحادي والعشرين بأنه "القرن الأمريكي الجديد"، فلماذا أصبح هذا الأمر من الماضي؟ وهل تقبل الولايات المتحدة بتقاسم قيادة النظام العالمي مع الصين؟

ففي مطلع القرن الحالي كانت أمريكا تهيمن على النظام العالمي بلا منازع،

وغزت أفغانستان والعراق دون اكتراث بالرفض العالمي، ولعبت دور "شرطي العالم" لنحو عقدين من الزمان، لكن السنوات القليلة الماضية شهدت انقلاباً في موازين القوى بشكل واضح.

تناو الموقع الأمريكي Responsible Statecraft هذا الانقلاب واحتمالاته في تحليل عنوانه" وداعاً القرن الأمريكي ومرحباً بالثلاث العظام"، رصد كيف أنه منذ وقت ليس ببعيد كان المحللون السياسيون يتحدثون عن القوتين العظميين، أي عن ذلك التحالف العملي المحتمل بين الولايات المتحدة والصين، الذي يهدف إلى إدارة المشاكل العالمية من أجل المنفعة المتبادلة، إذ كان يُنظر إلى مثل هذا الثنائي التعاوني على أنه يحتمل أن يكون أقوى من مجموعة الدول السبع الكبرى للاقتصادات الغربية الرائدة.

تأثير الحرب في أوكرانيا

كانت هذه الفكرة هي أساس التواصل الأوَّلي لإدارة أوباما مع الصين، رغم أن الفكرة فقدت جاذبيتها في واشنطن مع استمرار التوترات مع

بكين في التصاعد بشأن تايوان وقضايا أخرى. ومع ذلك فإن أهم دروس الحرب في أوكرانيا هي حتمية الانفتاح الأمريكي على تشارك قيادة النظام العالمي مع الصين، بغض النظر عن رغبات قادة واشنطن، وإلا فالبديل هو الحرب.

كما يجب أن يكون هناك تطور جديد في الجغرافيا السياسية، مع الهند أيضاً، ففي المقام الأول هذه الدولة الناشئة المسلحة نووياً هي الآن الأكثر اكتظاظاً بالسكان على هذا الكوكب وستمتلك قريباً ثالث أكبر اقتصاد أيضاً.

يتبادر إلى الذهن سؤالان على الفور: لماذا هذه المجموعة الثلاثية من الدول، ولماذا من المحتمل أن يكون ظهورها نتيجة حتمية للحرب في أوكرانيا؟

بدءاً من السؤال الثاني تكمنت مجموعة الدول الثلاث، في القلب، من مستقبل الولايات المتحدة، لأنه لا الولايات المتحدة ولا روسيا أثبتتا القدرة على تحقيق ما قد يعتبره قادتها نتيجة مرضية لتلك الحرب. من جانب موسكو فشلت عملية تحييد أوكرانيا ومنعها من الارتماء في أحضان الغرب بالقوة،

وبالنسبة لواشنطن فإن الهزيمة المطلقة لروسيا وزوال فلاديمير بوتين تبدو سيناريو بعيد الاحتمال.

وفي ظل كارثة الحرب التي تبدو بلا نهاية في أوكرانيا، بات من الواضح بشكل متزايد أن الصين والهند من المرجح أن تلعبا دور البطولة في النتيجة النهائية لتلك الحرب، إذ لا يمكن لروسيا أن تستمر في القتال بدون دعم هذين البلدين، وذلك بفضل رفضهما الالتزام بالعقوبات الغربية القاسية، واستمرار تجارتها مع موسكو، ومشترياتهما الضخمة من احتياطيات الوقود الأحفوري الروسي. بالإضافة إلى ذلك، لا يريد أي من هذين البلدين تصعيد الحرب أو إطالة أمدها، نظراً للضرر الذي تلحقه بآفاق النمو العالمي.

في الوقت نفسه، ربما تكون الحرب في أوكرانيا قد كشفت نقاط ضعف في الجيش الروسي الذي كان يُتباهَى به سابقاً، إلا أنها كشفت أيضاً عن حدود القوة الأمريكية. ففي المقام الأول، عندما بدأت الحرب في فبراير/شباط 2022، كان الرئيس جو

بايدن واثقاً من أن معظم العالم سينضم إلى الولايات المتحدة وأوروبا في عزل موسكو، عن طريق وقف مشتريات إمدادات الطاقة الروسية وفرض عقوبات صارمة على هذا البلد، من بين طرقٍ أخرى. فبالنسبة لبايدن كان القرن الحادي والعشرون لا يزال القرن الأمريكي.

تحطم "أمنيات" بايدن التي تعود لزمن ولّى

فبايدن، وقبل حتى أن يدخل البيت الأبيض في 20 يناير/كانون الثاني 2021، كان يرفع شعار" أمريكا عادت لقيادة العالم"، وظل يردد هذا الشعار الذي قال منتقدوه إنه عودة إلى أجواء الحرب الباردة الماضية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، لكن الواضح الآن أن محاولات بايدن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء قد فشلت.

إذ يبدو أن العالم قد دخل حقبةً جديدة لم تُحدَّد ملامحها النهائية بعد، لكن أبرز

ما يميز هذه الحقبة هو تضاؤل النفوذ العالمي للولايات المتحدة. ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها واشنطن وحلفاؤها في الناتو للحد من المنافذ التي تصل بها روسيا إلى الاقتصاد العالمي، نجحت موسكو إلى حد كبير في الحفاظ على نفسها واقفة على قدميها، حتى أثناء تمويل "العملية العسكرية" الأكثر تكلفة في أوكرانيا. والفضل في ذلك يرجع بشكل كبير للصين والهند، اللتين واصلتا شراء كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي الروسي (حتى لو بأسعار مخفضة للغاية.)

كما فشلت واشنطن إلى حد كبير في إقناع معظم دول الجنوب، بما في ذلك القوى الصاعدة الرئيسية مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، بتبني وجهة نظر الرئيس بايدن في حرب أوكرانيا على أنها صراع "وجودي" بين الدول الديمقراطية الليبرالية والدول الأوتوقراطية غير الليبرالية.

لكن خارج أوروبا، لم تلقَ مثل هذه التصريحات الرنانة آذاناً مصغية إلى حد كبير، حيث أكد القادة غير الغربيين على احتياجاتهم الوطنية، وشجبوا نفاق

الغرب عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن "القواعد" العالمية التي يدعي احترامها. وقد اشتكوا على وجه الخصوص من الطريقة التي أدت بها مثل هذه العقوبات المفروضة على روسيا إلى رفع أسعار المواد الغذائية والأسمدة في بلدانهم، ما أضر بالملايين من مواطنيهم.

تعتمد الولايات المتحدة على أمرٍ واحد، أننا سنجد أنفسنا في نظام عالمي جديد فيما بعد حرب أوكرانيا. بعد هجوم الربيع/الصيف الأوكراني المتوقع، والذي من غير المرجح أن يطرد جميع القوات الروسية من الأراضي التي استولوا عليها منذ فبراير/شباط الماضي، من شبه المؤكد أن الهند والصين ستدفعان كلا البلدين نحو تسوية سلمية تهدف أكثر إلى استعادة التدفق للتجارة العالمية من التمسك بالمبادئ الأساسية من أي نوع.

لماذا هذه المجموعة الثلاثية من القوى الكبرى؟

في حين أن نتيجة حرب أوكرانيا لا تزال موضع شك، الشيء الوحيد الذي يبدو مؤكداً هو ظهور الصين والهند

كلاعبين رئيسيين فيما يتعلق بقرار تلك الحرب النهائي، وهذا القرار سيساعد في تحديد النظام العالمي المستقبلي، نظام يتعين على الولايات المتحدة فيه تقاسم مسؤوليات الحكم العالمي مع الصين والهند، القوتين الكبريين في العالم بخلاف الولايات المتحدة، بحسب تحليل الموقع الأمريكي.

فأوروبا غير مؤهلة للعب مثل هذا الدور بسبب انقساماتها الداخلية واعتمادها على القوة العسكرية الأمريكية، كما أن روسيا غير مؤهلة لذلك أيضاً، وذلك بسبب تراجع قوتها العسكرية والاقتصادية. ومع ذلك لدى دول مجموعة الثلاث بعض الخصائص الأساسية التي تميزها عن جميع القوى

الأخرى، ومن المرجح أن تصبح أكثر وضوحاً في المستقبل.

لنبدأ بالسكان، في عام 2022 كان لدى الصين والهند والولايات المتحدة أكبر وثاني وثالث أكبر عدد سكاني في العالم، حيث بلغ عدد سكان الدول الثلاث مجتمعة ما يقدر بنحو 3.2 مليار شخص، أو ما يقرب من 40% من جميع سكان هذا الكوكب. بينما من المتوقع أن تتفوق الهند على الصين كأكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان هذا العام، لا يزال من المرجح أن تظل تلك البلدان الثلاثة على رأس التعداد السكاني في عام 2050، حيث سيبلغ سكانها ما يُقدَّر بنحو 3.4 مليار شخص بحلول ذلك الوقت. بالطبع لا أحد يعرف كيف يمكن للمجاعات الكبرى أو الأوبئة أو الكوارث المناخية أن تؤثر على هذه الأرقام، لكن هؤلاء السكان يمنحون مزايا هائلة عندما يتعلق الأمر بالإنتاج والاستهلاك وحتى إذا لزم الأمر القتال في الحروب.

بعد ذلك يأتي عامل النفوذ الاقتصادي؛ إذ لطالما احتلت الولايات المتحدة والصين المركزين الأول والثاني في اقتصادات العالم، في حين صعدت الهند

إلى المركز السادس، وإن كانت لا تزال وراء اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة. ومع ذلك من المتوقع أن تتفوق على المملكة المتحدة هذا العام، وفي بعض التوقعات ستصل إلى المرتبة الثالثة بحلول عام 2030. ستشكل مجموعة الدول الثلاث معاً حصة أكبر من النشاط الاقتصادي العالمي مقارنة بالدول العشرين التالية مجتمعة، بما في ذلك كل الاقتصادات الأوروبية واليابان.

يُفترض على نطاق واسع أن الولايات المتحدة والصين تمتلكان أكبر وأقوى جيشين في العالم، ولا تزال روسيا تحتل المركز الثالث، رغم تقلُّص جيشها بشدة بسبب الحرب في أوكرانيا، ومن غير المرجح أن تستعيد قوتها لسنوات، هذا إن تمكَّنت من ذلك من الأصل.

جيش الهند كبير بالفعل، حيث يقدر عدد الرجال والنساء بالزي العسكري بنحو 1.4 مليون رجل (مقارنة بـ2 مليون في الصين، وأقل من مليون في روسيا، و1.4 مليون في أمريكا)، لكنه ليس مجهزاً جيداً بأسلحة متطورة مثل الثلاثة الأخرى. ومع ذلك ينفق الهنود مليارات الدولارات على شراء أنظمة قتالية متقدمة من أوروبا وروسيا

والولايات المتحدة. ومع زيادة حصتها من الثروة العالمية، اعتُمد على نيودلهي لاستثمار المزيد من الأموال في "تحديث" قواتها المسلحة، إذ قفز الإنفاق العسكري لنيودلهي بأكثر من 50% خلال السنوات العشر الأخيرة، بحسب تقرير لمجلة الإيكونوميست البريطانية.

ما فرص التعاون بين أمريكا والصين والهند؟

من الواضح أن الصين والهند والولايات المتحدة ستهيمن على الأرجح على أي نظام عالمي في المستقبل، لكن هذا لا يعني أنها مُقدَّر لها التعاون، فالعكس تماماً هو الأقرب للواقع، ستظل المنافسة والصراع بلا شك سمة دائمة لعلاقاتها، حيث تتضاءل الروابط بينها باستمرار، لكن الشيء الأكيد الوحيد هو أن أي مشكلة عالمية كبرى، سواء تعلق الأمر بتغير المناخ، أو كارثة اقتصادية، أو جائحة

مميتة أخرى، أو حرب على غرار أوكرانيا، لن تُحَل إذا لم تستطع تلك القوى الثلاث اكتشاف شكل من أشكال التعاون، حتى وإن كان بشكل غير رسمي.

اليوم، بالكاد يتحدث قادة أكبر اقتصادين في العالم إلى بعضهما، ويبدو أن قواتهما المسلحة مستعدة لصدام عنيف في أي لحظة تقريباً. ولا يزالان على خلافٍ بشأن أوكرانيا، حيث تطالب واشنطن بكين بقطع العلاقات الاقتصادية مع روسيا، وإنهاء إصرار الصين على شرعية تحالفها "الصارم" مع موسكو.

مرفقات

الشك الخلاق: في حوار مع السلف

شوقي جلال

القرن الأمريكي: البداية والنهاية

البداية

في عام ١٩٤١م كتب «هنري لوس» المحرر بمجلة تايم مقالاً يحضُّ فيه الولايات المتحدة على أن تتبوأ مكانتها في التحالف ضد النازية لتخطو على طريق زعامة العالم. وكان هو أول من صاغ عبارة «القرن الأمريكي» وتعني العبارة من بين ما تعني سيادة

«السلم الأمريكي Pax Americana» أي استقرار الأمن في العالم وفقًا لهوى ومصالح وإرادة أمريكا. وهذه فكرة مستوحاة من حالات سابقة في التاريخ البعيد والقريب وإن اختلف النطاق؛ إذ كان القرن التاسع عشر هو قرن السلم البريطاني Pax Britannica حين كانت بريطانيا القوة الأعظم وفرضت سطوتها وحمايتها على الأراضي والبشر. ويعبر، كمثال، عن مضمون هذا التوجه كلمة «لورد بالمرستون» عام ١٨٥٠م في مجلس العموم البريطاني؛ أي والعالم يعيش قرن السلم البريطاني: «أن أي رعية بريطاني في أي مكان في العالم يجب أن يكون واثقًا من أن عين إنجلترا اليقظة وذراعها الطولى القوية سوف تحميانه من ظلم وأخطاء الآخرين.» مثلما كان حال

المواطن الروماني في عصر السلم الروماني Pax Romana أو سيادة وهيمنة الإمبراطورية الرومانية؛ إذ يكفي أن يقول: «إني من مواطني روما»؛ أي أنا صاحب السيادة والحماية. وهذا هو عين شعور الأمريكي.

وتواتر الحديث بعد مقال «هنري لوس» عن القرن الأمريكي. وتغير في توافق مع تغير واقع الأحداث وميزان القوة في العالم؛ إذ نجد أخيرًا أحاديث في صيغة تساؤل: هل من قرن أمريكي ثانٍ؟ تعبيرًا عن التفاؤل حينًا وعن الشك حينًا آخر. وارتفعت صيغة التفاؤل خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك رابطة الدول الاشتراكية. ونجد آخرين يحدثوننا صراحة عن «نهاية القرن الأمريكي». بل إن بعض القوى والمراكز الأمريكية

خاصة الأقليات الذين عانوا من قهر وبطش السلطات الحاكمة ويقدمون أنفسهم وحياتهم الاجتماعية دليلًا على زيف الشعارات الأمريكية؛ إذ يكتب هؤلاء، ومن بينهم الهنود أو السود الأمريكيون دراسات ومقالات بل ويعقدون الندوات تحت عنوان «قرن من العار A Century Of Dishonor» ولكن ثمة أسئلة: متى بدأ القرن الأمريكي؟ وهل من نهاية له؟ ومتى بدأت النهاية؟ أو كيف ستكون هذه النهاية؟

أحسب أن القرن الأمريكي بدأ بعد أن أجهز الشمال الصناعي الأمريكي على الجنوب الزراعي فيما عُرف باسم الحرب الأهلية ١٨٦١–١٨٦٥م. انتفض المارد وتطلع في نهم إلى الخارج .. بداية الطريق. ولكن بأي لسان ومن

وراء أي قناع يتحدث إلى العالم؟ شأن جميع القوى الطامعة تشرع في غزواتها تحت اسم رسالة جديدة إلى الإنسان والإنسانية. وهنا كان الحديث عن «العالم الحر». وجرت تسمية الهيمنة على الجنوب اسم «تحرير العبيد» والإعلان عن التزام «العالم الحر» الجديد بأن «الناس جميعًا سواسية» على نحو ما أعلن أبراهام لنكولن.

ويمكن القول بعبارة أخرى أن الولايات المتحدة بدأت أولى خطواتها على طريق زعامة العالم، ومن ثمَّ مطلع القرن الأمريكي مع بداية أُفول عصر السلم البريطاني وبداية تخلف بريطانيا أو تراجعها مع بداية الكساد العظيم عام ١٨٧٣م كما أوضح أندريه جوندر فرانك في كتابه «الشرق يصعد ثانية» ترجمة شوقي جلال؛ إذ في

هذه الفترة انتزعت ألمانيا وأمريكا الشمالية من بريطانيا موقعها المتميز ومصدر كبريائها. والمعروف أن الولايات المتحدة كانت عام ١٨٦٠م تحتل المركز الرابع من حيث الإنتاج العالمي. وقبل نهاية القرن أو في عام ١٨٩٤م أضحت الدولة الأولى في العالم من حيث حجم الإنتاج.

وتجلت مشاعر الزعامة العالمية أو الطموح إليها على ألسنة الزعماء والمفكرين والأدباء. ويكفي أن نشير إلى أن الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت «١٨٥٨–١٩١١م» يصرح عند ضم قناة بنما إلى الولايات المتحدة «إن الولايات المتحدة إذ تضم قناة بنما إليها إنما تأخذ طريقها الصاعد كقوة عظمى» وهو القائل أيضًا: «أمركة العالم قدر ومصير أمتنا.»

(انظر، شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، دار مدبولي للنشر.)

وبدأت الولايات المتحدة خلال هذه الحقبة تبحث لنفسها عن فكر جديد يعبر عن أصحاب السيادة في الاقتصاد وفي السياسة وفي المجتمع، ويعبر عن أساليب الحكم وكفالة الأمن والاستقرار لصالحهم، ثم يعبر بعد ذلك عن مضمون الرسالة ذات الحدَّين إلى العالم والتي حملت بعد ذلك العبارة المجازية العصا والجزرة الأمريكيتين.

شهدت الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٩٠م مراجعة عنيفة لطابع الحياة الأمريكية والتماس فكر جديد. ويعتبر الربع الأخير من القرن الـ ١٩ بداية العصر الذهبي

للفكر الأمريكي النزَّاع إلى الهيمنة على صعيد عالمي. ظهر مفكرون اقتصاديون من أمثال هنري كاري، وفرنسيس إيه ووكر، وأدوين لورنس جودكين. وأكد هؤلاء مبدأ حرية الإنسان من حيث كونه حيوانًا سياسيًّا واقتصاديًّا، وأن المال معيار القيمة، والهيمنة أو الاحتكار الهدف الأسمى. ونجد من بينهم من عبَّر عن ذلك بقوله: «إذا قلَّت المنافسة هي حياة التجارة فأنت تردد حكمة عفا عليها الزمن.» وساد الولايات المتحدة قولٌ مأثور: «كل ما يحقق الكسب حتى وإن كان النهب فهو موضع تقدير.» ويتسق هذا مع قول ألكسندر هاملتون: «النجاح لا يعرف الأخلاق». وتضخمت مشاعر الذات الأمريكية العنصرية قرينة مشاعر الطمع. ويتجلى هذا في قول السيناتور ألبرت بيفريدج

«نحن أنجلو ساكسون، يتعين علينا أن نلتزم بما يفرضه علينا دَمُنا ونحتل أسواقًا جديدة، بل وأراضي جديدة.»

وعبَّر الأدب عن حقبة الصعود إلى منبر الزعامة العالمية. ونقرأ كمثال على لسان الروائي الأمريكي هيرمان ميلفيل «١٨١٩–١٨٩١م»: «نحن رواد العالم وطلائعه، اختارنا الرب .. والإنسانية تنتظر من جنسنا الكثير .. بات لزامًا على أكثر الأمم أن تحتل المؤخرة .. نحن الطليعة ننتقل إلى البرية لنقدم ما لم يقدمه الأوائل ..»

وتشكلت نوادٍ من المفكرين الساعين للوفاء بمتطلبات المرحلة وتقديم أيديولوجيا أو قناع فكري للرسالة الأمريكية إلى العالم. ولعل

أبرز هذه النوادي ما عُرف باسم النادي الميتافيزيقي «١٨٧١–١٨٧٤م». ضم النادي عددًا من أهم أعلام الفكر الفلسفي الأمريكي الجديد. نذكر من بينهم أولًا «جون فايسك» المؤرخ الذي عبَّر عن الحلم الأمريكي العظيم في قصة خيالية؛ إذ حدثنا عن رؤيته ورؤياه للمجتمع الأمريكي العظيم الذي يمتد في تواضع من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي، بل ويتجاوز هذه الحدود إلى ما بين الأفلاك.

ونذكر أيضًا «شارلس بيرس» الفيلسوف وعالم المنطق بامتياز. ولكن الذي يعنينا هنا دوره في تيسير الأداة الفكرية لهيمنة الدولة، وتبرير كل الأساليب بما في ذلك القهر والتعذيب لكفالة الهيمنة تحت عنوان «تثبيت إرادة الاعتقاد»؛ إذ قال: «إرادة الدولة هي التي تصوغ

الاعتقاد لدى الناس وتثبته في الأذهان بما تملكه من قوة وسلطان ..» ثم يقول: «ولنجعل كل من ينبذون الاعتقاد الرسمي الأمريكي يلزمون جانب الصمت في هلع .. ولنُجرِ تحريات وتحقيقات عن طريق تفكير المشتبه فيهم .. ولنوقع عليهم العقوبات .. أو لنبدأ مذبحة عامة لكل من لم يفكر على النحو الذي أرادته الدولة (الأمريكية طبعًا!)» (شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، ص١٢٦). وإذا قلنا الدولة الأمريكية وأبدلنا الناس بالمجتمعات الدولية سوف يتضح المعنى والنزوع إلى الهيمنة.

وأرجو من القارئ أن يتذكر كلمات «بيرس» إذ سنعود إليها عند الإشارة إلى تأزم الفكر والمجتمع والشعور بأن فكر «بيرس» طوق النجاة لدفع الأخطار.

النـهاية

ولكن هل انتهى القرن الأمريكي ومتى؟ أم أن العالم بصدد قرن أمريكي ثانٍ على نحو ما يأمل اليمين الأمريكي؟ الإجابة ليست فيما يأمل فيه أو يريده الأمريكيون يمينيين أو يساريين، بيضًا أو سودًا. والإجابة أيضًا ليست فقط فيما يُرجى داخل الولايات المتحدة حصرًا بل وحسب منهج البحث الكوكبي فإننا نسأل عن عاملَين: ماذا يجري داخل أمريكا؟ وماذا يجري في العالم؟ وما هي المؤشرات والمظاهر والوقائع القائمة والمحتملة في ضوء علاقات الصراع أو التناقض؟ إن العوامل المتفاعلة والحاسمة ليست الداخلية فقط بل الكوكبية .. وليدة بنية ووظيفة النطاق الكوكبي ذاته والذي تحاول الولايات المتحدة

الآن، باعتبارها القطب الأوحد، أن تستأثر به كقوة فاعلة، حفاظًا على زعامتها. ولكن مثل هذا النهج يصادف هوًى في نفس القوى القائدة ومن ثم يحمِّلها ما فوق طاقتها فيكون الهاوية.

منذ انتصاف القرن العشرين بدت الولايات المتحدة أكثر قلقًا وحديثًا عن «المستقبل» على عكس الحال قبل جيلين. اقترن الحديث ليس بالآمال العراض على نحو ما كان الحال بعد الحرب الأهلية بل اقترن بهواجس ونُذر الخوف على المستقبل. اعتلت الولايات المتحدة ذروة الهيمنة سياسيًّا وثقافيًّا وإعلاميًّا مع نهاية الحرب العالمية. وظهر هنا نقيضها متمثلًا ليس في نهاية عصر الاستعمار الأوروبي فقط بل وفي بداية صعود بلدان الشرق الأقصى في محاولة

لاستعادة ثقافتها، حضارتها، ذاتها، مكانتها في التاريخ وعلى الساحة العالمية كقوى إنتاجية فاعلة ومؤثرة. وبدأ الصراع وبدأت معالم الهزيمة مع فيتنام إعلانًا يؤكد انتصار الشعوب؛ ثم صحوة التنين الأكبر-الصين .. وامتدت الصراعات، وتواترت التدخلات العسكرية الأمريكية لإكراه الوضع العالمي على البقاء حيث تريد هي له.

وجدير بالذكر هنا أن «بول كينيدي» في كتابه «الإعداد للقرن ٢١» يحدثنا عن صورة مناظرة حتى لا تخدعنا ظواهر الأحداث ومظاهر القوة. يقول: «منذ مائة عام ساد بريطانيا حوار عن المستقبل بينما هي القوة الأعظم ..» ودار الحديث عن الاستعداد للقرن العشرين وعن القدرة

التنافسية في الاقتصاد العالمي. وكانت من بين مشكلاتها آنذاك «شأن الولايات المتحدة الآن» أولويات الإنفاق: هل هي القوة العسكرية لفرض الهيمنة؟ أم في الداخل وتحسين الأحوال المعيشية، وعلى النظام التعليمي العام، وعن كفاءة الصناعة، وعن معالجة الفقر ومستويات الاستثمار، ونقص المهندسين والعلميين وغلبة خريجي الكليات النظرية مثل المحامين. ويشير بول كينيدي في موضع آخر: «الولايات المتحدة الآن هي الأقوى عسكريًّا وثقافيًّا في الجو والبر والبحر وهي البلد الوحيد الذي تمتد قبضته إلى أقاصي الأرض» Global Reach ولنتذكر هنا مدلول الكوكبية أو العولمة في العقل الأمريكي. ويستطرد قائلًا: ولكن

تكاليف الدفاع تسبب قدرًا كبيرًا من الخسارة الاقتصادية.

ويمثل هذا امتدادًا وتطويرًا لحديثه عن أسباب صعود وسقوط القوى العظمى في كتابه الذي يحمل هذا العنوان؛ إذ يرى أن الولايات المتحدة في سبيل الالتزام بعقيدة أو عقدة التفوق والاستعلاء والزعامة العالمية وبسط قوتها العسكرية باتساع نطاق يتجاوز كثيرًا قدراتها وطاقتها الاقتصادية. ويقرر أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة عن إمكانياتها الاقتصادية فإنها تأخذ طريقها إلى السقوط والاضمحلال. وإن خروج الولايات المتحدة بكامل قواتها وطاقاتها الحربية إلى أقاصي الأرض والبحار والمحيطات لإخضاع هذا البلد أو ذاك وإلزام الجميع بالطاعة والصمت إنما هو

دليل على رفض الخارج لها وتحميلها أعباء اقتصادية تفوق قدرتها على استمرار تحمل عبء الزعامة العالمية.

إن عقدة العظمة والاستعلاء الأمريكية تجعل من الصعب نفسيًّا وعقليًّا قبول الأمريكي العام، ناهيك عن جنس الأبيض المسئول، حقائق التاريخ والتغيير أو قبول أحداث الواقع ومطالبة الآخر بالتكافؤ والمساواة والندية في حق البقاء والتقدم. ويفضي مثل هذا الوضع بالمريض المصاب بحالة البارانويا — أي جنون العظمة — إلى تخطئة العالم-الواقع ومن ثم ترى الولايات المتحدة الآن أن رسالتها تفرض عليها الآن وفي ضوء الأحداث تصحيح الوضع بما يتسق مع عقيدتها أو عُقدَتها. ويتسق هذا مع ما قاله شارلس كروتامير في

مقال له بعنوان «قرن أمريكي ثانٍ» في ٢٠ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٩م إذ يقول:

إذا كان القرن العشرون هو القرن الأمريكي فإن تسعينيات هذا القرن شهدت تظاهرات استعراضية للقوة الأمريكية الطاغية في الخليج وكوسوفو (ونضيف أفغانستان والعراق وسوريا الآن). وهذه هي قمة تحلل أمريكا. لقد كان الاتحاد السوفيتي قوة عظمى عسكريًّا ولكن قوته لم تحمِه من الانهيار أو التراجع. ومنذ قرنين كانت فرنسا القوة العظمى بقيادة نابليون ولكن تحالفت روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا لهزيمتها. بيد أن الوضع الآن مختلف من حيث عدم وجود عناصر قوية لإقامة تحالف قوي مناهض. فضلًا عن الردع النووي،

ولكن هناك تحالف على طريق النمو.

ونحن نرى أن نهاية القرن الأمريكي، وبداية النهاية، تزامنت في منتصف القرن العشرين مع بداية حقبة نهاية الاستعمار، ونشوء ظرف كوني جديد خلق سياقًا عالميًّا مغايرًا. ونلحظ هنا مسار النقيضين معًا؛ بدايات الصعود مع بوادر الانحسار على المستويين المحلي والعالمي، والوعي بذلك أيضًا على المستويين الشعوري وما تحت الشعور وهو ما تجسد في الفكر الأمريكي العالمي.

بدأ هاجس الخوف من المستقبل وعليه من خلال كثرة الحديث عن المستقبل بشأن بريطانيا في سبعينيات القرن الـ ١٩، وجاء هذا الحديث المتواتر رد فعل لما يلي،

كما استلزم رد فعل مناوئًا من أمريكا:

- صعود البلدان المستعمرة سابقًا وإصرارها على إحياء ثقافتها وبناء نهضتها وهو ما تعارض مع أطماع وأحلام الولايات المتحدة في وراثة مستعمرات القارة الأوروبية. وخاضت الولايات المتحدة معارك حربية ساخنة أو معارك سياسية ضد الدول أو الشعوب التي أصرَّت على انتزاع حقها واستقلالها مثل فيتنام وكوريا ج. والصين.

- ثورات الطلاب والشباب واليسار الجديد في الستينيات داخل أوروبا والولايات المتحدة. واتسع نطاق حركات الاحتجاج ضد قهر السلطات والاحتكارات، وضد بطش الآلة وميكانيكية الحياة، وضياع القيم الإنسانية وسقوط

الحرية الفردية التي وصفها فلاسفة السلطة آنذاك، ومن بينهم «سكينر»، بأنها وهم. ومن ثم بداية سقوط الحلم الأمريكي أو زوال الغشاوة عن أعين الشباب مع الإحساس بانهيار المُثل العُليا للمجتمع الأمريكي العظيم. الحلم الذي لم يتحقق.

- ظهور نزعات انفصالية ويسارية وفوضوية وسط الأقليات خاصة السود وكذلك أقليات الهنود الأمريكيين.

- الحركة العمالية والشبابية في الغرب تتمرد ضد قيادات السلطة التقليدية. وبلغت الحركة ذروتها عندما نشأ في أمريكا تحالف العمل عام ١٩٦٨م الذي يدعم الاتجاهات التقدمية في الحركة العمالية والمطالبة بالتغيير.

- شباب اليسار الجديد في الولايات المتحدة يصدر بيانًا يتهم فيه نظام وسلطات المجتمع الأمريكي جاء فيه إريك فرم؟ الهرب من الحرية: «نحن نتهم المجتمع الراهن بأنه أسير إطار عقل فاسد شرير. إطار عقل يتسامح من الظلم وبلادة الحس والافتقار إلى الصدق والإنسانية. ونحن نتهم المجتمع مثلما نتهم مشروعات الأعمال والسلطة والحكومية والأوساط الأكاديمية المسئولة بأن ليس لهم جميعًا من هدف أسمى من الحفاظ على الوضع القائم الذي يقصر كثيرًا دون الوعد الأمريكي».

- بعد الحرب العالمية الثانية، وتولد هاجس الخوف من المستقبل، وإزاء هذه التحولات ظهرت المكارثية والإعدام على الكرسي الكهربائي

ضد العلماء والمفكرين ومن تُسول لهم أنفسهم المعارضة.

- في هذا المناخ منذ الخمسينيات بدأ الشعور في أوساط مفكري السلطة بأن نفوذ الفلسفة البرجماتية تدهور. وهنا تعالت صيحة «العودة إلى بيرس ..» ونذكر هنا رأي بيرس الذي أسلفناه في الكيفية التي تُحكم بها السلطة قبضتها وتُثبت عقيدتها بين الناس .. وظهرت اتجاهات تروج لمقولة انتهاء عصر الأيديولوجيا، والمقصود هنا تفريغ الرءوس من الفكر الاجتماعي المناهض.

- وبعد الحرب العالمية الثانية سطع نجم بورهوس فريدريك سكينر نبي فلسفة التربية وتكنولوجيا السلوك الاجتماعي وخليفة بيرس في تثبيت عقيدة الدولة. ونراه يقدم فكره

لرجال السلطة ـــ أو للدولة ـــ ويقول كمثال ما يصدق في رأيه محليًّا وعالميًّا:

- الأقوى هو الغالب وصاحب الحق والحرية.
- البقاء للأصلح؛ أي للأقوى .. هذا هو قانون الطبيعة وهي طبيعة حمراء الظلف والناب.
- ويبشر أو يبرر هيمنة الثقافة الأمريكية إذ يقول: «إذا كان الإنسان قد خرج من الصراع وهو سيد الأنواع، فلماذا لا نتطلع إلى سلالة بشرية تكون سيدة السلالات (طبعًا يقصد هنا الجنس الأبيض الأنجلوساكسوني). وإذا كانت الثقافة تطورت بعملية مماثلة فلماذا لا نتطلع إلى ثقافة سيدة الثقافات؟»

- ويُصدر كتابًا يوجز عنوانه موقفه وموقعه من الأيديولوجيات المدافعة عن الحريات والكرامة؛ إذ العنوان «بعيدًا عن الحرية والكرامة لأنهما وهم».

ومضت السنون بعد الحرب العالمية الثانية تخللتها بعض الانتصارات السيادية الأمريكية ضد حركات الثقافة المناهضة، وتخللتها استعراضات عضلية عسكرية ضد البلدان العاصية. ولكن لم يحُل هذا دون اعتمال وتخمُّر عوامل سلبية أخرى تنذر بتعقد الأوضاع في نظر السلطات الأمريكية. وأضحت الولايات المتحدة تعاني من مشكلات على الصعيدين المحلي والعالمي. ما بين صراعات اقتصادية وثقافية وسياسية بين أوروبا القارة وبين الولايات المتحدة الأمريكية وما بين

منافسة قائمة أو محتملة ومنذرة بين بلدان آسيا (اليابان، الصين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، وغيرها). ونذكر هنا ما قاله وزير الثقافة الفرنسي عام ١٩٩٩م عن الغزو الثقافي الأمريكي إذ وصف ديزني لاند باريس بأنها «مفاعل تشيرنوبل الثقافي». ونذكر أيضًا ما صرحت به مارجريت تاتشر عن احتمالات نمو الاقتصاد الياباني: «إنها لكارثة حقيقية، إذا ما نما الاقتصاد الأمريكي، كما تنبأ له البعض، على نحو أبطأ من الاقتصاد الياباني في التسعينيات؛ إذ سيؤدي هذا إلى تحول الميزان من واشنطن إلى طوكيو.» «بول كينيدي، الإعداد للقرن ٢١ ص٢٩٧».

- بدأت تتجمع عناصر معارضة عالمية مستقبلية للولايات المتحدة من ذلك:

- (أ)

الاتفاقات بين روسيا والصين.

- (ب)

محاولة اليابان والصين إنشاء صندوق نقد دولي موازٍ لصندوق النقد الذي تهيمن عليه أمريكا.

- (جـ)

الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ١٩٩٩م أعلن عن تشكيل قوة «الردع السريع» قوامها ٦٠٠٠٠ جندي تحت قيادة أوروبية خالصة. إنها بذرة جيش أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة.

- وتراكمت وتفاقمت مشكلات الداخل التي يعددها علماء ومفكرون أمريكيون وأوروبيون من بينهم «بول كينيدي»، و«جون جراي» وغيرهما. بل ونقرؤها بين ثنايا

أسطر كلمات «نيوت جنجريتش» اليميني و«صمويل هنتنجتون»؛ إذ يُدين هذان الأخيران التعددية الثقافية التي ستجعل من الولايات المتحدة الأمم المتحدة. وتعيش أمريكا بالفعل حربًا ضد التعددية الثقافية وهي حرب أهلية طويلة المدى.

- الركود الاقتصادي وشبح البطالة الذي يتهدد أبناء الطبقة الوسطى الآخذة في التآكل.
- التفكك الأسري وانخفاض الدخول باطراد كما يوضح جراي وكينيدي.
- السياسة الضريبية والمالية ستفضي إلى قيام نظام في الولايات المتحدة أساسه الريع والعيش على الكوبونات.

- انعدام الأمن الاقتصادي؛ إذ لم تعد الولايات المتحدة، كما يقول جراي، المجتمع النموذجي بل يسودها قلق سيفرز ويبرز عداوات قديمة تمزق المجتمع وتتفاقم معها المخاطر الاقتصادية والشخصية. مثال ذلك:

عام ١٩٦٠	إجمالي العجز
	إجمالي الدين ال
عام ١٩٩١	إجمالي العجز
	إجمالي الدين ال

- وفي مطلع القرن الواحد والعشرين أزمات اقتصادية متوالية وعجز مالي أدى إلى شلل الإدارة.

- إضافة إلى قوة وعمق الحركات الأصولية أو الدينية المتطرفة منذ أوائل القرن العشرين. وتشرذم

المجتمع الأمريكي إلى جماعات انتشرت هنا وهناك تتحدث عن الفناء أو الانتساب إلى عقائد قديمة أو أساطير واتجه بعضهم إلى العنف يصفي به حساباته مع المجتمع ويفرغ طاقاته المكبوتة الغاضبة .. وتدفع بعضهم إلى الانتحار الفردي أو الجماعي.

- مشكلات التعليم؛ إذ تعاني الولايات المتحدة؛ قياسًا لمهام السباق والتنافس على مستوى حضارة العصر، نقصًا في الفنيين والعلماء المتخصصين. ونذكر هنا ما قالته «ماري لاو جود» في خطاب تسلُّمها ميدالية بريستلي عام ١٩٩٧م وتحت عنوان «هل من قرن أمريكي ثانٍ؟» تقول: «نحن اليوم في منافسة ليس فقط مع البلدان الصناعية المتقدمة مثل ألمانيا واليابان، بل وأيضًا مع

منافسين جدد مثل الصين وماليزيا وكوريا وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .. والجميع يصارع من أجل حصة في السوق الكوكبية.» (ولنتذكر هنا بين قوسين أن هذه هي منطقة الحرب ضد أفغانستان والعراق وإيران وغيرها والهيمنة الأمريكية الجديدة).

وتضيف قائلة: «يسود المدن الصغرى بوجه خاص إيمان ضعيف بإمكانية الحراك الصاعد. ويتجلى هذا في انتشار العقاقير المخدرة والجريمة والانتحار ونشاهد أيضًا مشكلات كبرى في العلاقات العنصرية بين السلالات وردود أفعال معادية ضد المهاجرين.»

«ونعاني أيضًا أزمة في الأخلاق تغشى جميع قطاعات المجتمع في

الصناعة والحكومة والجيش والصحافة والتعليم بل وفي مؤسساتنا الدينية .. وأضحت آداب السلوك سلعة نادرة.»

وتمضي قائلة: «تحتل الولايات المتحدة الآن المرتبة ٢٧ بين بلدان العالم من حيث ملاءمة النظام السياسي للتحديات الاقتصادية الراهنة، والمرتبة ٤٩ من حيث ملاءمة قوانين المسئولية عن المنتج.» ثم تضيف قائلة: «تتمثل أسوأ مظاهر حياتنا الثقافية في نقص القوى العاملة الناجحة. إننا نحتل المرتبة ٣٣ من حيث كفاية المهندسين المؤهلين الأكفاء، والمرتبة ٣٢ من حيث القدرة على جذب المواهب الشابة إلى الهندسة. ومدارسنا ومعاهدنا الهندسية تضم أكثر من ٥٠ بالمائة من هيئات التدريس التي يشغلها أجانب ليسوا

مواطنين أمريكيين. وإن أي بلد لن يكون زعيمًا تقانيًّا في الاقتصاد العالمي في القرن ٢١ ما لم يستطع أن يملأ غالبية المقاعد التعليمية بدارسين وباحثين من أبنائه. ويوجد الآن ١٩٠٠٠ وظيفة شاغرة في الثقافة المعلوماتية تبحث عمن يشغلها بسبب نقص العاملين المؤهلين.»

وتستطرد قائلة: «على الرغم من جهود الإصلاح في ضوء تقرير «أمة في خطر» لعام ١٩٨٣م إلا أننا لم نحقق سوى نجاح محدود ووجدنا حواجز لا سبيل إلى تجاوزها. من ذلك أن واحدًا من كل خمسة ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر يعيش في كنف أسرة دخلها دون خط الفقر. وتزيد النسبة إلى ٢ من كل خمسة بين الأفارقة وذوي الأصول الإسبانية.»

- وتواجه الولايات المتحدة مشكلة ديموجرافية «سكانية» آخذة في التفاقم الخطر من وجهة نظر الجنس الأبيض؛ إذ يقرر جون جراي أنه خلال جيل واحد تقريبًا سيكون بين قاطني الولايات المتحدة ما يشبه الأغلبية من الآسيويين والسود وذوي الأصل الإسباني، وستنخفض نسبة البيض غير المنحدرين من أصل إسباني من ٧٣,١ في المائة من مجموع السكان عام ١٩٩٦م إلى ٥٢,٨ في المائة.

- ويقترن بهذا تفاقم الصراع العرقي والثقافي والسياسي والحاجة إلى تغيير هيكل العلاقات وثقافة المجتمع.

- في مواجهة أخطار التفكك والركود الاقتصادي تلجأ الولايات المتحدة

إلى سياسة إيداع مئات الآلاف في السجون، كما يقول جون جراي، كبديل عن الضوابط التي تفرضها المجتمعات المحلية، وهي الضوابط التي قضت عليها «السوق الحرة» المتحررة من الضوابط. ويروي بول كينيدي مقولة معلق تلفزيوني يوجز بها مظاهر الأزمة الاقتصادية فيما يلي:

- أضعفنا أنفسنا بسبب طريقتنا في ممارسة السياسة وإدارة الاعمال وسياستنا في تعليم الأطفال ورعاية المسنين وادخار أموالنا وحماية بيئتنا وإدارة حكومتنا. والنتيجة:
  - (أ)

يمثل استهلاك العقاقير المخدرة في الولايات المتحدة أعلى نسبة بالقياس إلى أي بلد من بلدان العالم المتقدم.

  - (ب)

ارتفاع نسبة الجريمة والجريمة المسلحة بصورة مذهلة ٦٠ مليون مسدس في أيدي الناس، ١٢٠ مليون بندقية، و١٩٠٠٠ قتيل بالسلاح سنويًّا.

- (جـ)

معدل الانتحار يعادل خمس مرات مثيله في بلدان الغرب.

ويذكر جون جراي في كتابه الفجر الكاذب أنه:

- حتى عام ١٩٩٣م كان معدل القتل بين الذكور في الولايات المتحدة ١٢,٤ في كل مائة ألف مقابل ١,٦ في الاتحاد الأوروبي وأقل من واحد صحيح في اليابان، الاغتصاب ١,٥ من كل مائة ألف في اليابان مقابل ٤٢,٨ في الولايات المتحدة. السرقة ١,٧٥

من كل مائة ألف في اليابان مقابل ٥٥,٨ في الولايات المتحدة. السجناء حوالي ٢ مليون، وثلاثة أمثال هذا العدد تحت المراقبة والاشتباه.

- وأن أكثر من ١٠٠٠ من بين كل ١٠٠٠٠٠ من السود الذكور داخل السجون.

- وبحلول عام ١٩٩٧م كان هناك واحد من بين كل خمسين أمريكيًّا بالغًا محتجز وراء القضبان، وواحد من كل عشرين تحت المراقبة، وواحد من كل سبعة من الرجال السود أودع يومًا السجن.

- ويعلق جون جراي قائلًا:

- يحدث هذا بينما ينسحب أثرياء الامريكيين إلى مواقع وساحات ذات أسوار وبوابات إلكترونية

وحراسات خاصة. وهكذا تحولت النخبة إلى جماعات مغلقة على ذاتها ومنعزلة محاطة بالأسوار مما جعل الولايات المتحدة دولة أشد انقسامًا بكثير من بلدان أمريكا اللاتينية.

- ولكن ماذا يعني نهاية القرن الأمريكي في ضوء ما سبق: الانهيار أم الانحسار؟ وما الذي نريده للولايات المتحدة الأمريكية وما نريده منها في سياق عالمي شبكي؟ أو كيف ستحل التناقض أو أزمة التناقض بين محاولات بسط قواتها العسكرية على امتداد الكرة الأرضية لفرض زعامتها قسرًا في عالم متغير وبين ما يشكله هذا من عبء اقتصادي يفوق طاقتها وعاجزة عن استمرار تمويله مما يسبب لها أزمة ضارية في الداخل؟

- هذه هي المعضلة الحقيقية التي تواجه الولايات المتحدة والجنس الأنجلوساكسوني الحاكم .. الاعتراف بالواقع والتخلي عن الأيديولوجية العنصرية وعن عقدة الاستعلاء ووهم الزعامة الأبدية ضمانًا للتكيف مع الظرف الكوني الجديد واطراد البقاء الفاعل. وهنا لن يكون مصير الولايات المتحدة مثل مصير روما التي انهارت، بل سيكون شأن بريطانيا التي انحسر سلطانها وظلت مجتمعًا متقدمًا فاعلًا ومؤثرًا ومنتجًا للعلم والثقافة شأن فرنسا وألمانيا واليابان .. أطراف على مستوى الندية والكفاءة. إننا نريد الولايات المتحدة أرض الإنجازات العلمية وليست موطن الصراعات العرقية أو منصة الانطلاق العدواني ضد شعوب وبلدان اخرى.

- إن إنقاذ الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين يتمثل في أن تصبح أمة أمريكية جديدة من حيث العلاقات الندية والكفؤ بينها وبين الدول تأسيسًا على تنوير جديد يتجاوز السوق الحرة العالمية المتحررة من الضوابط لصالح الشركات العملاقة وعلى حساب شعوب أخرى. ويتمثل أيضًا في توفير مئات البلايين من الدولارات التي تشكل عبء تكاليف قواتها المسلحة فيما وراء البحار لضمان وهم الزعامة وعلى حساب رفاهة الشعب الأمريكي. ومن ثم نريد تخصيص هذه الموارد للداخل ولتعزيز القدرة التنافسية في العالم والثقافة ورفع مستوى المعيشة. ويتمثل أيضًا في النهوض بالتعليم وهو فضية محورية تشغل المفكرين الأمريكيين وتعثرت الجهود لحلها. ونريد للولايات

المتحدة أن تكون بحقٍ أمةً ديمقراطية حرة متعددة الأعراق والثقافات وكذا في علاقاتها بين الدول، وليست كما يريد لها نيوت جنجريتش أو صمويل هنتنجتون وأمثالها. ونريد منا رؤية مغايرة للذات وللعالم والإنسانية وبدلًا من أن نرى الأمريكي المتوسط يعرف أن خارطة أمريكا الشمالية هي العالم وما عداها البقية أو الآخر يعرف أن العالم كرة مستديرة متماثلة. وبدلًا من أن يتعلم الجنس الأبيض أنه هو الحضارة والعقل والإبداع، يعرف على أساس علمي تاريخ الحضارات وتنوعها وتفاعلها وأسباب تعثرها واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان كخطيئة كبرى. نريد فكرًا جديدًا يؤكد ما هو مشترك بين الإنسانية، وفلسفة ذات وجه إنساني ونزوع نقدي ويؤكد الإرادة الجمعية، وأن

المنفعة حق للإنسانية الفاعلة وليس لجنس أو عرْف أو لون دون آخر. مواطنة كوكبية في عصر العولمة على أساس الفعل الاجتماعي النشط والشعور بالآخر وبحقه في التقدم .. هنا ستكون الولايات المتحدة قوة متقدمة بفضل رصيدها من إنجازات علمية وتقانية وستكون قوة قادرة على التفاعل مع القوى العريضة للتغيير العالمي. وهنا أيضًا سيكون العصر ليس عصر السلم الأمريكي بل السلم الإنساني الكوكبي، عصر متعدد الأقطاب في إطار محيط العقلانية.

كتاب الشك الخلاق: في حوار مع السلف

محتوى الكتاب

- سنوات العمر وحصاد الهشيم
- إهداء
- مقدمة
- حوار بين التقليد والتجديد
- الفعل/الفكر العربى ولغز النهضة
- توماس كون .. ونسبية المعرفة
- جيدنز: سيرة فكر فى سياق كوكبى
- ليس بالبلاغة وحدها تُبنى الحضارات
- غربةُ العلم والمستقبل فى حياتنا
- الأيديولوجيا والتاريخ البديل
- الأيديولوجيا والوعى التاريخى الزائف

- القرن الأمريكي: البداية والنهاية

عن المؤلف

شوقي جلال عثمان: مُفكِّر تنويري، ومُترجِم من طرازٍ رفيع، وصاحبُ رؤيةٍ حضارية ومشروعٍ فكري أنفق فيه دهرًا ليُقدِّمه للقارئ العربي تأليفًا وترجمة.

وُلد «شوقي جلال» بالقاهرة عام ١٩٣١م، ونشأ في أسرة صوفية مُحِبة للثقافة؛ فقد كانت والدته من أسرةٍ صوفية تتبع الطريقة التيجانية، فانعكس ذلك على شخصيته في الزهد والترفُّع والتسامح، أمَّا والده فكان واسعَ الأُفق، ولديه شغفٌ بالقراءة والعلم والموسيقى؛ فكان لذلك أثرٌ كبير على عقلية «شوقي» الذي راح يَنْهَل من شتى بحار المعرفة، حتى التحق بكلية الآداب جامعة القاهرة، وفيها درس الفلسفة وعلم النفس، وبدأت مرحلةُ الفكر الحر والانفتاح على مختلِف الثقافات؛ فقرأ عن البوذية والكونفوشية، والماركسية،

وفلسفات العرب، ونال درجةَ الليسانس عام ١٩٥٦م.

تَفرَّغ «شوقي جلال» للترجمة والتأليف، فكتب في الكثير من المجلات والدوريات مثل: صحيفة «الأهرام»، ومجلة «العربي» الكويتية، ومجلة «الفكر المعاصر»، ومجلة «تراث الإنسانية»، وغيرها من المجلات والدوريات. كما قدَّم للمكتبة العربية قائمةً طويلة من الكتب المُترجَمة والمُؤلَّفة عكست مشروعَه الفكري التنويري، وانشغالَه بالهُوِية المصرية، وحرصَه على إيقاظ الذهن المصري. ومن أعماله المُترجَمة: «التنوير الآتي من الشرق»، و«الإسلام والغرب»، و«بنية الثورات العلمية»، و«أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي»، و«الأخلاق والسياسة». أما عن أعماله المُؤلَّفة، فمن أبرزها: «الترجمة في العالَم العربي»، و«التفكير العلمي والتنشئة الاجتماعية»، و«المصطلح الفلسفي وأزمة الترجمة»، و«المثقف والسلطة في

مصر»، و«ثقافتنا وروح العصر»، وغير ذلك من الأعمال المهمة التي أَثْرت المكتبةَ العربية.

شغل «شوقي جلال» عضويةَ العديد من الهيئات الثقافية مثل: المجلس الأعلى للثقافة (لجنة الترجمة)، واتحاد الكتَّاب المصريين، واتحاد كتَّاب روسيا وأفريقيا، والمجلس الأعلى للمعهد العالي للترجمة (جامعة الدول العربية، الجزائر.(

نال العديد من الجوائز، أبرزها: «جائزة رفاعة الطهطاوي» من المركز القومي للترجمة عام ٢٠١٨م عن ترجمته كتاب «موجات جديدة في فلسفة التكنولوجيا»، و«جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.«

رحَل الأستاذ «شوقي جلال» عن دُنيانا في السابع عشر من سبتمبر عام ٢٠٢٣م، عن عمرٍ يناهز ٩١ عامًا، تاركًا خلفه إرثًا عظيمًا من الأعمال المترجَمة والمؤلَّفة.

سنوات العمر وحصاد الهشيم

نشأتُ في أحضان الحركة الوطنية لاستقلال ونهضة مصر، التي استعانَت بالكفاح المُسلَّح حينًا، واستطاعَت على مدى قرن من الزمان وحتى منتصف العشرين أن تُعيد لمصر وعيَها بذاتها بعد غيابٍ امتدَّ قرونًا بفعل قوى الكولونيالية والإمبريالية، ابتداءً من الفُرس ومرورًا بالرومان والعرب والمماليك والأتراك.

ومع انتصاف القرن العشرين شهدت مصر تحولًا سياسيًّا قسريًّا يحمل ظاهريًّا بعض شعارات الحركة الوطنية، وإن أنكرها واستنكرها في الممارسة العملية بدلًا من أن يكون امتدادًا لإيجابياتها بشأن الديمقراطية ونظام حكم المؤسسات والفصل بين السلطات، وترسخ مطلب الحريات وحقوق وواجب الإنسان المصري العام في المشاركة المنظمة مؤسسيًّا لإدارة شئون مجتمعه وبناء مستقبله.

البداية لي مع عام ١٩٣١م .. مصر في وعي جيلي إرادة وعزم صادقان على النهوض/التحرر من الاستعمار/العدالة

الاجتماعية ومحاربة الفقر والفساد والحفاء/التحديث الاجتماعي واللحاق بالحداثة الأوروبية فنًّا وأدبًا وعلمًا وإنجازات مادية (تكنولوجيا) .. ومصر قوة إنتاجية واعدة يحفظها حلم مؤسَّس على تاريخ حضاري سالف وواقع واعد وإن ضاقت ساحته بصراع المتناقضات، ورؤى مبشرة في المستقبل يليق بمكانة مصر .. مصر فجر الضمير والمجد الحضاري التليد.

نشأت في واقع حضاري ثوري أسهم في تأسيسه نضال أجيال ثلاث قبل جيلي، استيقظت بداية على ضوء مدافع الغرب وأفاقت وتململت تدعو وتحفِّز، تبشِّر وتُنذر، واستهلَّت مشروع التحديث إلى أن خطت أول الطريق في عهد «محمد علي» الذي أشرت في كتبي إلى أنه كان مناسبةً لا سببًا .. ومن هنا مصر ثقافة جديدة .. مصر الوطن والمواطنة تستوعب الموروث بعقل نقدي جديد .. ثقافة الوعي بالذاتية التاريخية بعد جهود متوالية من

الغزاة على مدى أكثر من ألفي عام لطمس هذه الذاتية والانسلاخ عنها .. استعادت مصر اسمها وتاريخها على يدَي الأزهري رفاعة الطهطاوي، واستعادت ذاتيتها الوطنية على أيدي فلاحي مصر العسكريين أحمد عرابي ورفاقه.

تربَّيت مثل ما تربَّى جيلي على قيم الحرية والتحرير والتغيير .. ثقافة التسامح مع المذاهب الفكرية والعقائد الدينية .. كتب مَن كتب «لماذا أنا ملحد» مثل أدهم، أو لماذا أنا مسلم؟ مثل عبد المتعال الصعيدي. وانتقدهما من انتقدهما دون أن يُفسد النقد للودِّ قضية .. وكانت مصر قبلة المتعطشين إلى الحداثة من المثقفين العرب .. ولم يكن الجوار بعدُ ناهضًا ولا مناهضًا أو مزاحمًا .. مصر هي الكلمة ومصر هي الفعل.

وشهدت مصر التي عشتها وملأت عليَّ وجداني وعقلي الكثير من أعلام الفكر والأدب والعلوم والفنون والرياضة .. كانوا النجوم الهادية مثل: مشرفة، الذي

ذاع عنه باعتزاز مصري أنه نظير أينشتاين، والشيخ علي عبد الرازق، والشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، وطه حسين، وسلامة موسى، ومختار النحات العظيم، ورءوف صروف، وشبلي شميل، وجورجي زيدان، وروز اليوسف، وهدى شعراوي، ومي، وسيد درويش، وداود حسني، ومحمد عبد الوهاب، وأم كلثوم .. ولمعت أسماء رياضيين دوليين في السباحة وكرة القدم والشيش .. هؤلاء وغيرهم نجوم سواطع تهدينا إلى الطريق، وتحفزنا للاقتداء بهم باسم مصر ومن أجل مصر..

وتعلمت في مدرسة ثانوية خيرية؛ أي للفقراء، ولكن استمعت فيها لأول مرة إلى فاجنر معزوفًا على شاشة مسرح المدرسة، وتربيت كما تربى أقراني على كتب مثل تاريخ الأديان في العالم دون حساسية أو انحياز ومجلات ثقافية مثل: مجلتي، الرسالة، الثقافة، الكتاب، الكاتب، المقتطف، والفصول .. ولن أنسى مجلة

تنويرية أسبوعية ساخرة هي البعكوكة، واسعة الانتشار وأحد شخصياتها الأسبوعية الناقدة الشيخ بعجر الذي نقرأ على لسانه نقدًا ساخرًا للمتنطعين باسم الدين.

وشاهدت مصر الغنية بالمتاحف العلمية نهضة مواكبة من المدارس الفكرية والعلمية. جاءت نشأة جامعة القاهرة بعضًا من الجهد النضالي والتحدي ضد الاستعمار، وضمت الجامعة أسماء أعلام أسهموا بجهد متميز وتاريخي: شفيق غربال، وإبراهيم حسن، وأحمد أمين، في الأدب والتراث: يوسف مراد مؤسس مدرسة علم النفس التكاملي، مصطفى زيور مؤسس مدرسة علم النفس التحليلي، وعبد العزيز القوصي في علم النفس التربوي .. وغيرهم وغيرهم في العلوم والفنون والآداب.

ونشطت في مصر حركة الترجمة العلمية المرتبطة بالهدف القومي واستيعاب علوم وفكر العصر، وتوظيف ذلك لبناء مصر

الجديدة، وإذا كانت جهود الترجمة في العصر الحديث بدأت على يدي رفاعة الطهطاوي ومدرسة الألسن، فحريٌّ أن نذكر بقدر كبير من الزهو لجنة التأليف والترجمة والنشر التي رأسها أحمد أمين وقدمت ثروة من الإنجازات بالغة الأهمية بمقاييس العصر، وكانت نموذجًا احتذته مجتمعات عربية أخرى. وكمْ شعرت بالفخار عند زيارتي للجنة التأليف والترجمة والنشر في الرباط بالمغرب، وقال لي رئيسها: إننا هنا نقتدي بمصر.

تحدد طموحي، مثل أقراني وأبناء جيلي في النضال من أجل مصر الحرة .. الواعية في اعتزاز بتاريخها .. الجادة في سعيها لبناء مجدها الحضاري العصري اعتمادًا على سواعد وعقول أبنائها والعمل على إنتاج وجودها الحديث المادي والفكري إبداعًا ذاتيًّا، وانتماء نقديًّا إلى العالم المتقدم .. وكان طموحي أن أكون مثل من أشربت نفسي بعلمهم وثقافتهم

وقيمهم وأن أسهم إيجابيًا في بناء مصر الحرة/المستقلة/المنتجة..

وسعيت على الرغم من تعدد السبل إلى أن أكون إيجابيًا في جهدي لذلك بمداومة الفكر والتفكير دون قيود غير العقل الناقد، والاطلاع على كل جديد من غير انحياز أو عُقَد، وأن أتابع فكر وجهود الساعين إلى ذلك من خلال التنظيمات والأحزاب .. واستطعت الانتصار على قيود ومحاذير الفقر بالاعتماد على نفسي. ولكن العقبة الأخطر في الطريق هي سنوات الاعتقال السياسي المتقطعة على فترات دون محاكمة وبلغ مجموعها اثنتي عشرة سنة، بدأت عام ١٩٤٨م وحتى نهايتها ١٩٦٥م. وحاولت أن أنتصر على قسوة وآلام التعذيب في السجون والمعتقلات من السجن الحربي إلى ليمان أبي زعبل حيث كنا نعيش حفاة الأقدام، شبه عراة الأبدان، نشقى في عمل تكسير الزلط تحت وطأة الشمس الحارقة، والسياط اللاهبة، والسباب المقذع والشتائم المهينة

الجارحة، ولما أتخلَّ عن طموحي وجهدي من أجل مصر .. مصر العقل الجديد..

وبدأت الكتابة أول الأمر وأنا طالب بالجامعة، في سلسلة «كتابي» التي يصدرها حلمي مراد .. وأول موضوع كتبته عام ١٩٥٣م بعنوان «مذكرات الولد الشقي» وهو تلخيص لمذكرات شارلس داروين. ولكنني لم أره بسبب الاعتقال.

ورأيت لكي أتجنب خيوط المنع والحظر أن أتكلم بلسان غيري مع إضافة رأيي في مقدمة وهوامش. ومن هنا اتخذت الترجمة وسيلة لكي أبدأ مشروعي «تغيير العقل المصري العربي». وصدر لي عام ١٩٥٧م عن دار النديم كتابان هما: «السفر بين الكواكب» وهو أول كتاب علمي مترجم عن علوم ورحلات الفضاء، والذي صدر بمناسبة إطلاق الكلبة لايكا إلى الفضاء. والكتاب الثاني «بافلوف، حياته وأعماله» وهو أيضًا أول كتاب علمي مترجم عن هذا العالم الروسي الفذ الذي كنت أعتزم أن أرصد له جهدي في

دراستي الجامعية العليا. ثم انقطعت عن الكتابة والترجمة الثانية سنوات سبع بسبب الاعتقالات السياسية، وعلى الرغم من كل ما عانيته في المعتقلات تطوعت وأنا المستقل سياسيًّا غير المنخرط في أي تنظيم، بعد هزيمة ١٩٦٧م لكي أحمل السلاح دفاعًا عن بلدي مصر، ولكن جهات الأمن السياسي استدعتني وحذرتني وطالبتني صراحة: «إنت لأ .. تقعد في البيت.»

وواصلت جهدي في التحدث بلسان الآخرين. وقدمت ترجمة لرواية «المسيح يصلب من جديد» تأليف نيقوس كازانتزاكيس، الذي عشقت كتاباته وشعرت بنوع من التماهي معه. وتوالت الترجمات التي لا يعنيني كَمِّيتها التي تجاوزت الستين، ولكن يعنيني أنها مختاراتي من بين قراءاتي وملتزمة جميعها بمشروعي من الانتقال إلى العقل العلمي والتحول عن ثقافة الكلمة إلى ثقافة الفعل.

وبدأت التأليف في تكامل مع مشروع الترجمة. وصدر لي أول كتاب عام ١٩٩٠م بعنوان «نهاية الماركسية!» وهدفي منه نقد الثقافة العربية في تعامل النص الشلاتي أو الأرثوذكسي مع الفكر العالمي، متخذًا الحديث المتواتر عن سقوط الماركسية مثالًا، مع فصل بعنوان «هل سقطت الليبرالية؟» وأتبعت هذا بكتاب عنوانه «التراث والتاريخ» وهو رؤيا نقدية لأخطاء ثقافية شائعة في حياتنا وحاكمة لنا عن العقيدة والموروث الثقافي وفهم التاريخ.

وصدر كتابي الثالث بعنوان «العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات»، وهو دراسة أكاديمية تعطي بانوراما لتطور العقل الأمريكي السائد على مدى ١٦٠ عامًا ابتداء من الآباء المؤسسين لتصحيح صورة أمريكا المُدَّعاة في حياتنا، ومجابهة الحقيقة، وأؤكد فيه العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع العملي نشأةً وتطورًا؛ وأن الفكر

هو مُنتَج الفعل الاجتماعي في تطور جدلي مطرد، مستشهدًا بتطور الفكر/الفعل الأمريكيين في مجالات الفلسفة/العلم/الآداب والفنون موثقًا بنصوصٍ لأئمة الفكر الأمريكيين.

وبلغ مجموع مؤلفاتي أربعة عشر عنوانًا، آخرها «الشك الخلاق في حوار مع السلف»، وأعكف منذ سنوات على إصدار دراسة عن انتحار الحضارات .. كيف سقطت بفعل أبنائها وأولهم رجال الدين، حين تكون لهم السلطة دون العقل؛ أي لأسباب داخلية أولًا وليست خارجية فقط. وذلك في ضوء ما نشاهده اليوم من جماعات تدمر وتنتحر وتنحر مَنْ حولها باسم إحياء حضارة تفككت وسقطت وتأخر تأبينها قرونًا.

قضايانا الملحَّة عديدة ومتكاملة؛ ومن هذه القضايا التي عرضتها في كتبي:

- **أولًا: إعادة بناء الإنسان المصري الذي تعمَّد الغزاة**

والحكام المستبدُّون سلخه عن تاريخه وعن هويته. ولذلك لا تتوفر نظرية جدلية متكاملة لتاريخ مصر منذ القدم، والتي حوَّلها صبحي وحيدة والدكتور حسين فوزي سندباد مصري، ومحمد العزب. ويلزم الإجابة على سؤال: ماذا أصاب الإنسان المصري على مدى التاريخ حتى أصبح على هذه الحال من السلبية واللامبالاة؟ حتى لا نردد ما قاله المقريزي وغيره: «قال الرخاء أنا ذاهب إلى مصر، فقال الذل وأنا معك.»

ثم إننا نعيش الآن في عصر أو حضارة الإنسان العام المشارك إيجابيًّا، عن علم وقدره في إدارة شئون أمته مع مسئوليته عن الإنسان والبيئة في العالم. ويتناقض هذا مع الظروف التاريخية وحياة الاستبداد والقهر التي صاغت الإنسان المصري وباتت موروثًا اجتماعيًّا وثقافة نافذة.

وحري أن نتخلى عن الالتزام بإنجاز ما أسميه المعادلة المستحيلة؛ ألا وهي نزعة المواءمة أو الجمع بين حضارة العلم والتكنولوجيا والعقل العلمي النقدي وبين الموروث الثقافي المتحجر الذي انتهى عصره. وإن أولى معالم الطريق إلى النهضة الحضارية إنما تتجلى بدايةً في سقوط هيبة السلف والفكر السلفي وعبادة السلف في أذهان العامة؛ ومن ثَم إحلال ثقافة التغيير والتطوير باعتماد العقل العلمي النقدي؛ لذلك نؤكد دائمًا أن لا نهضة لمصر إلا بنهضة الفلاح المصري في قرى ونجوع الشمال والجنوب. هذا الفلاح هو مصر، الذي ظل يحمل على فوديه رسمًا نزعم سخريةً أنه عصفور .. وهو حورس الحامي.

- **ثانيًا: اتساقًا مع هذا نحن بحاجة إلى دراسة العلاقة العكسية بين الاستبداد والإبداع .. الاستبداد يصنع روبوتًا فضيلته الطاعة دون حق السؤال، والحرية هي**

صانعة الإنسان .. الحرية كما يقول فيلسوف العلم دانييل دنيت هي القوة الحافزة للتطور الخلاق للحياة منذ نشأتها حتى بلغت مرحليًّا أعلى صورها في صورة الجهاز العصبي للإنسان.

- **ثالثًا: المثقفون المصريون مسئولون أولًا وأساسًا عن واقع حال مصر الراهن؛ إذ بدأ المثقف الحديث موظفًا تابعًا للسلطة الحاكمة وقد نشأ وتربى على ثقافة الطاعة، بينما المثقف المستنير هو من يحافظ على مسافة نقدية فاصلة بينه وبين ذوي السلطان — أي سلطة دينية أو سياسية أو عقائدية — لكي تتهيأ له فرصة الرؤى في عقل نقدي ينير بها الطريق إلى المستقبل.**

- **رابعًا: سبق أن ذكرت في كتابي «أركيولوجيا العقل العربي» أن**

التراث الثقافي الذي عاش ممتدًّا في الزمان التاريخي الاجتماعي، وإن أخذ مسميات دينية لاحقة هو التراث الهرمي في مصر .. تراث هرمي مثلث المعظمات؛ لا يزال يقسم باسمه المصريون معظمًا ثلاثًا، ويحمل هذا التراث صفات وخصائص البيئة والذهنية المصرية، وأراه تراثَ تحوت أو توت رب الحكمة والقلم في الديانة المصرية وإن حمل حينًا اسما إغريقيًّا .. وأرى أن هذا التراث الحاكم للثقافة الشعبية السائدة التي امتدت مع حالة الركود الاجتماعي قرونًا. وهذه الثقافة التي تصوغ ذهنية المصري هي التي تجهض إرادة وفعالية الإنسان لحساب قوة مفارقة لها القدسية والفعالية.

ويستلزم هذا تحولًا حقيقيًّا وموضوعيًّا من ثقافة الكلمة والثبات إلى ثقافة الفعل والتغيير .. من ثقافة اللسان إلى ثقافة اليد والأداة. وهذا هو ما سينقلنا طبيعيًّا إلى ثقافة التناقض والحركة كشرط وجودي .. الحركة مع التناقض .. الفعالية بين النحن والآخر .. الانتقال من ثقافة الإقصاء المفضية إلى الانشقاق والانقسام؛ دائنا التاريخي؟ إلى ثقافة التناقض أو تلازم النقيضين؛ إذ إن ثقافة الحركة الفكرية والمادية في جدل مشترك مطرد لا تنشأ ولا تكون إلا بين نقيضين «نحن والآخر»، ووجود كل طرف رهن وجود الآخر؛ ولهذا نشأ الحوار الذي هو صراع في إطار الوحدة، أو حركة في إطار التناقض .. إن الصورة لا تكتمل ولا نفهمها إلا في دلالاتها الحركية؛ أي وجود النقيضين وإلا بدت موائًا .. وهل الحياة إلا حركة بين نقائض؟

ويكتمل ما سبق بالحديث عما اصطلحنا على تسميته أزمة الترجمة في العالم

العربي. وسبق أن تناولت هذا تفصيلًا في ضوء إحصاءات ذات دلالة سواء في كتابي «الترجمة في العالم العربي» أو في تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة ٢٠٠٣م. وتؤكد الدراسة أن الترجمة متدنية أشد التدني، وطالبنا بما سبق أن طالب به عميد الأدب العربي طه حسين من إنشاء مؤسسة عربية للترجمة. ولكن على الرغم من محاولات الإنقاذ وستر العورة وإنشاء مراكز ترجمة في عدد من البلاد العربية، مع رصد أموال ضخمة في بلدان الخليج إلا أنها تؤكد جميعًا تشتت الجهود دون هدف استراتيجي جامع واضح مشترك.

وهذا ما أكده أيضًا التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية؛ إذ أوضح تقرير عام ٢٠٠٧م أن المناخ السياسي المتسم بالاستبداد والقهر وغياب الحريات أدَّى إلى انتعاش الظلامية والفكر الأصولي السلفي المتطرف. وأشار إلى أن هذا المناخ هو المسئول عن انصراف الإنسان

العربي عن ثقافة تحصيل العلم وعن الاهتمام بالقراءة وبالبحث.

والرأي عندي أن واقع حال الترجمة، بعيدًا عن الشكليات والأرقام الصماء، ليس أزمة بل هو موقف ثقافي اجتماعي من المعرفة والإبداع. والتجديد قرين الفعالية المجتمعية لإنتاج الوجود الذاتي. ولا يستقيم الحديث عن الترجمة دون الحديث عن الفعل الإبداعي المجتمعي والفضول المعرفي .. الفعل والفكر الاجتماعيان في اقتران جدلي تطوري .. وهذا غير وارد في ثقافتنا، ثقافة الإقصاء والاكتفاء الذاتي بالموروث .. ولا يستقيم كذلك دون الحديث عن الإنسان، وتغيير الواقع بإرادة ذاتية، وبالانخراط كقوة فاعلة إيجابيًّا في الفعل والفكر العالميَّين؛ أي الانخراط في الحداثة إبداعًا ذاتيًّا تكامليًّا في تطور مرحلي .. أعني الوحدة مع الصراع في العالم الحديث؛ فهذا شرط التغيير الجذري الحضاري نحو واقع مصري يبدعه الإنسان المصري..

والآن وقد تجاوزت التسعين من العمر أنظر إلى الحياة نظرة مودِّع، أراني أفتقد مصر التي كانت في خاطري، وأرى أن مصر على مستوى الإنسان العام تغوص على نحوٍ غير مسبوق في وحل اللامعقول الموروث. مصر لم تعد مجتمعًا بل تجمعًا سكنيًّا. وقد أضيف ما أضافه لي الصديق الأجلُّ أنور عبد الملك وهو أنها باتت تجمعًا سكنيًّا لغرائز منفلتة .. أفتقد مصر الحلم الحافز/مصر الوعي الموحد تاريخيًّا/مصر الوطن والمواطنة/مصر الواقع المشحون بإرادة الفعل والفكر والحركة الجماعية .. مصر المستقبل .. أفتقد كل هذا ولا أرى غير فرط العمر والركض وراء السراب..

ولكن تحت الرماد جذوة نار قد تتأجج ويشتد لهيبها .. ومن بين ركام الفوضى ينبثق الأمل .. هكذا علمنا التاريخ .. ومياه النيل لا ترتد أبدًا إلى وراء.

حوار بين التقليد والتجديد

«اعرف حكمة القدماء وعايش العصر، بذا تغدو حكيمًا.»

كونفوشيوس: الحكيم الصيني الأبرز في القرن السادس ق.م.

الحوار مع الآخر يعني في نظرنا حوارًا مع آخر مغاير قوميًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا وفكريًّا .. إلخ، ولكنه ليس بالضرورة أن يكون كذلك دائمًا؛ إذ قد يكون الآخر هو الذات نفسها، تاريخًا وثقافة وأداءً .. ذلك أن الذات المجتمعية عملية لها وجودها التاريخي متعدد المراحل، في تفاعل حيوي مع الواقع والسياق المحلي والإقليمي والعالمي، تفاعل بين ثقافات واقتصاد وعلاقات، بل وقوى قسر وهيمنة. إنها الذات كامتداد تاريخي فاعل أو كما نسميه امتدادًا أو فعلًا حضاريًّا وليست هي كامتداد معرفي ثقافي، ذلك لأن الثقافة والمعرفة كلتيهما منتج العقل الحضاري المتطور زمانًا ومكانًا. ومن هنا يمكن

وصف الذات المجتمعية بأنها موقف وخطاب أو محصلة موقف.

لذلك فإن الذات المجتمعية في وضعها الأمثل فاعلة مؤثرة ومتفاعلة؛ ومن ثَم متغيرة في تطور تكاملي. ويجري الحوار دائمًا كنوع من المونولوج بين واقع راهن له مقتضياته من حيث الفعل الإبداعي والمُنتج المعرفي والثقافي وبين الذات المجتمعية في حاضرها وموروثها، بين ضرورات الانطلاق من قيود ومحددات حضارة الماضي إلى قيود ومحددات حضارة جديدة. إنه حوار بين السابق والراهن وصولًا إلى مستقبل لاحق رهن الوعي والإدراك والإنجاز الإبداعي. إنه فعل التكيُّف والمواكبة حفاظًا على البقاء وتأكيدًا لدينامية الوجود، وخوفًا من الجمود والركود الذي يعني العيش بغير زمن أو تاريخ؛ حيث الزمن والتاريخ هما الفعالية المجتمعية الإبداعية.

هنا تواجه الذات نفسَها وتدخل في توتر بين السكون والتغيير، بين إيثار الحاضر

المألوف أو تأكيد قوة الدفع للتجديد في مواكبة وتحدٍّ ومنافسة مع ماضيها وواقعها ومع سياقها الإقليمي والعالمي، وهو سياق متغير أبدًا ويفرض تحديات جديدة باطِّراد.

ويتلخص هذا المشهد في عبارة التفاعل الثقافي المتوتر على أصعدة متباينة ومحتويات متنوعة، حوار بين ثقافة الماضي التي ترسخت مرحليًّا ولفترة من الزمن ونسميها التقليد، وثقافة جديدة هي وليدة فعل مجتمعي ابتكاري جديد، ووعي بتحديات السياق الإقليمي والعالمي. وأن ما نشير إليه باعتباره حوارًا مع الذات ماضيها وحاضرها ورؤيتها للمستقبل هو ما نعنيه بالحوار بين التقليد والتجديد، وهو حوار مطَّرد ومتصل أبدًا مع اطراد فعالية المجتمع، ولا ينقطع ويتوقف إلا حين يُصاب المجتمع بداء الركود ومن ثم التخلف. ويعني الحوار بين التقليد والتجديد أيضًا مراجعة الذات لنفسها، لحصادها ومتاعها الموروث ومدى

ملاءمته ليكون قوة دفع على طريق التغيير والتكيُّف الحضاري والبناء في ضوء فهم عقلاني نقدي للذات. إذن الموروث من حيث هو وعاء ثقافي يُشبه المياه الجوفية المتجددة أبدًا بفضل الفعل الإبداعي المتجدد أبدًا، وليس ينبوعًا محدودًا جف عطاؤه مع جمود أصحابه.

لذلك فإن الحوار بين التقليد والتجديد ليس قاصرًا على مرحلة تاريخية بعينها ولا ثقافة تقليدية بذاتها، وإنما هو مبدأ مطرد. وليس غريبًا أن تنبه الفقهاء والحكماء من السلف في عصور النهضة والتغيير الإبداعي إلى هذه الحقيقة وعمدوا إلى تأكيدها وإن نسيها الخَلَف في عصور الرِّدة والتخلُّف. مثال ذلك أن قال الفقهاء قديمًا: «النص متناهٍ، وقضايا الحياة نهر دافق غير متناهٍ»، وهو ما يعني توترًا مطردًا بين حَرْفية النص وديناميةَ الحياة. وتتمثل حكمة هذا القول في استحالة حصر الحياة وقضاياها داخل إطار نص نظنه قابلًا للصدق في كل زمان ومكان. وبديهي

أن حصر قضايا الحياة في نص مضى زمانه، أو نص غريب عن مكانه، ينطوي على تناقض مع طبيعة الحياة، ويمثل محاولة عقيمة لفرض الجمود على الحركة. وطبيعي أن الجمود أو الالتزام بحَرْفية الموروث وأبديته في سياق التفاعل داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات إنما يعني شللًا محليًّا .. شلل في الفكر وشلل لفعالية الإنسان/المجتمع؛ وبالتالي العجز الكامل عن التكيف وعن مواكبة التغيير؛ مما يفضي بالمجتمع إلى تسليم أو لنقُل الاستسلام للآخر القادر على التطوير المطرد.

ولعل من المفيد أن أوضح قبل الاستطراد أن فكرة العودة إلى الموروث الأصيل لها ما يبررها أثناء الاستعمار ومعركة الاستقلال؛ إذ إن الغازي عادة يسعى إلى تجريد المجتمع من ثقافته/هويته؛ لذا فإن دعامة المقاومة كردة فعل هي الحفاظ على الأصل والتشبث به وتأكيد الذات المستقلة .. إنه الأنا القومي الوطني الثقافي ..

وثقافة الاستعمار هي الآخر العدو. ولكن ثقافة الاستعمار تحمل ضمنًا دلالة مكانة وامتياز؛ لأنها ثقافة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يفتقر إليه البلد الثائر. وهنا نجد الموقف من ثقافة الاستعمار موقفًا ينطوي على نقيضين: رفض وقبول؛ ولهذا يُخطئ البلد الذي يقف عند غايةٍ قوامها الرفض فقط والعودة إلى الأصل، وإنما يتكامل مع الرفض موقف هو حشد القوى المعنوية والمادية للمجتمع من أجل التطوير والنهضة والتقدم واستيعاب روح العصر، وهي اليوم العلم والتكنولوجيا.

لذلك نقول: اتصف عصر الاستعمار وما بعد الاستعمار بأنه عصر المواجهات الثقافية بين الموروث والوافد، وعصر المراجعة النقدية المنهجية للموروث والمستحدث محليًّا وعالميًّا في ضوء مقتضيات التطوير. وتباينت مواقف الشعوب في تعاملها مع الجانبين. تولدت لدى بعض البلدان روح المراجعة النقدية

قبولًا ورفضًا إزاء الوافد والموروث لتأكيد الذات في سعيها لإعادة بناء نفسها وتعبئة قواها لمواجهة تحديات النهضة والتقدم، ورأى هذا الفريق أن الهوية عملية أو فعل تاريخي يكتمل مرحليًا بفضل الفعالية. وتولدت لدى البعض الآخر روح الانطواء والانكفاء أو لنقُل الانتصار للموروث عبر الهرب من المواجهة .. والانتصار للماضي عبر الهرب من المستقبل أو على حساب المستقبل. ونلحظ أن هذه الشعوب أكدت ذاتها بالابتعاد عن فعل التحدي القائم على النهضة والتطوير وتوطين روح وأسس وقواعد وإمكانات العلم والتكنولوجيا وإن قنعت بالتحدي كلامًا ومفاخرة انطلاقًا وتأسيسًا على إنجازات ومفاخر الماضي. ورأى هذا الفريق أن الهوية جوهر كامل، اكتمل في مرحلةٍ ما هي مرحلة أيديولوجية تعود إلى الماضي. وينطوي هذا المذهب على نفي للفعالية، فعالية الإنسان المطَّردة والمتصلة في تطور ارتقائي على مدى مراحل التاريخ،

وينطوي على نفي لمؤثرات السياق الاجتماعي أو البيئة المحلية أو العالمية.

ويزداد توتر الجدل بين الموروث والمستحدث حدَّة وخطرًا حين يحمل الموروث ـــ اعْتِسَافًا ـــ صفةَ المقدَّس لفرض الالتزام القسري بالنص وتعميم تأويلاته في شئون وقضايا الحياة المتغيرة بطبيعتها. ويسود وهم المطابقة أو الخلط بين ما هو من شئون الدين (العبادات) وما هو من شئون الفعل الحياتي المنوط بالعقل العلماني؛ أي التفكير عقلًا في شئون الدنيا.

ولقد عاشت شعوب في ثقافة لها قوة دمج طاغية ومتماهية مع الدلالة الدينية والقيم الأخلاقية باسم التراث الديني الذي يتسع خطأً ليشمل السياسي والاقتصادي .. إلخ، ويمثل محتوى الوعي الاجتماعي أو أيديولوجيا معنى الحياة. وهذا هو حال الشعوب التي تعثرت خطاها على طريق النهضة وإن علا صوتها باسم المقدَّس، فظلموا المقدَّس وظلموا أنفسهم وعاشوا

خارج الزمان، بل وبغير مكان؛ إذ أصبحت بلادهم قسمةً بين أصحاب القوة والنفوذ.

نجد هذا واضحًا جليًّا في تجارب الشعوب شرقًا وغربًا، حاضرًا وماضيًا .. هكذا كانت أوروبا على مدى مرحلة امتدت بضع قرون.

وجدير بالذكر أن الصراع بين التقليد والتجديد امتد طويلًا باسم المقدَّس في أوروبا قبل النهضة وما بعدها. ومن ذلك مثلًا الصراع حول استثمار المال بالوكالة؛ أي حق إيداع مال بفائدة الاستثمار لصالح صاحبه، وهي الفائدة التي اصطلح فقهاء المسيحية على أنها رِبا وأن الربا حرام. وهذه قضية تشبه تمامًا الصراع السجالي داخل المجتمعات الإسلامية على مدى أكثر من قرنين دون حسم. أصر كبار رجال الكنيسة في تحالف مع رجال الإقطاع وملاك الأراضي في أوروبا على تحريم استثمار المال بالوكالة مقابل فائدة باعتبارها رِبا. وحدث هذا وقت ذروة النشاط التجاري بين آسيا وأوروبا عبر

المنطقة الإسلامية. ونشط اليهود وأصبحوا هم ملوك الصيارفة واستثمروا التحريم المسيحي واستحوذوا على الأموال والتمويل. وأحس نشطاء المسيحيين بالخطر، وأن موقف الحَرْفيين الجامدين من فقهاء الكنيسة ورجال الإقطاع إنما يستهدف مصالحهم هم المالية ويُعِيق أوروبا عن التقدم على طريق النهضة البازغة. وانبثق عن الصراع ورواد العلمانية رجال دين تطهيريون هم قادة المذهب البروتستانتي، وتقدموا بتأويل جديد يُجيز استثمار المال بالوكالة وقرنوا ذلك بتفسيرات جديدة عن علاقة المال بالعمل والزمن مما يبيح لصاحب المال حق الاستثمار بفائدة. ومن عجبٍ أنهم اعتمدوا هنا على تفسير إسلامي سبق أن قدمه ابن رشد في الأندلس في فصل «القِراض» من كتابه «بداية المجتهد»؛ بما يعني أن العلمانية التي قرنها بعض الإسلامويين خطأً بالكفر إنما عادت على أيدي رجال دين تطهريين متشددين وأن مرجعيتها إسلامية.

وشهدت اليابان كما شهدت الصين من بعدها صراعًا وسجالًا نظريًّا، كاد أن يصل إلى حد الاقتتال بين التقليد والتجديد. وحفز إليه في كل مرة، مثلما حدث في أوروبا، توفر مقتضيات تطوير المجتمع على طريق الرأسمالية الصناعية. وصل الصراع إلى حد تكفير من يخالف النص في أبسط شئون الحياة الدنيا؛ كأن يتناول طعامه بغير العصى التقليدية.

وظهر من قال: «لقد جفَّت ينابيع التقليد.» وقال المصلح الاجتماعي «طاي تشن» في القرن ١٨ في الصين مثلًا: «كتب التقليد لا طائل منها ما لم تعالج أمراض المجتمع.» وراج تساؤل: «أيهما أحب إليك، كونفوشيوس أم الحقيقة؟» واصطلحوا أخيرًا على إجابة مشتركة: «كان كونفوشيوس محبًّا للحقيقة ساعيًا إليها؛ ومن ثَم حيث الحقيقة يكون كونفوشيوس.» وأعادوا إلى الحياة مقولة كونفوشيوس: «اعرف حكمة القدماء وعايش العصر، بذا تغدو حكيمًا.» وأخذت

اليابان ـــ كما أخذت الصين ـــ سبيلها إلى النهوض في إطار تجديدٍ للفكر التقليدي، وظهرت تأويلات جديدة مناسبة للعصر ودافعة لحركة التقدم.

وطبيعي أننا لسنا استثناء من القاعدة، فإن الحوار بين التقليد والتجديد مستمر أبدًا يجري عنيفًا صاخبًا حينًا خاصة في فترات عقد العزم على النهوض؛ ونراه يصمت أحيانًا أو تُخرسه قوى التقليد بحكم سطوة تحالف السياسة والموروث معًا وغياب العقل النقدي قرين قوة الدفع الاجتماعي للنهوض. وتُدافع قوى التقليد عن مكانها ومكانتها بإدانة محاولات النهوض محتميةً زيفًا بعباءة النص والإجماع والتزام الأصولية ورفض الآخر .. تعلن قدسية النص ووجوب الالتزام بما اصطلح على تسميته إجماع الفقهاء.

وينبري بين الحين والآخر من يتحدث باسم الإسلام كأن يقول: أنت تسأل والإسلام يُجيب. ونسي هؤلاء أو تناسوا: أولًا، ليس من حق أحد أبدًا أن يقول: «أنا

الإسلام»؛ ذلك أن الوحيد صاحب هذا الحق تاريخيًّا كان الرسول. ولتكن لهؤلاء أسوة في «علي بن أبي طالب» الذي قال: «القرآن حمَّالُ أوجه.» لذلك أحرى بهم أن يقول كل منهم «أفهم الإسلام هكذا.«

والفهم له قواعده وقوانينه وحدوده وملابساته .. وحيث المصلحة مصلحة المجتمع، فثَمَّ شرع الله .. والمصالح متباينة ومتطورة. ثانيًا، حُجة الإجماع صحيحة في زمانها ومكانها. إن الإجماع إجماع بشرٍ هم فقهاء عصرهم، لهم قضاياهم ومشكلاتهم، اجتهدوا لها سواء أصابوا أم أخطئوا. وليس صحيحًا أبدًا أن ينسحب إجماع زمان ما أو مكان ما ليفرض صدقه زيفًا على كل زمان ومكان؛ فهذا نقيض منطق الحياة. وأحرى بنا أن نقول: «نحن فقهاء عصرنا». إن الاحتماء بالمقدَّس دفاعًا عن مصالح أنانية لطائفة أو شريحة دون المجتمع ظلمٌ للدين وللمجتمع. ومثل هؤلاء يتحملون وزر إعاقة حركة تطوير المجتمع وتعطيل

قدرته على التحدي. وإن واقع حياتنا شاهد على ذلك.

الدين وحق المجتمع في التطوير

نحن نؤمن بأن الأديان نشأت لخير البشرية، بمعنى تنظيم المجتمعات في عصرها تأسيسًا على قيم تشكل قاعدة ثقافية للسلوك الإنساني على نحو يكفل تماسك النسيج الاجتماعي ويؤمِّن حركة المجتمع واطراد بقائه. ونؤمن كذلك بأن النص الديني، كما يقول الفقهاء، نص متناهٍ، وأن نص الحياة، أو لنقُل نهر أحداث ووقائع الحياة، غير متناه؛ فهناك الجديد والمتنوع والمتعدد دائمًا الذي يقتضي وجوبًا إعمال العقل العصري فيما يختص بشئون الدنيا دون إخلال بقيم إنسانية راسخة ومتعارف عليها بين جميع الأديان.

ويتجلى هذا الجديد المتنوع والمتعدد في العلاقات والتنظيمات الاجتماعية وفي المؤسسات ومحتوى وشروط ونطاق

مصطلحات متطورة مثل العدالة والحكم والولاية والسلطة والمرجعية الحاكمة والإنسان ودوره، وطبيعة التنظيم الاقتصادي والسياسي والعلمي .. إلخ، وأن هذا الجديد كله يلتقي مع الأديان في الهدف تأسيسًا على القيم الإنسانية، وهي خير الناس وخير المجتمع؛ مما يكفل لهم — حسب منطق كل عصر — إمكانية الترقي والنهضة والانتصار على التحديات وبناء مجتمع عادل تنتفي فيه المظالم.

والنصُّ الدينيُّ لا يُصادر حق المجتمع في تطوير نفسه وإبداع إطاره الفكري، وانتخاب آلياته، واختيار الشكل الأمثل والأنسب لتنظيم العلاقات بين الناس وتحديد معنى الإنسان وهويته ودوره، وهي معانٍ وأدوار متغيرة متطورة دومًا.

حق المواطنة

قديمًا كانت العشيرة أو الأسرة الكبيرة أو القبيلة هي الأمة ووحدة البناء الاجتماعي، وكان بقاؤها يعتمد على التجانس والتلاحم

على أساس رابطة الدم أو العرق أو العقيدة؛ ولهذا يصدعها ويفسد وجودها خروجُ الفرد على رأي الجماعة؛ ومن ثَم تعتبره فاسقًا مارقًا، وتنظر إلى التمايز والتنوع نظرة تجريم وتحريم. ومثل هذه البنية الصغيرة تتلاءم من حيث شكل السلطة الفردية والعلاقات الاجتماعية مع طبيعة الإنتاج في العصور القديمة. ولكن المجتمعات تطورت وتغيرت وانتقلت عبر مراحل من القبيلة إلى الأمة المدنية ثم إلى الأمة القومية، إلى الوطن الذي ضم جماعات متباينة ربما في العرق أو الدين أو الجنس .. إلخ. وأضحت بنية الأمة القومية؛ الدولة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وحدةً ضمن وجودٍ شبكي عالمي شديد التعقد والتداخل من حيث طبيعة النظم والمؤسسات والاعتمادية المتبادلة، واقتضى هذا إطارًا فكريًّا جديدًا تتعامل الإنسانية على هديه ويختلف جذريًّا عن جميع الأطر الفكرية التي سادت منذ نصف قرن ناهيك عن أطر فكرية مضت عليها قرون.

وأصبح الناس جميعًا سواء من حيث المواطنة القومية والعالمية، ومن حيث الدور والواجب والمسئولية. وتجد المساواةُ تعبيرها الواضح في مشاركة الجميع دون تفرقة على أساس من دين أو عرق أو جنس في الإسهام الحضاري في تنظيم المجتمع والانتماء إلى مؤسساته على اختلاف التراتيبات الهرمية في المجتمع، وأيضًا في تحمُّل مسئولية هذا التنظيم. والناس جميعًا، على قدم المساواة، شركاء في السعي العقلاني لتأكيد الذاتية الاجتماعية الواحدة والمتلاحمة في إطار التنافس على الصعيد القومي والإقليمي والعالمي، وفي إطار استثمار مصادر الطبيعة وبناء الثروة الاجتماعية والانتفاع بها.. وإن هذا واجب وحقٌّ مشترك للجميع كمواطنين دون تفرقة على أساس غير أساس صدق المواطنة وكفاءة الأداء. وحق/واجب المواطنة يعني أن الناس جميعًا على قدم المساواة في الاختيار الحر للسلطات دون تمييز أو تفرقة، وأنهم بحريتهم واختيارهم

شركاء ورقباء؛ فاختيارهم ليس بيعة وإنما عهد ومسئولية ورقابة ومحاسبة.

ولكن نسمع مَن يتحدث عن الدين الإسلامي والمساواة بين المصريين أو أبناء المجتمع مسلمين ومسيحيين.. إلخ، ونراه يلجأ أولًا إلى كلمات وعبارات قالها العرب عند دخولهم غزاة لبلدان حضارات وأديان أخرى؛ إذ اعتادوا وصف أبناء هذه المجتمعات ممن لم يدينوا بالإسلام بأنهم ذميون. وينسى أن المواطنة ليست منحة أو منة يتكرم فريق من أبناء المجتمع أو فريق وافد إلى المجتمع، بمنحها أو إغداقها على فريق آخر، وينسى أن مقولة «أهل الذمة» أضحت في ذمة التاريخ بإيجابياتها — إن وجدت — وسلبياتها أو مبرراتها. ويتناسى أن أحد قادة الإسلامويين أعلن صراحة منذ عهد قريب أن أقباط مصر — وهم مصريون أصلاء وليسوا وافدين — ليس لهم مكان داخل جيش مصر!

ويتناسى المتحدث أن عديدين من المصريين الأكفاء لا يجدون سبيلًا لشغل مناصب قيادية بسبب الانتماء الديني! فهل يستقيم هذا مثلًا مع مقولة: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» التي يسوقها البعض للإشارة إلى الموقف الديمقراطي للإسلامويين؟ وهل تعني أن المواطنين أمام القانون سواء .. وإن كانت قد صدرت في زمن وفي مجتمع لا يعرف الدستور والقانون؟! أي هل يستقيم المعنى التاريخي بظروفه مع حق المواطنة بالمعنى العلمي والذي لا يمس قواعد وقيم الدين، بل يؤسس قاعدة دينية هي أن يكون المجتمع بنية متراصَّة متماسكة لخير المجموع ولمواجهة عدو مشترك هو التخلف الذي جعل أرضنا مستباحة لإسرائيل، وجعل بلدنا ذليلة في يد طاغية مستبد، وأفضى إلى الحال التي نعاني منها حتى أصبحت «أمة الإسلام» أمثولة للتخلف بين شعوب العالم بسبب الإصرار على مقولات مثل تلك التي يرددها البعض باسم الدين، والدين الحق منها براء.

وهل يقبل مثل هذا المتحدث أن يُعامل المسلمون في فرنسا أو إنجلترا أو غيرها على أساس منهج التعامل مع أهل الذمة؟ إنه سيدافع وسيدفع بحجج علمانية يرفض هو وإخوانه سماعها على ألسنتنا هنا!
وإذا شاء الإسلامويون أن يضعوا معنًى عصريًّا لهذه العبارة فأجدر بهم أولًا أن ينتقدوا تطبيقها في العصور السابقة، وأن يقتدوا بالإسلامويين المقيمين في الغرب إذ يدافعون عن العلمانية نهجًا صحيحًا للحياة وأن يقرءوا رأي المفكر الإسلامي الأكبر محمد خاتمي إذ يقرر: «تجوز ولاية غير المسلم على المسلم بأسلوب ديمقراطي»، وهذه ثورة في الفكر الإسلامي.

شعار «الإسلام هو الحل»

ونجد من يُردد أن شعار «الإسلام هو الحل» يشتمل على البرنامج الأمثل، وإن بدا مجتزأً .. ولست أدري كيف لشعار مجتزأ مبتور أن يكون برنامجًا يرسم خطوات حركة المجتمع ورؤيته المستقبلية؟ أو كيف يكون لجماعة تطمح

إلى الحكم برنامجٌ غير معلن ومجهولٌ للجماهير؟ ثم إن الحديث عن برنامج عمل لنظام حكم يطرح نفسه بديلًا لا يستقيم إلا إذا اقترن بدراسة علمية تحليلية عن الواقع المحلي والعالمي، وبنظرة علمية نقدية لنظم الحكم التي وصفت نفسها بأنها إسلامية، الآن وفي الماضي، وبيان أسباب فشلها، وأن يطرح البرنامج رؤيته التصحيحية البديلة مع بيان معالم الطريق. وهذه للأمانة أزمة جميع الأحزاب والتنظيمات.

إن العديد من المجتمعات الإسلامية على تباينها وعلى مدى قرون التخلف عرفت العديد من الحكام والولاة والسلاطين الذين نصَّبوا أنفسهم خلفاء وأمراء للمؤمنين ودفعوا ببلادهم إلى مهاوي الانحطاط والتفكك. وتعج بلدان العالم الإسلامي الآن بحكام يعلن كل منهم أنه أمير المؤمنين وراعي المسلمين والحرمَين. ويقتضي واجب كل مَن يتصدى للمساهمة في إدارة شئون البلاد أن يُقدم رؤية نقدية تكشف

حقيقة الوضع وأسباب الفشل، ويعرض الجديد الذي يجدد الأمل في النهضة.

قضايا الاقتصاد

إننا مع احترامنا وتقديسنا للدين الإسلامي، بل للأديان جميعها، نسأل كيف يمثل الشعارُ المجتزأ حلًّا لقضايا مجتمع تعقدت بنيته وعلاقاته مع التطور الحضاري للمجتمعات؟ الاقتصاد مثلًا .. يقال إن هناك زكاة الرِّكاز! ولم يسأل أحد سؤالًا بسيطًا: لماذا لم يطبق أحدٌ من حكام المسلمين على مدى قرون طويلة هذا النص؟ هل هذا خروج منهم عن قواعد الإسلام، وحرصوا على الاستئثار بأموال الركاز «مثل النفط وكل ما في باطن الأرض» لصالحهم ولتكون أمواله بعض الذمة المالية للحاكم وأسرته دون المجتمع؟ وهل تبقى المجتمعات أسيرة تخلفها ومظالمها إلى حين يقتنع الحكام بهذه القاعدة وهم في حماية قاعدة أخرى ترى أن الحاكم الظالم خير من الفتنة والانقلاب عليه؟ وهل اقتصاد المجتمعات

الآن بنفس بساطة مجتمعات القبيلة قديمًا بحيث تصلحه وتنظمه قاعدة زكاة الركاز؟ وإن رفض الوالي أو عصى فأمره موكول إلى الله يحاسبه في الآخرة.

إن القول بأن زكاة الركاز، والزكاة عمومًا، هي الحل الإسلامي لأزمتنا الاقتصادية يشبه القول بأن الحل الإسلامي للفقراء والمحتاجين هو أن يقدم الأغنياء الصدقات بدلًا من التنمية وحق المواطن في نصيب عادل من ثروة أمته التي يسهم في إنتاجها. وطبيعي أن مسئولية توفير موارد تنمية المجتمع وتحديد مصارفها، التي أصبحت علمًا متكاملًا له علماؤه ونظرياته، ليست مقصورة على المسلمين وحدهم وإنما على المواطنين جميعًا دون اعتبار لدين أو جنس وإلا ظهر من يطالب بنظام الجزية، وهذه رِدَّة وتخلف.

ثم إن الحديث المرسل المطلق عن زكاة الركاز يعني أن قضية المجتمع تنحصر في نقص السيولة وفاءً بحاجات المعيشة وليست مسألة تعبئة موارد وتحديد

علاقات التعامل وتنظيم المصارف وتوفير الفائض وفاءً بحاجات التنمية وفقًا لاختيار جمهور المواطنين بعامة وعلى مسئوليتهم وليس اختيار ومسئولية ولي الأمر وبطانته. ولم يعد الاقتصاد القومي محليًا بل طرفًا ضمن شبكة عالمية عناصرها الشركات المتعدية للقوميات، وهذه بينها صراع الجبابرة وخطط لاحتكار براءات الاختراع وإلغاء الحدود والقيود القومية .. وهذه شئون دنيوية خالصة لم يرد بها نص. ولم يعد الاقتصاد اقتصاد ركاز ونعم الله في الأرض، بل الاقتصاد إنتاج المجتمع للثروة وخلق الثروة.

إن فرض الزكاة جاء باعتباره حقًّا معلومًا للسائل والمحروم، يقدمه الموسرون إلى من يرونهم مستحقين لها. وكان هذا في مجتمع بسيط غير معقد لا يعرف نظام الدولة الحديثة ومؤسساتها ووظائفها من جمع ضرائب وتحصيل جمارك وتحمل مسئوليات تنمية اجتماعية وإقامة بنية أساسية وطرق وكَبَارٍ ومؤسسات تعليمية

وصحية .. إلخ، ولهذا ينصبُّ حديثنا لا على حق السائل والمحروم؛ فهذا واجب، وإنما ينصب على آلية إنجاز الهدف. إن تعبئة موارد الدولة المالية تجري عبر آلية توجه المال إلى مصارفه الاجتماعية لا على سبيل الصدقات وبشكل شخصي، وإنما آلية اجتماعية خاضعة للرقابة والمحاسبة لبناء خدمات تعليمية ومؤسسات وغيرها. ومن ثم نسأل: هل الأفضل أن نعطي السائل صدقة؟ أم نهيئ له عملًا وخدمات تعليمية وصحية .. إلخ، كمصارف لما تحصله الدولة من أموال؟ وبعبارة أخرى: هل نعطيه سمكة أم نعلمه الصيد؟ .. الغرض قائم واجب النفاذ وإن اختلفت آلية الإنجاز.

الإسلام والعلم والتعليم والثورة المعلوماتية

وتقتضي أمانة الحوار أن نعترف بأن قضية المجتمع ليست اقتصادًا فحسب على الرغم من قصور فهم الإسلامويين لمعناه ونطاقه. ولكن ما الحل الذي نص عليه

الإسلام لقضية التعليم وبرامجه بمراحله المختلفة ومناخ وأسس تربية الإبداع وإحداث ثورة تعليمية تفي بمقتضيات حضارة العصر؟ وما الحل الذي نص عليه الإسلام العقيدة لقضية البحث العلمي والتطوير وإنشاء قاعدة بحث وتشجيع حرية الابتكار والتطبيق وإنشاء قاعدة معلومات وشحذ روح النهم المعرفي؟ لم يرد نص ديني يحدثنا عن كل هذا أو عن كيفية بناء مجتمع المؤسسات العلمية أو ما يسميه الباحثون الآن مجتمع العلم الكبير كمؤسسة متشابكة محليًّا وعالميًّا ومتطورة وملتزمة وملزمة. لم يحدثنا نص عن إنشاء منظمة علم وثقافة في المجتمع تكون أداته لتحويل طاقات المجتمع وقدراته العلمية والتقانية إلى مخرجات ثقافية وتعليمية وحربية واقتصادية .. إلخ، والعمل في ترابط بالشبكة العالمية.

لم يعرف عصر صدر الإسلام مسألة تنظيم البحث العلمي أو بناء مجتمع العلم الكبير كمؤسسات وحرية الإبداع العلمي والفكري

والمنافسة والسبق الإبداعي على الصعيد العالمي. ونظلم أنفسنا ونظلم الدين (العقيدة) إذا ألزمناه بأن يقدم نصًّا نعيد على هديه بناء مجتمعنا ليكون مجتمع مؤسسات علمية ومراكز بحث وأن يكفل حرية الإبداع واستيعاب علوم العصر على أساس عقلاني نقدي دون قيود حظر أو تحريم.

إن هذا الزعم يشبه رطان من يفسرون «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ» بأنها تعني أن القرآن حوى كل الاكتشافات العلمية التي عرفتها وسوف تعرفها البشرية إلى أبد الآبدين .. وهذا هراء ليس من الدين. لقد اجتاز العالم عتبة عصر جديد هو عصر الثورة المعلوماتية الذي يقتضي ثورة في التعليم والبحث العلمي والعلاقات الاجتماعية وهيكل المجتمعات ومؤسساته وبناء الإنسان ووضع صيغة لنظرة تاريخية مستقبلية علمية. وهو ما لم يرد به نص موروث منذ عصر صدر الإسلام، وليس هناك حل

إسلامي لجميع البلدان يوضح لها كيفية تجاوز مراحل التطور الاجتماعي وصولًا إلى حضارة العصر. وليس في هذا الإنجاز نقض لدين ما من حيث هو خطاب روحي، أو قيمي داعم للنهوض.

رطان أسلمة العلوم

ونسمع من يقول: الإسلام هو الحل .. في قضية الصحة والطب، ولكنني أذكِّر الإسلامويين بمقولة عالم الاجتماع المسلم ابن خلدون الذي قال: جاء الإسلام ليعلِّم الناس الدين وليس الطب والزراعة. إننا نجترئ على الحقيقة والواقع إذا قلنا إن الإسلام هو الحل لعلاج أمراض القلب والذبحة واضطراب الهرمونات والكبد .. إلخ، إلا إذا ذهبنا مذهب البعض، وكما يشيع على ألسنة العامة، أن نطرح العلم جانبًا ونلتزم العلاج بالقرآن ونغلق المستشفيات وكليات الطب والمعامل.

وقد يكون المقصود هو كما يريد الإسلامويون الدعوة إلى أسلمة العلوم،

وهذه دعوة يائسة وغوغائية؛ إذ كيف نؤسلم علم الرياضيات؟! وهل نعود إلى الخوارزمي والبيروني؟ وكيف نؤسلم نظريتَي النسبية العامة والخاصة، أو نظرية الكم أو نظرية التطور أو أركيولوجيا الحضارات؟

إننا لو قضينا عشرات القرون في ظل شعارات مبهمة وملتوية لن نحصد غير الوهم .. حصادنا منذ قرون. أفهم أن نتنافس من أجل صياغة القضية، قضية تخلُّفنا ومظالمنا، على نحوٍ علمي موضوعي صحيح، وتكون لنا نظريتنا عن تطور مجتمعاتنا وفكرنا وتراثنا .. إلخ. حريٌّ أن تواتينا الجرأة ونقرر أن المجتمعات الإسلامية على اختلاف مواقعها الجغرافية هي مجتمعات متخلفة، وبينها وبين حضارة العصر هوة مهولة ومروعة. وليس مطلوبًا أسلمة العلوم، بل علمية عقل المسلمين؛ أن يلتزم المسلمون بالفكر العلمي ثقافة، وبالعلم منهج بحث

وتطبيق في شئون الحياة، وأن تكون لنا مراكز علمية وإبداعات علمية وعلماء.

إن الدين؛ القِيم والأخلاق دون الشكليات الفارغة والرطان الأجوف، ليس ضد العلم الذي هو إعمال العقل والفهم المنهجي النسقي للظواهر .. ظواهر الطبيعة والمجتمع. ولكن الشعارات المعماة والمبتسرة ابتغاء مصالح سياسية «دنيوية» هي ضرب من التجهيل والتضليل للعامة، وتخليد لواقع متخلف، ونعرف أن الدين الإسلامي ضد الجهل والجاهلية وضد الضلال والضالين المغضوب عليهم.

أجدر بنا أن نكف عن شعار مبتسر مثل «الإسلام هو الحل» أو عن شعار غوغائي مثل «أسلمة العلوم»، وأن ندعو إلى نهضة المجتمعات الإسلامية في مجال العلوم المختلفة .. الدين فطرة .. قواعده بسيطة يلتزم بها العامة والخاصة، وإن الأخذ بأسباب النهضة العلمية ليس خروجًا عنها، وإنما العلم والإبداع العلمي

والتكنولوجي سبيلنا لامتلاك ناصية حضارة العصر أو اللحاق بركب التقدم. إذا تحقق لنا هذا سوف يشير علماء العصر إلى علماء المجتمعات الإسلامية ويقولون هؤلاء قوة دفع حضاري ومصدر زاد علمي ننهل منه.

الديمقراطية والشورى

ونظلم أنفسنا والإسلام والفكر العلمي حين نزعم أن الشورى هي الحل الإسلامي العصري شأن الديمقراطية؛ ذلك لأن الديمقراطية عملية تطويرية تاريخية بدأت قرينة مجتمع نشأ حديثًا مع حضارة عصر التصنيع وآخذة في التطور ليغتني محتواها مع مر العقود والثراء الحضاري. ولقد كانت الشورى آلية ملائمة لإدارة شئون المجتمع في عصر مضى يحكمه الشيخ أو الولي ومعه من يختارهم هو من أهل الحل والعقد دون حق الإلزام. ولكن التنظيم الديمقراطي آلية مستحدثة ومتطورة وإن تعددت صورها وفقًا لظروف كل مجتمع.

ونظلم الدين إذا زعمنا أنه نظَّم ونصَّ على ـــ وأعود لأقول نظم ونص على ـــ حقوق المواطنين من العامة وواجباتهم دون تمييز إزاء المشاركة في صنع القرار والمحاسبة وإقالة أو تنصيب الحاكم وتنظيم شئون إدارة المجتمع، وتشكيل الأحزاب والنقابات وتوصيف السلطات والمؤسسات الاجتماعية وأساليب حسم الخلافات والتزام المستويات الاجتماعية المختلفة بهذا كله .. إلخ؛ أي ما نسميه الديمقراطية وهي نظام أو آلية متطورة أبدًا وليست وصفة كاملة منتهية. هذا عن الواقع المحلي ناهيك عن المنظمات الدولية وعلاقاتها والمنظمات غير الحكومية وما قد يستجد من تشكيلات غير مسبوقة.

الافتراء على الدين باسم الدين

الفكر الإنساني يرفض الآن كل مقولة عن وجود نسق فكري كامل وتام وناجز يحسم كل مشكلات البشر على اختلاف الزمان والمكان، ومغلق دون أي فكر جديد. وإن

الإسلامويين بادعاءاتهم هذه يورطون الإسلام الدين في غير ما تطرق إليه، ويتجاوزونه من حيث لا يدرون، بل يضعون الفكر الإسلامي، لا الدين، في موضع التقصير؛ لأن الدين القيم أجلُّ وأعظم من مزاعمهم حين نلتزم به قيمًا هادية. وأجدر بنا لكي نكون صادقين مع شعبنا الذي عانى الكثير وعرف مذلة التخلف بسبب المقولات الساذجة، ولا أقول المغرضة، أن نتخلى عن أخلاقيات المراوغة في الحوار، وأن نكون على مستوى المسئولية ولا ننطق في شئون الدنيا إلا حقًّا وعلى هدى فكر علمي موضوعي رصين وأصيل.

المجتمع العلمي هو الحل

مأساتنا ليست أننا ابتعدنا عن الإسلام. وإنما أن مجتمعاتنا عزفت عن المعرفة العلمية والبحث العلمي، وعاطلة عن العمل والإنتاج، وتعيش عيالًا على الآخرين، ينتجون العلم والتكنولوجيا، ويتطورون ونحن غارقون في نشوة الاستهلاك

السفيه الذي لا يُشبع ولا يُغني .. والإنتاج لا يكون إلا بامتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا وحرية الإبداع .. نحن عاطلون عن العمل الاجتماعي الذي يفي بمقتضيات الظرف الوجودي لعصرنا الراهن، عصر العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات والمشحون بالتحديات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي تعزيزًا لحق البقاء. إن العمل والإنتاج على مستوى حضارة العصر؛ أي العلم والتكنولوجيا، هو سبيلنا لتحقيق الذاتية الاجتماعية، هويتنا، التي نبحث عنها عبثًا في كتب الأقدمين، وهو سبيلنا لبناء الإنسان وتغيير المجتمع وحسم حالة اختلال الأنا القومية واختلال التوازن الحضاري بيننا وبين المجتمعات المتقدمة. وهو ما لا يتعارض مع قواعد كل الديانات .. هذا وإلا سنقضي قرونًا أخرى أسرى أوهام من يحرثون البحر.

الفعل/الفكر العربي ولغز النهضة[١]

في البدء كان الفعل .. وانبثق عنه الفكر.

حين صدر لي عام ٢٠٠٢م كتاب «الفكر العربي وسوسيولوجيا الفشل» ظن كثيرون أنني اخترت عنوانًا يعبر عن نزعة تشاؤمية. بيد أنني كنت ولا أزال، أرى أنه عنوان متفائل؛ ذلك لأن التفاؤل عندي ليس كما يرى المتطيّرون منحة تنبني على مبررات طوباوية، وإنما أرى التفاؤل أملًا ينبني على جهد إنساني وليد إرادة وسعي نضالي منهجي واضح المقصد والهدف، أعني أنه ثمرة فعل إنساني مجتمعي عقلاني وليس شيئًا مجانيًّا.

لهذا فإن عبارة سوسيولوجيا الفشل تعني أن الفشل راجع لأسباب اجتماعية تدخل في نطاق مسئولية الإنسان/المجتمع؛ وأن الإنسان قادر بإرادته وفعله وفكره، ومنهجه العلمي في الفعل والفكر، أن يصحح الخطأ ويزيل الأسباب إذا عرف نفسه كوجود تاريخي؛ أي وجود له امتداد في الزمان، وعرف عصره، ومقتضيات هذا العصر وتحدياته؛ وتكيَّف اجتماعيًّا

وسياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا .. إلخ للاستجابة نحوها .. ويصبح البحث عن الأسباب أكثر إلحاحًا حين يتواتر الفشل بينما الآخرون انعقدت لهم وبجهدهم أسباب السبق والنجاح دون أن نقارن أو نسأل كيف ولماذا؟ ورضينا بالبقاء قانعين بالاكتفاء والانكفاء على الذات ثقافة وتراثًا.

ويعني الفشل أن المجتمع عاطل من المعرفة الكاملة والصحيحة نسبيًّا ومرحليًّا لتوجيه مسارات حركته وطاقاته وأنشطته الاجتماعية بصورة فعالة في الاتجاه الصحيح للتطوير .. أي للتكيف مع حضارة العصر بهدف البقاء والعطاء والارتقاء والمنافسة. وطبيعي أنه في حالة غياب هذه المعرفة/الفكر في صورة نسقية شاملة، وغياب التكامل بين الفعل المجتمعي وثيق الصلة بالنهضة ومن ثم غياب الفكر النهضوي. هنا يغدو واقع المجتمع أو نشاطه ضربًا من الشواش/المحاولة والخطأ مع نسبة عالية

من الإخفاق، وحركة غير مطردة، وغير سوية ولا مستوية مختلَّة التوازن، عاجزة عن كفالة أسباب البقاء ناهيك عن المنافسة والتطوير..

قضيتنا المحورية هي أزمة الفكر الاجتماعي العربي التي هي في جوهرها أزمة فعل التحول الاجتماعي الحضاري، أو أزمة إنتاج المجتمع لوجوده على مستوًى منافس لحضارة العصر. والقضية ليست جديدة بل قديمة مُعادة ومكررة تواترت على ألسنة المصلحين الاجتماعيين: لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا؟ ولكنني استكمالًا وتوضيحًا للرؤية، أطرح مع السؤال أسئلة أخرى: كيف تقدم غيرنا وقد كانوا في السابق أسوأ حالًا؟ وكيف نتقدم نحن؟ ما هي شروط وآلية ومعايير التقدم؟ ثم كيف تكون ثقافتنا الاجتماعية حافزة لفعل التقدم والتحدي والمنافسة، حافزة لفعل الإبداع والتجديد والتغيير؟ وما هو الخطأ في أسلوب تناولنا للقضية بحيث مضت قرون وتعاقبت أجيال وتفاقمت

الحال، وأزمن الفشل، وضاعت من أقدامنا الطريق وبقي السؤال مجرد سؤال ولا فعل؟

أحاول الخروج من السياق التقليدي في النظر إلى عصر ذهبي مضى، والزعم أن الفشل مرجعه أننا تنكبنا طريق السلف. فالحضارات أطوار تراكمية صاعدة، وليست امتدادًا متجانسًا. والحضارة فعل ذاتي بالأصالة وليس بالنيابة .. وإن ما صنعه السلف لا يغني عن جهد الخلف، وليس السلف بإنجازاتهم قدوة للمحاكاة بل قدوة لمنهج وثقافة الفعل وصناعة الوجود ومواجهة التحدي.

وأحاول الخروج أيضًا عن مقولة التحديث محاكاة للغرب فإن الحداثة معيار متجدد، والتحديث متعدد الآليات، وفعل ذاتي أصيل، والتحديث ثقافة حافزة للفعل والمنافسة نتعلم أسسه ومنهجه، ونستوعب خبراته على صعيد عالمي ولا نستورده .. إنه صناعة لا حيازة، وفعل

ابتكاري متجدد وليس مظهرًا للمحاكاة .. والتحديث ثقافة تغيير وتكييف.

القضية هي التطوير .. تطوير الإنسان/المجتمع .. تحول حضاري ومشاركة؛ أي فكر وفعل إبداعيان وليس تنمية. التحول الحضاري امتداد وتعزيز رأسي صاعد أو كيفي يفضي إلى نشوء أنماط وأشكال جديدة، ويحقق إنجازات وفق معايير المنافسة لحضارة العصر، كما يُفضي إلى نشوء فكر ورؤية جديدَين. والحضارة عندي هي عملية تاريخية قوامها إبداع الأدوات المادية والإطار الفكري-القيمي في تكامل، استجابة لتحديات وجودية يفرضها الواقع المتجدد والطبيعة بتفاعلهما مع الإنسان/المجتمع.

وهذا تعريف يتسم بالدينامية إذ يدمج الإنسان كأحد مكونات البيئة الحضارية بسلوكه وفكره وقيمه، ويتسق مع التعددية والتطور في الزمان والتنوع في المكان.

تطوير المجتمع موقف من الحياة ونمط سلوكي في الاستجابة لتحديات الوجود، وفهم للذات ولدورها واستحقاقاتها الوجودية والمعرفية بشأن الواقع الراهن والمستقبل المنشود الذي يصنعه المجتمع بإرادته. وقد تكون التحديات رؤًى وتخيلات من ثقافة موروثة حال انفصال الكلمة/الفكر عن الواقع، وقد تكون التحديات واقعًا ماديًّا نشطًا محليًّا وعالميًّا مثل واقع العلم والتكنولوجيا.

والتطوير الاجتماعي، أو النهضة، نمط من أنماط التكيف الذي هو آلية بقاء وتعزيز الوجود والهوية في إطار المنافسة وصراع الوجود. ويمثل التكيف هنا حلقة في سلسلة تاريخية ممتدة تجسد قدرة بشرية تتميز بالمرونة بدينامية الاستجابة إزاء التحديات الداخلية والخارجية مما يكفل للمجتمع مرونة ومناعة على الصعيدين الفكري والمادي، وقدرة على البقاء والعطاء.

والتطوير الاجتماعي، حركة هادفة وصاعدة للمجتمع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى وأغنى للطاقة والفعالية والكيف أو الحالة الإنتاجية والتعقد والفهم والإبداع وفرص الاختيار والسيطرة والاستمتاع والإنجاز في إطار معايير حضارة العصر.

ويقتضي تطوير المجتمع في ضوء حضارة عصر الصناعة والمعلوماتية إطلاق وتوجيه مسارات طاقات جميع أبناء المجتمع عبر مزيد من التنظيم الاجتماعي المعقد بهدف تعزيز الطاقة الإنتاجية وتعظيم المخرجات؛ ولهذا تمثل عملية التطوير فكرًا نقديًّا للموروث ومستقبلَي التوجه والمسار، وتمثل أيضًا إبداعًا اجتماعيًّا ذاتيَّ المنطق؛ وبذا لا تكون عملية التطوير محصلة عوامل خارجية محضة، وإن أفادت بها، وإنما تحمل خصوصيات ثقافة وتاريخ المجتمع، وتحمل طبيعة الوعي الاجتماعي بالتحديات وقبول لهذه التحديات والصراع ضدها.

ويمثل العلم، روح حضارة العصر، إنجازًا فكريًّا نظريًّا وإنجازًا ماديًّا ثقافيًّا في تلاحم وتطور مطرد. وأصبح العلم والتكنولوجيا هما قصبا السبق وفرس الرهان، وأساس التغيير والإنجاز والتمايز أو التفاضل بين المجتمعات وعماد البقاء والصراع. ولعل من أهم أدوات التطوير الاجتماعي مع العلم والتكنولوجيا رأس المال الموظَّف اجتماعيًّا نحو الهدف، والتنظيم المؤسسي لأنشطة المجتمع وما تتمتع به من حريات، والبنية الأساسية والسياسية والاجتماعية والتعليم والمهارات أو الخبرات الفنية ووقت الفراغ .. إلخ.

وجميع هذه الأدوات غايتها بناء الإنسان؛ أي تعظيم رأس المال البشري للمجتمع؛ كما وأنها ثمرة المجتمع. أعني أنها تشكل عملية مجتمعية مطردة في سياق صراع الوجود. وحتى لا نقع في خطيئة الشكليات والمظهريات يتعين النظر إلى ما وراء أدوات التطوير؛ أي إلى الإنسان/المجتمع المبدع لهذه الأدوات وخالق التكنولوجيا

والفكر، مع التماس الشروط اللازمة للنجاح .. النجاح في بناء إنسان جديد.

وأعود إلى سؤالي الأساسي: لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا؟ المشكلة المأساة أننا عند محاولة الإجابة ظللنا أسرى التأمل النظري المجرد للمجتمع والواقع العالمي، وبقي السؤال سؤالًا دون إجابة. لم ننظر إلى واقع حال المجتمع، والمجتمعات في وجودها التاريخي، ولم نقارن بين الوجود الحركي الدينامي المتغير وبين البقاء الساكن الراكد ونعرف أو نفكر في أسباب هذا وذاك ونصوغ فكرًا علميًّا عن تطور المجتمعات وعن دور الإنسان العام صاحب الإرادة والمشاركة الفعالة وفق مقتضى حضارة العصر ونحدد معنى الفعالية .. فعالية الإنسان/المجتمع .. ولم نفكر في قانون صراع الوجود وأسبابه الطبيعية وأن المنافسة/الصراع هما قانون الوجود .. وغاب عن الأذهان معنى وضرورة التكيف كفعالية وإنتاج اجتماعي، وإنما قنعنا بالنظر المجرد في

إطار الموروث المفارق زمانًا ومكانًا .. وحين يقع المجتمع أسير النظر المجرد، مع تعطل الفعل الإنتاجي الإبداعي الاجتماعي فإنه عمليًّا يقع أسير الفكر التقليدي الموروث، ويكون الوجود الاجتماعي عنده مجرد امتداد سكوني نمطي للماضي.

هذا على عكس تأمل الواقع في تغيره بفعل الإنسان نشأة وتكوينًا وصيرورة، وتأمل الممارسة العملية والعمل الاجتماعي في مواجهة التحديات. ذلك لأن هذا الواقع الحي المتغير بفعالية الذات هو أساس ومعين التفكير الإبداعي .. تجديد الفكر وأدوات وأسلوب ممارسات العمل إزاء ظواهر الوجود؛ ولهذا السبب ترانا دائمًا نبدأ فكريًّا من جديد .. تمضي العقود وربما القرون، ونعيد الأسئلة ذاتها، ونعيد تأملها من خلال إطار فكري تقليدي. يحدث هذا مرارًا لا لشيء إلا لأننا لم نتغير؛ أعني لأننا لا نعمل؛ إذ العمل الاجتماعي هو القوة الدافعة للتغيير، وقوة لتركيز

الانتباه والفهم واستخلاص الفكر الجديد أي الإبداع.

وعشنا قرونًا بغير مشروع وجودي، وقنعنا بالبقاء. والوجود غير البقاء .. البقاء اطراد عشوائي بينما الوجود مشروع راهن ومستقبلي، وفعل إرادي عقلاني، والفعل المجتمعي؛ أي العمل الاجتماعي هو أساس توليد الفكر المجتمعي المتجدد .. فكر جديد لصناعة مشروع الوجود .. ولكن الشعور أو الظن بأننا خير الأمم بمعايير الحياة الدنيا وتجلياتها وأنشطتها الحضارية يعني نهاية الفعل المجتمعي الذي هو قوة التغيير الهادف، ومن ثم نهاية لعملية توليد فكر جديد.

ولكن النشاط الإنتاجي للمجتمع ارتقاء مطرد، إنه عمل اجتماعي هادف متوحد بالفكر، حيث الفعل والفكر وجهان متلازمان للعمل الاجتماعي وبينهما تغذية متبادلة تحفز نحو مزيد من التطور. وإذا تعطل الفعل تعطل وانحسر الفكر، ويظل

النشاط الفكري حدثًا فارغًا لأنه غير ذي محتوى؛ أي بغير رصيد واقعي، وبغير معنًى علمي. صفوة القول: «قضيتنا فعل حضاري جديد، يولِّد فكرًا عصريًّا، يضع أقدامنا على طريق النهضة العربية».

[١] لا توجد كلمة واحدة جامعة بين دلالة الفعل والفكر معًا؛ إذ هكذا اللغة الدالة على صورة العالم والإنسان في حياتنا. وساد الفصل بين الاثنين على الرغم من أنهما، الفعل والفكر، وجهان لوجود واحد .. وجود متفاعل مطرد التطور حتى وإن نزعت الكلمة كثيرًا إلى الاستقلال والتجرد اكتفاء بذاتها والانفصال عن الفعل ليعيش الإنسان/المجتمع أسير ثقافة الكلمة، والغفلة عن الفعل إنجازًا ومعنى؛ أي غياب الواقع في حركته التطورية، وقوانينه، وإن بقيت قوانين الكلمة وحركة الفكر في صورة تقليدية.

جيدنز: سيرة فكر في سياق كوكبي

»بعيدًا عن اليسار واليمين» و«الطريق الثالث» و«الوسطية» .. إلخ، عبارات تواترت تاريخيًّا مثلما تواترت في عالمنا المعاصر على مدى القرن العشرين بين مختلف التيارات الفكرية والأيديولوجية. وجاءت الصيغ المتباينة إجمالًا دعوة أو إعلان البراءة من التطرف أو يأسًا من المواقف الحادة أو القاطعة وتوخيًا للاعتدال. وواقع الحال أن دعاتها إما أنهم يتخذون من مقولتهم قناعًا يخفي النوايا، ويدعون الناس إلى التخلي عن مواقف محددة أو انحيازات هنا أو هناك ومن ثم يسهل، بحكم عنصرة القوة، توجيههم إلى حيث يشاء الداعية، وقد تأتي الدعوة تعبيرًا عن أزمة في الفكر ووسائل الإنجاز، وتجسيدًا لحيرة يعانيها أهل الرأي خاصة حين تجف ينابيع الرصيد الفكري، ويتغير الواقع، ولا تجد أحداثُ الحاضر في الأطر الفكرية الجاهزة أو التقليدية تفسيرًا وحلولًا لمشكلات طارئة وملحَّة؛ أي حين تكون البشرية ـــ واقعًا وفكرًا ـــ على

أعتاب تحول جذري جديد، وبحاجة إلى إطار فكري جديد تعمل على هديه.

ويمثل فكر «أنطوني جيدنز» تجسيدًا لهذا الوضع المأزوم. وتأتي مؤلفاته التي تجاوزت الثلاثين كتابًا، وكذا ندواته ومحاضراته تعبيرًا عن تنويعات على لحن واحد: دعوة إلى الانصراف عن اليمين وعن اليسار، التماسًا لطريق ثالث. وحري النظر إلى فكر جيدنز في إطار السياق الذي أنبت هذا الفكر، لنعرف العدو الحقيقي الذي يهاجمه، ونستكشف الوجهة التي يدفع الناس إليها، وعناصر القوة أو الضعف أو التناقض أو التردد. ونلتمس هذا في سياقين أو بُعدين: سياق كوكبي وسياق محلي بريطاني.

وبداية أقرر أن كتاباته تعبير عن هم غربي لن يجد فيها القارئ العربي صدًى لهمومه وقضاياه، هذا على عكس ما روَّج له المثقفون العرب من أنهم والبشرية جمعاء وجدوا سبيل الخلاص في «طريقه الثالث» كأنه تضمَّن حلولًا لمشكلات

الجنوب، أو أنه الطريق الثالث الأوحد والوحيد، على الرغم من أن الطرق الثالثة كثيرة الآن في الجنوب والشمال: بل يوجد في بريطانيا ذاتها «حزب الطريق الثالث» الذي أُسس عام ١٩٩٠م وهو بطبيعة الحال غير حزب العمال الذي يعمل له جيدنز مفكرًا ومنظِّرًا. ولكن أهمية كتاباته تأتي من كونه كتابًا كاشفًا عن واقع حال الفكر الغربي: التاريخ التطور – الأزمة – الخصائص. وتتمثل قيمتها بالنسبة إلى القارئ العربي ـــ الذي عاش ردحًا طويلًا من الزمن أسير الإطار الفكري الغربي، ويراه مسلَّمة وحقًّا وحقيقة ـــ في أنه يكشف أن الحقيقة ليست هذا الفكر، وأن الفكر الغربي شأن كل الأطر الفكرية في حقيقة مطلقة، بل وجه لواقع نسبي في الزمان والمكان. وتكشف كذلك عن خاصية ذات وجهين، سلبي وإيجابي، في فكر الغرب: الوجه الإيجابي هو فعل التداول والحوار الحر المنتج بشأن قضايا المجتمع بين أهل الرأي. والجانب السلبي هو أن الغرب يعيش أزمة فكر، ولكنها

أزمة تضعه على طريق تحول جذري، أو هي مخاض ميلاد الجديد .. وتتهيأ إمكانات التحول وتجاوز الأزمة لتشملنا.

ولكن هذا لا ينفي خصوصية مشكلاتنا وخصوصية فعلنا الغائب أيضًا، ومن ثم ليس علينا أن نكون مجرد صدًى، بل فعلًا إبداعيًّا نشطًا أصيلًا نفكر لأنفسنا في سياقين محلي وكوكبي، ونهتدي إلى طريقنا، وإن اشترك في بعض عناصره مع طرق أخرى.

السياق الكوكبي إلى الجذور

النصف الثاني من القرن العشرين حقبة درامية بكل أبعادها، مؤلفة من فصلين، الحركة والتحول فيهما بين نقيضين تامَّيِ التناقض في الفكر والطموحات والآليات والسياسيات. وامتد أثر هذا إلى الجذور عمقًا، وتجاوز الحدود القومية إلى آفاق كوكبية.

المشهد الأول بعد الحرب العالمية الثانية، قطبان أيديولوجيان يبسطان هيمنتهما وبينهما صراع ومنافسة أو حرب صامتة وصِفت بالباردة، بعد أن خمد أُوَار حرب ساخنة مأسوية النتائج والدلالة. والمشهد الثاني في العقد الأخير، قطب واحد أوحد جبار متكبر له المشيئة، إلى حين. البداية فكر متماسك ويقين هنا وهناك أمل في التحرر وإصلاح ما فسد ومراجعة إنجازات العقل. والنهاية شك وسيولة فكرية وافتراس شرس بالمستضعفين من البشرية. البداية تجديد العهد في الاحتكام إلى العقل الذي اهتزَّ عرشُه إثر حربين عالميتين وتجديد الثقة بالنظرية. والنهاية سقوط الإيمان باليقين والعقل وبالأنساق الفكرية المطلقة. البداية جهد للتنمية والإعمار وإعادة البناء في إطار نظريتين متصارعتين: معها النظم الحاكمة باسم الاشتراكية، مثلما سقطت الاشتراكية ومجتمع المساواة، والليبرالية ومجتمع الرفاه. والنهاية أزمة هنا وهناك؛ سقطت الليبرالية وارتدَّت أو تحولت إلى ما يسمى

بالليبرالية الجديدة ودولة الحد الأدنى من حيث الرعاية أو الرفاه الاجتماعية، ودولة الحد الأدنى أيضًا من حيث القوانين المنظمة لحركة ودور ونشاط رأس المال. البداية عالم يثق في النظم والقوانين على الصعيدين المحلي والدولي، والنهاية عالم شارد مغترب مضطرب أو كما يصفه جيدنز «عالم منفلت».

وهكذا يعيش العالم الآن أزمة عميقة الجذور تجسدها حالة السيولة الفكرية أو الشواش الفكري: جفت ينابيع التقليد بكل معانيه وأزمانه، وتداعت أركان النظام والنظريات المطلقة والأنساق الفكرية الجامدة، وتعيش الإنسانية بغير رؤية نظرية مرجعية هادية تتصف بالدينامية السريعة تسترشد بها في حركتها. وتجاوز البعض وأعلن سقوط الأنساق الفكرية جميعها مطلقة أو نسبية، وارتدَّ البعض الآخر بعد أن أصبح خاوي الوفاض من أي جديد يهديه، ارتدَّ إلى متاع فكري أصولي موروث يستعين به على خواء حياته،

وهو في الحالتين غريب ومغترب، عاطل من آلية الفكر والفعل اللذين يربطانه بالواقع؛ ذلك أن الإنسان/المجتمع يتحرك لزومًا في تطوره الاجتماعي والتاريخي والإنتاجي، وبحكم وعيه بنفسه وبوجوده وفق إطار أو نسق ثقافي/فكري مرحلي أو نسبي، يحقق له التكيف الفردي والاجتماعي وفق مستوى حضارة العصر، ويهيئ له قوة دفع لحركته المستقبلية التنافسية. ويمثل هذا النسق مرجعيته المرحلية في تشخيص وتحليل الظواهر من حوله. إنه يتحرك لزومًا من نسق إلى نسق، وليس في حالة سيولة تُفقده الهداية والرشاد. وطبيعي أن لحظة الانتقال هي لحظة آلام مخاض التغيير، وكانت دائمًا لحظة محدودة الحدود، محلية الطابع.. أما الآن فالتغيير عالمي النطاق والظواهر المطروحة كوكبية الوجود .. والأخطار الماثلة ماحقة للإنسان كنوع بشري .. المستقبل المأمول محفوف بالأخطار واحتمالات تخلف البعض وهيمنة البعض الآخر، بحكم إنجازات العلم والتقانة، قرين

الفعالية الاجتماعية هي احتمالات هيمنة شاملة على المستقبل بعيد المدى .. الاحتكار تجاوز الاقتصاد إلى احتكار المصير الإنساني جملة.

وفي ظل حالة السيولة والشواش الفكري يلتمس الإنسان/المجتمع طريقًا للخلاص هنا وهناك، ولكن في إطار من الشك وعدم اليقين. ويتجلى هذا واضحًا في العديد من النزاعات الفكرية الموسومة بالبعدية أو بالجديدة أو بالنهاية أو شبيه: مثل ما بعد المودرنز وما بعد الحداثة، وما بعد توافق واشنطن .. إلخ، أو الليبرالية الجديدة واليسار الجديد والاشتراكية الديمقراطية الجديدة، أو الكينزية الجديدة وحزب العمال الجديد .. أو نهاية التاريخ ونهاية الاشتراكية .. أو شبه إقطاعي وشبه رأسمالي .. وجميعها مسميات تعني انصرافًا عن ماضٍ، ومستقبلًا غائمًا، وأملًا في جديد غير محدد المعالم والطريق.

الفصل الأول دراما النصف الثاني من القرن العشرين؛ انتصار لحركة التحرر الوطني سياسيًّا «أو هكذا!» ووعدٌ بانتصار الحريات وأملٌ في التنمية والرخاء عن اليسار واليمين. والفصل الثاني أزمة وردْفة وتبعية الضعفاء للأقوياء، واتساع الهوَّة بين الفقراء والأغنياء داخل المجتمعات وفيما بين المجتمعات. الفصل الأول رفضٌ قاطع لأن تكون آلية السوق هي الحاكمة لمصائر الشعوب والمجتمعات لما يمثله هذا من أخطار مدمرة. والفصل الثاني دعوة الليبرالية الجديدة لأن تكون الحاكمية لآلية السوق المتحررة من كل القوانين والضوابط. الفصل الأول إيمانٌ عميق بأن القوى العاملة خاصةً البروليتاريا لا تزال على طريق الصعود وأنها الأمل في التغيير.

الفصل الثاني انحسار دور البروليتاريا أو ذوي الياقات الزرقاء وظهور قوى عاملة كبيرة وفاعلة من بين ذوي الياقات

البيضاء. بل تغيرّ كيفي في قوى الإنتاج وأدوات وإدارة الإنتاج. والمفارقة الصارخة أنه في عصر فيض المعلومات وأدوات المعرفة تتفاقم أزمة السيولة الفكرية وتتفاقم حالة افتقاد النسق المرجعي.

وشهد الفصل الثاني تغيرًا مفصليًّا في مسار تطور ودور وفعالية المجتمعات وفي علاقة القوى بينها، وهو التغير الموسوم بالعولمة، وإن كانت الكلمة غير محددة المعنى والمدلول شأن كلمات أخرى كثيرة تزخر بها حياتنا الثقافية. تغير المشهد العالمي، ودفع هذا التغير بجميع الأطر الفكرية إلى الخلف بعد أن أفْلت الواقع الحياتي من بين محدداتها ومعاييرها.

وإذا كانت العولمة لها ركائزها وتجالياتها العلمية والتقانية وتجالياتها الوظيفية للمجتمعات وللوعي الإنساني، إلا أن لها أيضًا تجليات ونتائج وظيفية تمثل الركيزة لقوى الليبرالية الجديدة. أولى هذه النتائج هي حركة نقل الأموال والمضاربات

السريعة في العالم. وثانيتها أنها دعمت طرازًا جديدًا من النظام الشمولي الكوكبي على عكس كل ما يُشاع عن سقوط الشمولية؛ إذ إن الشمولية ليست نظامًا مستبدًّا سياسيًّا، بل هي، وكما حدد جيدنز، قوة أو نظام أو قطب له هيمنة على مجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام والقوة العسكرية والعلاقات الدولية.

ولكن العولمة تتعدد وتتباين معانيها مع تباين مقاصد المتحدثين عنها والداعين إليها أو إلى مناهضتها. فهي حينًا زعم بأن الكوكب قرية واحدة تهاوت فيها الحدود القومية مع إعلان وفاة أو نهاية الدولة ـــ الأمة ـــ القومية. والعولمة أيضًا تدويل للحياة الاقتصادية والسياسية سقطت معه الحواجز الحمائية، وهي الحدود المفتوحة للشركات المتعدية القومية لدخول استثماراتها المالية ومنتجاتها، وتكريس للاستسلام لآليات السوق الحرة المتحررة من الضوابط والقوانين الاجتماعية. ويرى البعض الآخر

العولمة في ضوء التحولات العلمية التقانية وتجلياتها، من حيث حالة التماسُّ والاتصال المباشر بين الناس أفرادًا وجماعات على صعيد الكوكب، وتأثيراتها السلوكية والثقافية الممتدة إلى أعماق الوعي الباطني للإنسان، وتدفق حر آني للمعلومات له انعكاساته على وعي الفرد وثقافة المجتمع والعلاقات بين الحكام والمحكومين. ويراها هؤلاء خلقًا جديدًا لاقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة وما له من تجليات نافذة إلى كل جوانب الحياة.

وتتجلى أيضًا حالة الشواش الفكري لدى اليسار واليمين من خلال توجهات وكتابات الكثيرين من المفكرين الضالعين في عملية التغيير أو التجديد أو لنقُل محاولات الترميم، إذا صح هذا الوصف، أو الالتفاف على الواقع والحديث بلغة مقبولة ظاهريًّا للتعبير عن أهداف تقليدية مضمرة.

ولنقرأ معًا ما قالته «سوزان جورج» في كلمتها تحت عنوان «موجز تاريخ الليبرالية الجديدة» أمام مؤتمر «السيادة

الاقتصادية في عالم مُعوْلَم»، الذي عُقد في ٢٤–٢٩ مارس ١٩٩٩م، حيث تُجْمل في حديثها تشخيصًا لواقع حال العالم في المشهدين الأول والثاني، وتقول: «عقب الحرب العالمية الثانية، كان كل مفكر اقتصادي أو سياسي إما كينزي المذهب وإما ديمقراطيًّا اشتراكيًّا، وإما اشتراكيًّا ديمقراطيًّا مسيحيًّا، وإما يمثل لونًا من ألوان الطيف الماركسية. أما فكرة أن السوق ستكون صاحبة الدور الرئيسي في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية؛ أو فكرة أن الدولة سوف تتنازل طوعًا عن دورها في الاقتصاد؛ أو أن المؤسسات الاقتصادية الكبرى ستكون لها حرية كاملة، وأن النقابات سيأفل دورها وأن المواطنين سيتمتعون بحماية أقل كثيرًا مما كانت عليه الحال عقب الحرب العالمية الثانية .. هذه الأفكار لو قيلت لبدا صاحبها مجنونًا.»

وتضيف: أصدر الباحث الكبير «كارل بولاني» رائعته «التحول العظيم» عام

١٩٤٤م. والكتاب نقد شرس لضراوة مجتمع القرن الـ ١٩ الصناعي المرتكز على السوق الحرة. وله مقولة نبوءة؛ إذ قال إن «السماح لآلية السوق بأن تكون المدير الأوحد الموجّه لمصير البشرية وللبيئة العالمية .. يعني تدمير المجتمع. وإنما الأولوية للمجتمع على النظام الاقتصادي.»

وتستطرد قائلة: «الآن النقطة المحورية في الليبرالية الجديدة السائدة تتمثل في: آلية السوق هي التي توجه قدر ومصير البشر. الاقتصاد؛ بمعنى الشركات العملاقة وحركة الأموال والمضاربات، هو المحدد لقوانين المجتمع وليس العكس.»

وأبرز فلاسفة الفكر الاقتصادي لِلّيبرالية الجديدة وزعيمهم «فريدريك فون هاييك»، ومن تلامذته «ميلتون فريدمان»، صاحب مقولة «المجتمع العالمي قرية». والسيدة الحديدية «مارجريت تاتشر» رئيسة وزراء بريطانيا في السابق، والملقبة باسم السيدة

«تينا – Tina» وهي الأحرف الأولى من مقولتها المشهورة: «لا بديل» There is no Alternative؛ أي لا بديل عن الرأسمالية في صيغة الليبرالية الجديدة والسوق الحرة الطليقة، وكأن الليبرالية الجديدة قانون طبيعي أو قوة طبيعة مثل الجاذبية، ولا سبيل أمام البشر للفكاك منها، والتي وصفها «فوكوياما» بعبارة: نهاية التاريخ.

وكان «ريجان» في الولايات المتحدة و«مارجريت تاتشر» في بريطانيا أكبر زعيمين يعملان في تناسق على إنجاز سياسات الليبرالية الجديدة.

وتعتمد هذه السياسات، كما صرحت تاتشر، على «الداروينية الاجتماعية التي ترى الصراع محور ومبرر الوجود بين الأمم والمؤسسات والأفراد، وأن المنافسة تفرق بين الذئاب والخراف، وبين الرجال والعيال، وبين الصالح والطالح. المنافسة آليتنا لتدبير الموارد الطبيعية أو البشرية

أو المالية مع أكبر قدر من الفعالية والكفاءة.»

وتستطرد تاتشر، المتحدثة باسم الليبرالية الجديدة فتقول:

«مهمتنا بلوغ المجد في سياق اللامساواة، وأن نرى كيف أن المواهب والقدرات تجد متنفسًا وتعبيرًا لها من أجل فائدة الجميع. لا نعبأ بالمتخلفين في مارثون المنافسة .. الناس غير متساوين بالطبيعة؛ وهذا خير .. لا فضل للضعفاء ذوي الحظ السيئ في التعليم؛ ومن ثَم فإن ما يصيبهم يستحقونه، لأن الخطأ خطؤهم وليس خطأ المجتمع.»

ولنتذكر هذه القيم لليبرالية الجديدة عن اللامساواة وعن المنافسة والفعالية والكفاءة لدى الأفراد .. إلخ. ذلك أن جيدنز حين نعرض لمقولاته نراه يؤكدها ولكن في ثوب لغوي مغاير.

وبعد رونالد ريجان وجورج بوش جاء بيل كلينتون رئيسًا للإدارة الأمريكية، وهو الذي قال في خطاب له «الزملاء الأمريكيون، لقد اهتدينا إلى طريق ثالث.» وكان مستشاره هو أنطوني جيدنز. وبعد حزب المحافظين برئاسة مارجريت تاتشر ثم جون ميجور جاء توني بلير رئيسًا لوزراء بريطانيا بصحبة معلمه الروحي أنطوني جيدنز. وهكذا وكأن القدر ألقى على أنطوني جيدنز مهمة اكتشاف مخرج في ضوء «لا بديل عن الرأسمالية وصيغة الليبرالية الجديدة وسقوط النظام الحاكم باسم الاشتراكية.» وتهيأت بذلك فرص صنعت من جيدنز نجمًا ساطعًا في سماء الفكر العالمي، دعمته أجهزة الإعلام، بحيث طبقت شهرته الآفاق دون سواه. ويرى البعض أن جيدنز هو الرابع بين مؤسسي علم الاجتماع السياسي بعد ماركس ودور كاييم وفيبر. وأثارت كتبه حوارات ساخنة داخل الغرب ولا تزال. وتباينت الآراء بحدة في تطرفها يمينًا

ويسارًا، كأن فِكَره مناسبة ليترسخ اليمين واليسار من خلال الحوار.

كان هذا هو السياق الكوكبي الذي انبثق عنه فكر جيدنز. ولكن ماذا عن السياق المحلي البريطاني حتى تبين لنا أبعاد المواجهة وحقيقة الخصوم الذين يتصدى لهم جيدنز حين يدعو إلى التخلي عن اليسار و«عن اليمين»، ثم إلى أي جهة يدفع بالقارئ.

السياق المحلي

بات توني بلير زعيمًا لحزب العمال وأنطوني جيدنز هو المفكر والمنظِّر الاجتماعي والسياسي للحزب نفسه. والمعروف أن هذا الحزب من سلالة الاشتراكية الديمقراطية التي بدأت جذورها كطريق وسط أو ثالث في أواخر القرن الـ ١٩. وكانت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الأصل أحزابًا ماركسية. وأسس الرعيل الأول اتحاد الديمقراطيين الاشتراكيين Social Democrats

(SFD)-Federation ليمثل الطبقة العاملة في بادئ الأمر. وانحل هذا الاتحاد وتشكَّلت بديلًا عنه لجنةٌ تمثل العمال عام ١٩٠٠م وتحولت هذه فيما بعد إلى حزب العمال البريطاني. واتخذ الحزبُ في البداية ـــ تحت رعاية وتوجيه سيدني ويب «١٨٥٩–١٩٤٧م» وزوجته بياترس ويب «١٨٥٨–١٩٤٧م» ـــ نهجًا عُرف باسم الفابية. وهذه سياسة متمايزة عن النهج الماركسي، تتمثل عناصرها في التحول أو التطور التدريجي نحو الاشتراكية واتخاذ الطريق البرلماني وليس التحول الثوري العنيف.

مع حالة النمو والانتعاش في أوروبا الغربية بفضل مشروع مارشال لإعادة التعمير وتنشيط التجارة تراجع التيار اليساري داخل حزب العمال البريطاني. ورأى الحزب إمكان الإصلاح والتطوير في إطار التوافق مع الرأسمالية والاعتماد على الداخل. واتجه الحزب إلى التأكيد من جديد على نظام دولة الرفاه الذي بدأ قبل

الحرب ثم أُوقف بسببها. وأصدر عالم الاقتصاد والاجتماع البريطاني وليم هنري بيفريدج «١٨٧٩–١٩٦٣م» تقريره عام ١٩٤٢م تحت عنوان «تقرير عن الضمان الاجتماعي والخدمات المتحدة»، أعلن فيه صراحةً الحربَ ضد الفقر والجهل والمرض والفساد السياسي والبطالة. وأن دولة الرفاه هي الأداة المنوط بها هذه المسئولية. والجدير ملاحظته هنا أن هذا التقرير، تحديدًا ينتقده جيدنز في معرض رفضه المتكرر لدولة الرفاه باعتبارها اليمين؛ إذ يرى جيدنز أن هذا التقرير يركز على مسائل سلبية تمامًا. يقول جيدنز: حري بنا اليوم أن نتحدث عن «الرفاه الإيجابي». الذي يسهم فيه الأفراد والإدارات .. وأن يكون الرفاه أداته لخلق الثروات.

واتجه اليسار الأوروبي بعامة إلى العمل داخل إطار التوافق مع الرأسمالية. وعزز هذا الاتجاه أن اليسار الأوروبي فقد الثقة تدريجيًّا في النظام السوفيتي كنموذج رائد،

خاصة بعد أحداث المجر في الخمسينيات وقمع القوات السوفيتية للتمرد داخل المجر. ثم بعد ذلك غزو القوات السوفيتية لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م، هذا علاوة على افتضاح الوجه الاستبدادي للستالينية وأثارها الاجتماعية والفكرية.

ولكن خلال الربع الأخير من القرن العشرين؛ أي خلال الفصل أو المشهد الثاني لواقع حال العالم، تزايد السخط داخل حزب العمال، وقال جيمس كالاهان عبارته المشهورة: «لم يعد بالإمكان التزام النهج القديم» وشهدت بريطانيا أحداث «شتاء السخط أو الغضب» عام ١٩٧٩م. وصعدت التاتشرية وسياسة الليبرالية الجديدة مقترنة بالعصا الغليظة ضد العمال، وسحقت إضراباتهم وفككت نقاباتهم.

واشتدت معاناة الحركة العمالية البريطانية بعد أن مُنيت بالهزيمة عام ١٩٨١ـ ١٩٨٢م، حين حاول طوني بن مقرطة وردكلة «إضفاء طابع ديمقراطي

وراديكالي على الحزب» عن طريق منح القواعد سلطات أكثر. وتولى زعامة الحزب من بعده نيل كينوك Niel Kinnock، الذي أعاد الحزب إلى وضع غير منحاز لليسار. ومهد كينوك بذلك الأرض لزعامة توني بلير ولأمركة حزب العمال الجديد. ويقول عنه «دانييل سنجر» أصبح بلير في حاجة إلى تسويق النموذج الأمريكي داخل الحزب وداخل بريطانيا تحت اسم «الطريق الثالث» أو «لا يمين ولا يسار» ويضيف وكما عبر معلمه الروحي أنطوني جيدنز بقوله: «زلزلت التاتشرية أركان المجتمع البريطاني.» ولكن مع استعادة الحوار السياسي .. ومع المزيد من التفكير الحر .. يمكن أن تغدو بريطانيا الشرارة التي تنطلق منها عملية إبداعية بين الولايات المتحدة والقارات الأوروبية.

وهكذا تغير حزب العمال فكرًا مثلما تغير اسمًا وبنية؛ إذ أصبح مع توني بلير حزب العمال الجديد، ليؤكد التمايز عن تاريخه.

واختفت صورة العامل من قيادته لتحل صورة رجل المال والأعمال. والجدير بالذكر هو ما أورده دانييل بن سعيد في ورقة تحت عنوان «وسط جديد باسم الطريق الثالث»، قال: «لاحظت صحيفة إنترناشيونال هيرالد تريبيون أنه عند انعقاد مؤتمر حزب العمال الأخير لم تعد طرقات منطقة بلاك بول تزخر بعمال المناجم في سترات العمل «الأفرول»، بل ازدحمت برجال الأعمال الكبار وكبار المحامين والمستشارين والإداريين، وكل منهم يرتدي سترات الاحتفالات الرسمية، ويحمل هاتفه النقال. وأن أبرز الشخصيات القريبة من توني بلير من أغنى أغنياء بريطانيا، والنخبة الاجتماعية من أرقى درجات السلم الاجتماعي أصحاب ومديري البنوك والمؤسسات الصناعية والمالية الكبرى.»

الطريق الثالث وأصولية السوق

نذر جيدنز جهده لإطلاق هذه الشرارة. وتُمثل جهوده الفكرية محاولة في هذا

الاتجاه. والتمس بجهوده صوغ معادلة بين واقع حال يسار مهزوم مأزوم، ويمين مأزوم ولكنه متربع على قمة السلطة ويؤكد أنه نهاية التاريخ ولا بديل عنه. أزمة اليسار ليست في انتشاره؛ فالتيارات اليسارية كثيرة هنا وهناك في الغرب تحت مسميات لأحزاب ومنظمات أهلية عديدة، ولكن المشكلة التي تواجه اليسار — بكل ألوان الطيف — هي القدرة على تقديم إطار فكري جديد بديل يحوز الثقة ويبدو متماسكًا ومواكبًا للتطور الكوكبي. وتتمثل أزمة اليمين أيضًا في سقوط أُطُره الفكرية الموسومة بالتقليدية بل والجديدة التي مضت أو قضت من دون أن يشير إليها أو يلحظها أحد. ونذكر هنا كمثال توافق واشنطن الذي وُلد ميتًا مع ما أثاره من أزمات مدمرة.

ونشير في هذا الصدد إلى ما قاله جوزيف ستيجليتز Stiglitz Joseph في ورقة له تحت عنوان «نحو توافق جديد للطريق الثالث».

في ٩ مايو ٢٠٠١م والجدير بالذكر أن ستيجليتز هو أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد، وشغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون، وشغل قبل ذلك منصب الاقتصادي الأول في البنك الدولي، وكان رائد إنجاز توافق واشنطن ثم رائدًا بعد ذلك لمحاولة إنجاز ما يُعرف باسم «ما بعد توافق واشنطن» Post Washington Consensus.

ويعبر حديثه عن الأزمة والحيرة إذ يقول: «إنَّ من كانوا يحلمون بأن يحقق توافق واشنطن نجاحًا وهيمنة هم أنفسهم الدين يعملون من أجل ـــ ما بعد توافق واشنطن ـــ ويوضح أن أيديولوجية اليمين تجسدت في «توافق واشنطن» المعبِّر عن النزعة الأصولية للسوق لدى الليبرالية الجديدة، ويضيف:

«ولم تكن هذه النزعة أكثر نجاحًا من الاشتراكية، وإن مضت أخطاؤها من دون أن يشير إليها أحد.» ويستطرد قائلًا:

«وحققت بلدان شرق آسيا نجاحات مذهلة حين التزمت سياسة مخالفة لما يفرضه توافق واشنطن واقتصاد السوق الحرة المسمى الليبرالية الجديدة .. خاصة أن أزمة ١٩٩٧م التي عانت منها البلدان حدثت من جراء نصائح صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية .. لقد حان الوقت لتأسيس توافق «طريق ثالث» جديد ينبذ نظرة الليبرالية الجديدة التي انبثقت عن توافق واشنطن، ويعمل من أجل نظرة متوازنة بين السوق والحكم، ولا يخلط بين الوسيلة «الخصخصة والتحرير» والغايات».

صعد نجم أنطوني جيدنز واقترن اسمه بالطريق الثالث أو الاشتراكية الديمقراطية في ثوب جديد، كما يحلو له أحيانًا أن يسميه. ويمثل الطريق الثالث مشروعه الفكري، ويتميز جيدنز بأن له قاموسه اللغوي ومفاهيمه المميزة مما يوجب الإلمام بمختلف جوانب فكره ومدلولات مصطلحاته قبل الحكم عليه. ويستهل

جيدنز مشروعه الفكري «الطريق الثالث» برؤية تشخيصية لواقع حال العالم الجديد بعد التقليدي، الذي بدا في رأيه منذ عقدين اثنين أو أكثر قليلًا. يصف العالم فيقول: «نحن نعيش في عالم مخرب مدمر بشكل جذري ويحتاج بالتالي إلى أدوية وعلاجات جذرية راديكالية.»

ويقول في إحدى محاضراته:

«ونحن نودع القرن العشرين أرى أننا لسنا إزاء عالم على قدر عالٍ من التنظيم والقدرة على التنبؤ وخاضع ليسطرتنا، بل على العكس؛ إذ إننا إزاء عالم شارد مضطرب، أو إن شئت فقل عالم منفلت؛ ومن ثَم فبدلًا من الحديث عن زيادة الدمج الكوكبي حريٌّ بنا أن نناقش التحولات الأساسية التي طرأت على أسلوب عالمنا واستبيان حقيقتها. إن هذه التحولات لا تتضمن فقط تحولات في وعينا الباطني وفي هويتنا.»

وينظر إلى الواقع الجديد نظرة شك: ويرى المستقبل أكثر إثارة للشك في النفس؛ إذ يقول: «نحن في مستهل زلزلة للمجتمع العالمي من أساسه .. ونحن لا نعرف إلى أين سيمضي بنا»؛ ولهذا يرى في ضوء هذه الأزمة وحالة الشك والغموض الحاجة إلى إنشاء موقع وسط راديكالي مبني على الاعتراف بأن الحاضر في حالة فيض وعملية دفق، وأن نشرع في إعادة تجميع الاهتمامات التقليدية التي يمكن للوسط الراديكالي أن يحفزها ويحركها.»

ويمهد الأرض لمشروع الطريق الثالث بانتقاد اليسار-التقليد، ويصفه بـ «الشبح الذي ثار قلقه وقلق الغرب، وهو الاشتراكية بكل ألوان طيفها، وقد عاد إلى عالمه السفلي واختفى ..» وفي عبارة أخرى متكررة يقول: «إن الاشتراكية التي طننت أنها ستدفن الرأسمالية دفنتها الرأسمالية .. التي أصبحت هي المطلق ولا بديل عنها.» ويقول في تبرير ذلك: «لا يسع أي امرئ إلا أن يخلص إلى

نتيجة مفادها أن العالم في آخر القرن العشرين لم يتحول على نحو ما تنبأ له مؤسسو الاشتراكية وقتما التمسوا توجيه حركة التاريخ .. لقد اعتقدوا أننا كبشرية كلما زادت معرفتنا بالواقع الاجتماعي والمادي، زادت قدرتنا على التحكم فيهما وفاء لمصالحنا .. ويمكن للبشر أن يصبحوا سادة مصيرهم ولكن جاءت الأحداث غير مصدقة لهذا.»

وينتقد اليسار الذي يقرر أن القوى العاملة المطحونة هي القوة المحركة للتاريخ نحو غاية مرسومة، فيقول: «ينبغي التخلي عن فكرة أن ثمة قوًى منوط بها إنجاز أهداف مرسومة للتاريخ بما في ذلك الفكرة الميتافيزيقية التي تزعم أن التاريخ صنعة المعوزون.» بيد أننا إذا أبدلنا كلمة «المعوزون» بعبارة «المنتجون المظلومون أصحاب المصالح المهضومة» سوف يتغير المعنى ويتجلى تناقضه حين يقرر في حديثه عن أسباب العنف الاجتماعي: «إن العنف ينشأ ببساطة في

أغلب الأحيان من صدام المصالح والصراع من أجل السلطة. ومن ثم نرى أن هناك كثيرًا من الأوضاع المادية التي يتعين تغييرها بكل صرامة، والنضال ضدها والحد منها.» وطبيعي حين يدور الصراع سوف تتعدد الرؤى ومناهج العمل ويظهر يسار ويمين.

ونحن لا يسعنا إلا أن نقرر أنه على حق؛ إذ ينتقد نظم الحكم الاشتراكية ويصفها بالبيروقراطية، وينتقد المفكرين الاشتراكيين لهذه النظم بالجمود، وأن الواقع وقضاياه تجاوز الأطر الفكرية لليسار ولليمين «التقليديَّين». ولكن لنا أن نتساءل، هل سقوط النظم الإدارية أو نظم الحكم يعني سقوط التوجه الفكري جملة نحو عدالة اجتماعية أو تغيير علاقات المجتمع؟ وهل نقده لرؤية الاشتراكيين عن أن المعرفة ستجعل البشرية سيدة مصيرها .. هل هذا النقد منصبٌّ على المعرفة واستخدامها وتوظيفها بشكل مطلق أم على قوى صاحبة مصالح

تستثمر المعارف تحقيقًا لمصالحها من دون بقية المجتمع؟ وهذا من شأنه أن يولِّد صراعًا وحراكًا اجتماعيًّا تتباين وتتصارع بشأنه الرؤى والأفكار يمينًا ويسارًا.. أو محافظون وراديكاليون دعاة تغيير.

والجدير ملاحظته أنه في نقده للاشتراكية والإعراب عن سعادته بعودة الشبح إلى عالمه السفلي يرى أن الاشتراكية غرست قيمًا وأفكارًا تجسد أماني ومعاني ترسخت في وجدان الناس. لذلك يتعين — حسب رأيه — مع محاولة إعادة هيكلة فكر الغرب ونهجه في الحياة؛ أن يضفي الطريق الثالث معاني جديدة على تلك القيم والأفكار حتى يتحرك الناس معه؛ أي ينتحل القيم التي غرستها الاشتراكية. وهذه هي إحدى المهام الأساسية في كتابات جيدنز.

ولكن جيدنز بقدر وضوحه وقسوته الشديدين في نقده لليسار بكل صوره ومشاربه نجده غامضًا في نقده لليمين،

ليس اليمين عنده هو الليبرالية الجديدة، ولا العولمة بمعنى السوق الكوكبية للمضاربات والحدود المفتوحة للشركات متعدية القومية، ولا العنف الموجَّه ضد الشعوب الرافضة للهيمنة، ولكن اليمين موضوع النقد والهجوم هو دولة الرفاه الكينزية التقليدية، ثم بعض أساليب الحداثة الغربية في الإنتاج؛ إذ تراه ـــ عن حق ـــ يرفض ما اصطُلح على تسميته النزعة
الإنتاجية Productiveism، والتي تعني أنانية المصالح في السعي إلى أقصى قدر من الربح من خلال المزيد من الإنتاج من دون اعتبار لتدمير الطبيعة. أي إنه يرفض هنا الإنتاجية لأسباب أيكولوجية وليس لأسباب إضافية تتعلق بالاستقرار والعدالة الاجتماعية. ويطالب بديلًا عن ذلك بالإنتاجية Productivity؛ أي الإنتاج في مصالحة مع الطبيعة. ويفيض في نقده وهجومه ضد دولة الرفاه، التي تمثل عنده التقليد الكينزي حيث يطالب اليمين ـــ أي الليبرالية الجديدة ـــ بتغييرها، بينما

يطالب اليسار ـــ الاشتراكي الديمقراطي ـــ بالمحافظة عليها.

وهكذا تحول اليمين إلى راديكالي يدعو إلى التغير، بينما تحول اليسار إلى محافظ. ويقرر أن الليبرالية الجديدة تولد وتنشط عمليات راديكالية من أجل التغيير تحفزها عمليات التوسع الدءوب لأسواق دون توقف. ويقول: «الليبرالية الجديدة إحدى القوى الرئيسية التي اكتسحت التقليد ..» ويؤكد مرارًا في كتاب «الطريق الثالث» أننا نعيش في عالم «لا بديل فيه عن الرأسمالية .. أي الليبرالية الجديدة .. النموذج الأمريكي.» ويدعو إلى «الإفادة من ثقافة مقاولي المشروعات لما تتصف به من دينامية في السوق ومخاطرة في العمل وروح المسئولية لمشروعات الأعمال.»

ويقرر كذلك أن دولة الرفاه خَلَقت مجتمع متعطلين متواكلين على الإعانات الاجتماعية، والمطلوب اقتصاديات دينامية «رأسمالية» وأشخاص يتحلَّون بروح

المخاطرة وإعادة التأهيل، وكأنه يقول للمتعطل «لا تبتئس من البطالة وإنما كن نشطًا مخاطرًا لإعادة تأهيل نفسك، وإن لم تفعل فلا تلومن إلا نفسك، إنها الداروينية الاجتماعية الجديدة التي أسلفنا الحديث عنها بلغة مارجريت تاتشر، ولكن بلغة جديدة، أو لنقُل إنها الليبرالية الجديدة وراء قناع إنساني.» ونراه يقول صراحة في كتابه «الطريق الثالث ومنتقدوه»: «يسلم كتاب الطريق الثالث بإطار العمل السياسي لليبرالية الجديدة، خاصة ما يتعلق منه بالسوق الكوكبية؛ إذ إن الطريق الثالث يأخذ العولمة مأخذ التسليم. وأن الشيء المؤكد أنه أغفل الصراع ضد مظاهرة التفاوت في الدخل والثروة والسلطة.»

ولكن حديث جيدنز عن الرأسمالية يتسم بالتردد، ويتراوح ما بين التأييد والمناهضة والدعوة إلى إصلاحها. ولعل هذا صدى لحالة الشك العميقة في نفسه والتي صرَّح بها مرارًا خاصة عند النظر

إلى المستقبل. مثال ذلك أنه في الإجابة عن سؤال دولة الرفاه المقترحة قال: «الأشكال التقليدية غير مقبولة ولا صالحة .. وليست عندي إجابة بسيطة عن سؤالك هذا؛ لأننا جميعًا مشغولون بالبحث عن الإجابة في هذه اللحظة.»

ويسأل في المدخل «بعيدًا عن اليسار واليمين»: إذا كانت الاشتراكية وهنت وضعفت، هل معنى هذا أن يهيمن النظام الرأسمالي من دون تحديات؟ ويجيب: «لا أظن ذلك؛ إذ إن الأسواق الرأسمالية الطليقة التي لا يكبح جماحها شيءٌ لا تزال تفرز نتائج مدمرة .. ويظل نقدها أمرًا مهمًّا.» ويقول في كتاب «تجليات الحداثة»: «لا تزال الرأسمالية يقينًا نظامًا طبقيًّا. وأن صراع الحركات العمالية لا يزال وثيق الصلة بما يمكن أن نسميه «ما بعد الرأسمالية». ولكن يجب ألا ينحصر تفكيرنا في الحركة العمالية وحدها كقوة دينامية في الحداثة.» «ص ١٥٨–١٦٢». ويقول في معرض حوار معه:

«لا أزال أعتقد أن الرأسمالية حياتها محدودة متناهية، هذا على الرغم من أنه ليس بوسع أحد أن يرى بديلًا عن الرأسمالية أو عن مجتمع السوق الآن. لا أحد في حدود علمي لديه بديل متماسك. هذه ليست ذروة التاريخ، ولا يمكن أن تكون نهاية التاريخ: أن نعيش في عالم يهيمن عليه التقلب الاقتصادي وبورصة سوق الأوراق المالية، لا يمكن في رأيي أن يكون النهاية المرغوبة للحياة. لا بد من أن هناك سُبلًا ممكنة لكي نعيش حياة تنأى بنفسها عن هذا .. لم يعد هناك أي نقد اشتراكي للرأسمالية، ولكن لا يزال علينا أن ننظر للرأسمالية نظرة ناقدة.»

ويوجز تصوره عن مشروعه الفكري «الطريق الثالث» في إجابته عن سؤال: ما الذي يميز الطريق الثالث عن الطرق السياسية الأخرى؟ إذ قال: «تعترف سياسة الطريق الثالث بأن القضايا التي تتجاوز حدود التقسيم بين يمين ويسار في السياسة أكبر مما كان في السابق. إنها

تعمل في عالم أصبحت فيه آراء اليسار القديم بالية، وآراء اليمين الجديد قاصرة ومتناقضة .. وقاعدة الوسط لم تعد ساحة للتوافق بينهما. وإنما ساحة لقوة سياسية جديدة .. توصف بالوسط النشط الراديكالي.»

ويضيف قائلًا: «وحري ألا نخلط «الطريق الثالث» بالاستخدامات الأخرى السابقة؛ إذ تشير سياسة الطريق الثالث إلى إطار للتفكير وإلى صوغ سياسة هدفها ملاءمة الديمقراطية الاشتراكية مع عالم تغير تغيرًا أساسيًّا على مدى العشرين أو الثلاثين عامًا الأخيرة. إنه الطريق الثالث، بمعنى أنه محاولة لتجاوز كل من الأسلوب القديم للديمقراطية الاشتراكية، وأيضًا الليبرالية الجديدة .. إنه استجابة جديدة برجماتية إزاء القضايا السياسية اليوم.»

وهكذا يظل كتاب «بعيدًا عن اليمين واليسار» وكتاب «الطريق الثالث» وغيرهما من كتب أنطوني جيدنز تنويعات على لحن واحد ضمن مشروع فكري أو

محاولة اجتهادية وليست بنية لنظرية متكاملة. إنها جميعًا تدخل ضمن ما قاله جيدنز نفسه: «محاولة لاستحداث فلسفة سياسية ليسار الوسط، بحيث تتجاوب مع التغيرات الكبرى والجارية التي تغير العالم.» ويمثل الطريق الثالث، كما يرى البعض، ظاهرة مُصاحبة أو عرضيَّة في سياق تاريخي معين وقابل للتغيير وفي إطار الحوار الجاد المتاسًا لنهج عمل وبنية نظرية نسقية تخرج بالإنسانية — مع اعتبارات ظروف الزمان والمكان — من عالم الشواش الفكري السائد.

وإذا كان يحدثنا جيدنز عن الثقة النشطة وعن العنصر الإنساني الإيجابي الفاعل والمحب للمخاطرة وعن ديمقراطية الحوار؛ فطبيعي أن يتجلى هذا بوضوح في مجال الفكر الاجتماعي السياسي. وطبيعي أيضًا، وقد أكد جيدنز صراع المصالح، أن تتباين تيارات الفكر وينشأ يمين ويسار يتجاوزان السابق من حيث الفكر والقضايا وأسلوب العمل،

ويستوعبان عالمنا الجديد: يمينًا ويسارًا بفكر جديد ومنهج عمل جديد لقضايا جديدة، ويتصفان بالاستجابية الفورية التي يحدثنا عنها جيدنز، استجابية فورية إزاء واقع عالمي سريع التغيير يستلزم أعلى قدر من الدينامية في الفعل وفي الفكر، وأوسع نطاق من التعاون داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات.

معنى هذا أن يكون فكر جيدنز شرارة لانطلاق فكر إنساني تنويري جديد للشمال وللجنوب بعيدًا عن تراث المركزية الغربية.

غربةُ العلم والمستقبل في حياتنا

لأي هدف نجِدُّ في حياتنا؟ هل نتحلى بجرأة العودة بشكل منهجي علمي إلى الذات والمراجعة النقدية للدور والفعل والفكر — إن وُجدت — في التاريخ وفي الواقع الحالي؛ استشرافًا لمستقبل ما؟ ما المؤشرات في حياتنا ذات المصداقية التي تؤكد، أو تُشير من بعيد، إلى أننا نستوعب

روح العصر، وهي العلم، وأننا على الطريق نحو مستقبل مرسوم بإرادتنا؟ ما الفكر وما الفعل الاجتماعيان اللذان يكفلان لنا المنافسة والتحدي في المارثون الحضاري، خصوصًا بعد أن تكثف الزمان والمكان عالميًّا بحكم ثورة الاتصالات، وأصبح العالم كله يسابق ويصارع بروح العلم والتكنولوجيا والعقل العلمي في ساحة محدودة ومكشوفة تُوصف بالقرية، بعد أن كانت — حتى بضعة عقود — عالمًا فسيحًا غير متناهي الأبعاد، يضم شعوبًا لا يعرف بعضها عن بعض كثيرًا أو قليلًا.

إنني، عند النظر إلى المجتمعات، أمايز بين حالين: الوجود والبقاء .. الوجود مشروع إرادي قائم على الفكر والفعل الاجتماعيَّين معًا، تأسيسًا على أعلى مستوى لإنجازات حضارة العصر. والبقاء هو حياة الاطِّراد العشوائي .. اطِّراد عاطل من فعل الإبداع والتجديد .. امتداد

متجانس في المكان بغير زمان، حيث لا تغيير.

ولهذا قلت فيما سبق: المجتمعات ـــ أو لنقُل الثقافات الاجتماعية ـــ صنفان، والتصنيف ليس قدرًا أبديًّا، وإنما السيادة والغلبة لهذا أو ذاك رهن شروط وجودية للنهوض أو الانحسار. أقول صنفان هما: ثقافة الوضع، وثقافة الموقف. ثقافة الوضع قانعة بحالها، راضية برصيدها التاريخي الموروث .. والمعرفة عندها، أو قل العلم الأسمى، لا يتجاوز حدود تأمل هذا الرصيد وأقوال الأولين، والأمل عودٌ على بدْء .. ومن ثم عزوف عن الإبداع والتجديد .. الزمان امتداد متجانس، فارغ من الأحداث، إلا الحدث الأول والأهم فهو بداية التاريخ وغايته.

وثقافة الموقف إرادة واختيار، والإرادة فعل، والاختيار وعي عقلاني وعزم على التغيير والتجديد، وفهم لمجريات الأحداث والظواهر، وتراكم متجدد متطور لرصيد المعلومات والمعارف، ومن ثَم تطور

وارتقاء مطرد للهُوية الثقافية التي هي عين الفعل الاجتماعي النشط في الزمان، وليس السكون والبحث عن هوية مجهولة في غيابات التاريخ.

ثقافة الوضع تقف على قارعة طريق الحياة، تتأملها تجليات لإرادةٍ من خارجها، وثقافة الموقف تخوض غمار لجج نهر الحياة الصاخب الدافق، تتجدد وتتغير، وتبني وتتحدى وتستجيب، تأسيسًا على الفهم والوعي والعقل الحر الناقد الفعال، إنها إبداع الحياة وصناعة التاريخ.

والآن، وقد أصبح العلم والتكنولوجيا ـــ بعد أن بلغا مرحليًّا ذروة تاريخية فاصلة ـــ أداة صناعة الوجود وبناء المستقبل، وموضوع الصراع والمنافسة والتعاون في آنٍ بين شعوب العالم؛ وأصبحا كذلك محور المراجعة الذاتية لمن شاء الحفاظ على موضع الصدارة أو اكتساب القدرة على اللحاق في الماراثون الحضاري، وتأسيس حياة إنسانية كريمة للشعوب تمثل دعامة ومضمون الانتماء .. ومن هنا أصبح لزامًا

أن نرى أنفسنا بعقل نقدي في مرآة الآخر المتقدم والمهيمن بفضل امتلاكه ناصية روح العصر .. العلم والتكنولوجيا.

ولكن لماذا العلم؟ لماذا الفهم المعرفي العلمي؟ ولماذا الإنجاز البحثي العلمي ضرورة حياة؟ ولماذا الثقافة العلمية كثقافة عامة؟ لماذا محو الأمية العلمية؟ وهذا هو ما نراه السؤال الأكثر إلحاحًا ودلالة في مجتمعات عجزت عن أن تمحو بالكامل الأمية الأبجدية لشعوبها، فضلًا عن ضرورة محو الأمية العلمية والأمية الحاسوبية أو الرقمية.

ليس العلم مجرد اكتساب معلومات علمية أو حيازة ذهنية لمعلومات وحيازة مادية لتكنولوجيا، ولكن العلم الذي يمثل الآن روح العصر، هو منهج في فهم ودراسة الواقع اعتمادًا على العقل الناقد بهدف التدخل التجريبي للتغيير. والعلم هنا أبنية معرفية نسقية .. العلم ظاهرة اجتماعية ثقافية، وذلك باعتباره نسقًا معرفيًّا متحدًا مع بنية وأنشطة المجتمع. إنه ليس

معارف متفرقة بل منهج موظَّف في خدمة بنية المجتمع يعمل على تماسكها واطراد تقدمها، ومواجهة تحدياتها ورسم معالم مستقبلها؛ ولهذا هو مؤسسة اجتماعية وعنصر حضاري؛ أي ركيزة البناء الحضاري.

وروح العصر هي المعرفة العلمية النسقية التي هي نمط خاص من علاقة الوجود الإنساني بالطبيعة وبالنفس وبالمجتمع .. علاقة النظر والنظرية .. صياغة قوانين وقواعد تكشف عن اطراد الظاهرة وتحولاتها، والإجابة عن السبب والكيف والقدرة على التنبؤ والإفادة العملية بذلك في الحياة الاجتماعية. والتفكير العلمي والمنهجي، أو ثقافة العلم، هي ثقافة نهمة إلى المعرفة أو مغامرة المعرفة. التفكير العلمي مدفوع بقوته الذاتية وبإنجازاته إلى المزيد. إنه نقيض ثقافة الاكتفاء الذاتي أو ثقافة الحقيقة المطلقة واليقين التي تقتل الفضول المعرفي وتعتمد التفكير الاختزالي بردِّ الظاهرة إلى علل خارجها؛

ومن ثَم يستحيل على المرء والمجتمع التحكم في شئون حياته. وثقافة العلم هي ثقافة التغيير؛ تغيير العالم عن وعي وإرادة وليس مجرد فهمه أو تأمله أو فك طلاسمه أو النظر إلى الظواهر باعتبارها إعجازًا. لذلك هي ثقافة قوة الإنسان وتمكينه والثقة بالنفس، والقدرة على البحث والابتكار والتحدي والتغيير ورسم المستقبل. وثقافة العلم هي ثقافة الإيمان بقيمة الإنسانية، وبناء الإنسان؛ لذا هي ثقافة الديمقراطية.

والعلم أداة تحقيق الذات عن وعي ثقافيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وإدارة الدفاع عن النفس وكفالة الأمن والانتصار في صراع الوجود .. هي أداتنا للتعبير عن الهويَّة وتأكيد أصالتها بعيدًا عن تهويمات أيديولوجية؛ لأن الهوية في جوهرها فعل الذات الواعية .. فعل إنجاز «النحن» المجتمعية في الاستجابة للتحديات بلغة وقدرات حضارة العصر، وبذا تدعم

الانتماء وترسخ عوامل تلاحم بنية المجتمع.

السؤال الأبدي الذي نكرره، أجيال وراء أجيال: لماذا تخلَّفنا وتقدم غيرُنا؟ والإجابة يسيرة .. السبب غربةُ العلم في حياتنا وغربة المستقبل أو غيابه عن إرادتنا.

نعاني أعراضًا مزمنة هي بيت الداء حضاريًّا .. نجملها فيما يلي:

- **غياب قيمة مغامرة المعرفة واكتشاف المجهول وحرية السؤال والبحث وحق الاختلاف، وأن التنوع إثراءٌ للفكر وازدهار حضاري .. وهي قيمة يجري غرسها من خلال التنشئة الاجتماعية والتنشئة التعليمية في المدرسة لتصنع مناخًا عامًّا.**

- **غياب سياسة علم وتعليم تحقق للمجتمع ـــ بفضل ومن خلال مواطنيه ـــ أهليةَ الاندماج**

والتكامل مع الشبكة العالمية للإنجاز العلمي والتكنولوجي وامتلاك قدرة تحقيق المصير والأمن القومي وإرادة الفعل.

- **هجرة الباحثين العلميين إلى الخارج، حيث يجدون ذواتهم في الفرص المتاحة للتعبير عن قدراتهم واستثمارها بدلًا من حياة الغربة في الوطن.**

- **غياب الحداثة كرؤية وهدف مرسوم ومن ثَم غياب آليات التحديث في كل أنشطة المجتمع، وغياب الإيمان بأن التحديث في صورته المتكاملة؛ أعني حضارة الصناعة ومجتمع المعرفة، هما السبيل لعلاج أمراضنا. ولكن تعيش المجتمعات العربية أسيرة اقتصاد الرَّيع، وهو نقيض حضارة الصناعة ومجتمع المعرفة؛ إذ غير خافية طبيعة**

الرابطة العضوية المكثفة بين الإنتاج الصناعي والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة ومقتضيات ذلك سياسيًّا واجتماعيًّا وتعليميًّا .. إلخ.

- **تعاني المجتمعات العربية من غياب التمويل اللازم للبحث العلمي والتطوير، وتكفي الإشارة إلى أن ما تُخصصه في هذا المجال لا يزيد على ٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي، بينما هو في البلدان الناهضة والمتقدمة يتراوح بين ٢,٥ في المائة و٣ في المائة. وغير خافٍ أن طبيعة البحث العلمي الآن شديدة التعقد فضلًا عن أنه يمثل شراكة كوكبية تعبر عنه علاقات عضوية بين الأكاديميات والجامعات وبين العلماء كأفراد أو المؤتمرات أو النشرات العلمية.**

- **غياب علاقات التفاعل مع العالم الخارجي المتقدِّم، وهي آلية الاطلاع على الجديد والمساهمة في الإنجاز والمشاركة العضوية والتطوير لنوعية المنتج وتطوير الفكر.**

- **غياب التعاون العلمي بين البلدان العربية على الرغم من إدراك المسئولين لأهمية هذا التعاون، وسبق انعقاد مؤتمر في الرباط العام ١٩٧٦م برعاية ألكسو، وقرر المسئولون اعتماد ٥٠٠ مليون دولار لأغراض البحث والتعاون ولكن لم يتحقق شيء.**

- **غياب الإحصائيات الموثَّقة عما يمكن أن نسميه النشاط العلمي العربي .. بل وغياب الإحصائيات الموثقة عن الأنشطة الاجتماعية، وغياب حق الحصول على المعلومات**

إن وجدت، بينما هي قاعدة البحث العلمي الجاد وأساس لتحديد صورة الواقع ورسم صورة المستقبل.

- **ارتفاع نسبة الأمية الأبجدية في عديد من المجتمعات العربية وشيوع الأمية الثقافية العلمية والأمية الحاسوبية، وهو ما يعني غياب المواطن، القيمة والدور والفعل، وغياب الثقافة التي تؤهِّله ليكون فاعلًا ومشاركًا إيجابيًّا بفضل الثقافة العلمية؛ أي بفضل الفهم العلمي لقضايا الإنسان، المجتمع، الطبيعة والكون من حولنا، وكما يقول «جيمس تريفيل»: «تعليم العلم يهدف إلى تحسين الرصيد القومي من المواطنين ذوي الكفاءة والأهلية لممارسة الديمقراطية، ومناقشة القضايا القومية، تأسيسًا على فهم**

علمي للقضايا والعلم من حولنا.
الديمقراطية لا تستقيم في
مجتمع تسوده أمية علمية،
بينما نواجه قضايا قومية
وعالمية تكتسب، أكثر فأكثر،
أبعادًا علمية وتقنية ..»
والسؤال: كيف نخلق مواطنين
قادرين على ممارسة حقهم
الديمقراطي بكفاءة، والمشاركة
الإيجابية الواعية بفضل الثقافة
العلمية؟

وحريٌّ بنا أن ندرك أن ثقافة العلم لا تنشأ
ولا تسود لتمثل مناخًا عامًّا إلا في مجتمع
مُنتج للعلم، هو وطن للعلم؛ ومن ثَم تكون
ثقافةُ العلم عامل دعم وحفز نحو المزيد ..
المزيد من الإنجاز، والمزيد من الاستمتاع
بالحياة، من حيث الفهم لظواهر الحياة،
والفهم لقواعد إدارة الحياة.

الأيديولوجيا والتاريخ البديل

نحن فقهاء عصرنا..

اختلطت الأسطورة بالتاريخ، وصبغت الأيديولوجيا نسيج الحقيقة بلونها، وانتفت الموضوعية والشفافية. ويرى جمهرة الباحثين ما تؤكده سوسيولوجيا المعرفة، وما يؤكده مبحث السيميوطيقا من أن التاريخ نسيج جامع في خيوطه المتشابكة ما بين الذاتي والموضوعي، وأن التدوين التاريخي لذلك يقترب ويبتعد بدرجات متفاوتة عما يمكن إثباته تحت اسم «الحقيقة الموضوعية.»

الأيديولوجيا من حيث هي منظومة رمزية تُحدد للباحث ما الذي يُغفله وما الذي يُدركه، وكيف يفهمه ويصوغه في لغة .. الأيديولوجيا هي البارادايم أو النموذج الإرشادي أو الإطار الفكري الذي يصوغ الرؤى الممكنة عن النظام الاجتماعي في خطاب متسق مع نفسه ومفهوم لأصحابه صياغة هادفة .. يرى المرء من خلالها أهدافه/توقعاته/آماله/أفعاله .. ثم ينفثها أو يغرسها في رأس الآخر الخصم ليتبناها وليتوحد معه فكرًا، منسلخًا عن ذاته،

ويبقى أسير وعي جديد مفروض عليه قسرًا من طرف له الهيمنة .. والبشر كائنات مستخدمة للرمز/اللغة.

واللغة ليست شفافة؛ فاللغة قناع بقدر ما هي أداة توصيل؛ ولهذا فإن خبرتنا بالواقع والحقيقة الواقعية «الحدث التاريخي» تتم صياغتها بناءً على معنى الأشياء عند المرء، ويتم تأطيرها على أساس المعتقدات والمُثل العُليا والعواطف المشتركة ضمن الوعاء الرمزي الذي نسميه اللغة.

وتأسيسًا على هذا الفهم تستلزم منا المعرفة التاريخية، وفقًا لمبحث سوسيولوجيا المعرفة، دراسة العلاقة بين الفكر والمجتمع، وفهم الظروف الوجودية الاجتماعية للمعلومة، الظروف التي أحاطت بإنتاج وتلقي الأفكار التي صِيغت أيديولوجيا في نسق معرفي هادف .. وهذا هو منهج تأويل الفكر «الهرمينوطيقيا.«

وكما يقول كارل مانهايم: «جميع الأفكار بما في ذلك الحقائق وثيقة الصلة متأثرة بالموقف الاجتماعي والتاريخي الذي انبعثت عنه».

وتحدد أيديولوجيا الباحث؛ أي ثقافته، هدفه من البحث والمعرفة والكلمة المنشورة، وتحدد له اللغة والأسلوب ورؤيته للحدث وللعالم .. والأيديولوجيا بذلك هي القوة الناعمة في إطار الصراع للسيطرة على الأذهان/الرؤية/الفهم/النظر إلى الأمور .. ومن ثم السلوك والفعل .. وتُعيد صياغة الإطار الفكري التاريخي. هذا هو ما يحدث على الصعيد المحلي بين شرائح وتيارات المجتمع، وعلى الصعيد العالمي فيما بين المجتمعات .. الصراع المسلح الذي يتوّجُه صراع الثقافات؛ ولهذا نقول إن مبحث التاريخ في حد ذاته هو أحد ميادين الصراع الأيديولوجي.

مبحث التاريخ حلبة صراع بين الثقافات: الرؤى والمصالح والسلوك .. والكلمة العليا لصاحب الغلبة، للمنتصر دائمًا ..

لهذا يشمل التاريخ على ما نسميه المنفى الفعَّال .. أعني ما حجبته قسرًا قوةُ المنتصر وسلطانه، وإن ظل باقيًا كامنًا كمن يتربَّص إلى حين فرصة تمنحه قوة وقدرة على الظهور مثلما كان في الماضي دون اعتبار للتغيرات، فيكون رِدَّة؛ أو في ثوب جديد ملائم لمقتضيات روح العصر فيكون تطورًا وارتقاءً. ويصدق هذا أكثر ما يصدق على تاريخ مصر المهزومة سياسيًّا منذ ٥٠٠ق.م.

اصطلحت إرادات القوى الغازية على اختلاف مشاربها على طمس الذاتية الثقافية لمصر ووعيها بذاتها التاريخية الذي يُشكل ركيزة جوهرية لتماسك البنية الاجتماعية، ولوحدة الوعي التاريخي؛ واستعادة مبررات قوتها الإقليمية لكي تعقد العزم على الشروع في بناء نهضة جديدة. تاريخ مصر الذي افترى عليه الغزاة، وافترى عليه مصريون أيضًا باسم الأكاديمية الزائفة حينًا، وباسم المقدَّس حينًا آخر، وأصبح منذ احتلال الفرس

لمصر ومن جاء بعدهم من الغزاة موضوعًا للتجريم أو التحريم. والأمر في الحالين تعبير عن صراع أيديولوجي يُخفي صراع مصالح، ولا تزال الجريمة ممتدة في حق التاريخ على الرغم من استقلال مصر.

وأذكر قصة «فيثاغورس» كمثال لغرابتها ودلالتها؛ إذ تمثل قصةُ حياة «فيثاغورس» وإنجازاتُه تطبيقًا لهذا النهج في الصراع الأيديولوجي الذي استنَّه الغزاة السابقون وإن تباينت موضوعات الانحياز. وتحول فيثاغورس في سياق تاريخ الفكر الغربي إلى لغز من حيث النشأة الفكرية وتعاليمه ومنهجه، وعرفناه نحن والغرب أنه صاحب رؤية وممارسات حياتية صوفية، وأنه صاحب نظرية رياضية سُميت باسمه، ولكننا لا نعرف من أين استقى علومه .. بل لا نكاد نجد ذكرًا لتاريخه إمعانًا في إخفاء دور مصر العلمي. ويدخل هذا النهج المتواتر ضمن جهود استلاب تاريخ أمة وانتحال

ثقافتها، وتزييف دورها العلمي لغرس مشاعر التفوق والهيمنة في نفوس الغازي، وغرس مشاعر الدونية عند أهل مصر لإعاقتهم عن النهوض أو الاعتزاز بذاتيتهم التاريخية .. تعددت سُبل الاستلاب والهدف الواحد.

ونقرر من باب الأمانة أن بعض مفكري الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين بخاصة كانوا أسبق في بذل الجهد لنقد كتابة التاريخ من منظور غربي؛ ومن ثَم رد الاعتبار لمصر ودورها الحضاري. وهذا هو ما حدث بالنسبة لتاريخ العديد من المستعمرات التي انبرى كُتَّابها ومؤرِّخُوها لكتابة تاريخ بلادهم من منظور وطني؛ ليكون التاريخ أرضية صلبة تؤكد وحدة الذاتية القومية والانتماء وتوحيد الجهود للنهضة؛ إذ إن الوعي بالتاريخ يمثل دعامة أساسية بل حيوية لحشد الجهود نحو هدف قومي مشترك.

وجدير بالذكر أنه التزامًا بروح وطنية مؤسَّسة على فكر علمي ظهرت دراساتٌ

مصرية عديدة ترد الاعتبار لمصر القديمة. وأوضحت دراسات كثيرة مصرية وغربية أن التفاعل الفكري بين الحضارات، مصرية وبابلية وإغريقية .. إلخ. كان ثراءً وإثراءً للإنسانية جمعاء.

وتكشف دراسات عديدة الآن عن فضل مصر الفرعونية على علم الرياضيات والعمارة والفلك والفكر الفلسفي. ونذكر هنا الدراسة الصادرة عن الجمعية الفلسفية الأمريكية التي أصدرت عدة مجلدات ضخمة وموثَّقة بنصوص فرعونية تحت عنوان «العلم المصري القديم، كتاب مرجعي». نذكر من بينها المجلد الثالث بعنوان: «الرياضيات في مصر القديمة» الصادر عام ١٩٩٩م.

وظهرت أيضًا دراسات أوروبية ومصرية حديثة توضح أن فيثاغورس شخصية حقيقية وفَدَ إلى مصر طالبَ علم مثله مثل طاليس وأفلاطون. والتحق بمعابدها بعد أن اجتاز اختبارات التأهل للالتحاق. ونهل من علمها ومكث عشرين عامًا إلى أن

أسرَه الفرس وأرسلوه إلى بابل حيث بقي هناك ١٨ عامًا عاد بعدها شيخًا هرمًا إلى ساموس مهبط رأسه.

وبرزت أسماء علماء وباحثين ومؤسسات أبدوا عناية كبيرة بتراث مصر العلمي في عصر الفراعنة، وهو تراث كان مصيره الإغفال أو الانتحال زمنًا طويلًا.

ويقول عزيز فهمي في دراسة له عن فيثاغورس: «وتقتضي الأمانة الثناء على مؤرخي علم الرياضيات في جامعة سان أندروز بأسكتلندا المتخصصة في الرياضيات، الذين قدموا تاريخًا صحيحًا عن حياة فيثاغورس وعن إقامته المطولة في الشرق.» ويضيف قائلًا: «ويوضح المؤرخ سالينجروس Salingiros في مقالة له على موقع الجامعة: «إن ما أريد التأكيد عليه هنا هو فضل مصر الفرعونية على علم الرياضيات طوال ٣٠٠٠ سنة قبل مجيء فيثاغورس إلى مصر»».

ونجد في كتاب «الأصول الشرقية للعلم اليوناني» تأليف د/محمود محمد علي أستاذ الفلسفة بجامعة أسيوط عرضًا وافيًا للنشاط العلمي في بلدان الشرق القديم، والأصول الشرقية للرياضيات وللطب اليوناني والفلك اليوناني. ثم يضيف قائلًا: وكشفت برديات عديدة لمصر الفرعونية عن مدى تقدم المصريين القدماء في عدد من العلوم، في الطب والفلك والرياضيات وغيرها .. منها بردية أحمس والمعروفة باسم مكتشفها رينRhind ، وبردية كاهون، وبردية برلين، وبردية موسكو، وبردية أخميم. وتكشف جميعها بوضوح عن مدى تقدم مصر الفرعونية في الرياضيات، كما تكشف عن معرفة المصريين بطرق الحساب والهندسة وقياس الأحجار وكذا الهندسة الوصفية.

إن تاريخ مصر حجبته أساطير وأكاذيب كثيرة هي بعض محاولات تزييف متعمَّدة هدفها اصطناع تاريخ بديل. وهدفنا رد اعتبار لتاريخ انسلخنا عنه وصدَّقنا

الأسطورة. واستعادة صورتنا الذاتية في بنية تاريخية هو شأننا، وأهل مصر أحق بذلك حين نكون على الطريق لصنع تاريخ حقيقي جديد.

الأيديولوجيا والوعي التاريخي الزائف

كثيرون قد يهيمون على غير هدًى بعيون مغلقة قانعين بثقتهم في التراث بدلًا من بحث وتأمل ما يجري من تغيير .. إنه لأمر مروع.

دانييل دنيت

لم يكن التحرر الوطني ساحة للمواجهات السياسية فقط بل والمواجهات الثقافية، ولهذا كانت معارك التحرر الوطني في البلدان المستعمرة، سابقًا، مناسبة للاهتمام بالدراسات التاريخية. واقترن هذا بتنامي الشعور بالنزعة القومية. وبرزت قضية الخصوصية أو الأصالة أو الهوية تعبيرًا عن جهود استكشاف عناصر ومظاهر وحدة الذات التاريخية. وظهر

الاهتمام بالتاريخ كدراسة علمية نقدية مواكِبة لحركة التحرير لأسباب عدة:

- **(١)**

رد فعل ضد ما كتبه المستعمرون؛ أي إعادة صوغ صورة موضوعية عن الذات القومية غير الصورة التي رسمها الآخر «المستعمر»، وليكون التاريخ قوة دفع.

- **(٢)**

استكشاف الوحدة التاريخية للهوية كعملية متطورة، ولتأكيد الانتماء أو التوحد والتطابق مع الجماعة.

ولقد تباينت مواقف الأمم من تاريخها أثناء وبعد التحرير؛ إذ هناك من لم ينزع إلى النظر إلى تاريخه نظرة علمية نقدية، بينما حرصت أمم أخرى على تأكيد استقلالها الفكري وصياغة بنية ذهنية موضوعية من خلال جهودها البحثية. ونذكر هنا ما قاله المفكر والمؤرخ

الهندي R. K. Panikar عام ١٩٤٧م: «تعي الهند الآن ماضيها .. لقد تعاظمت الحاجة إلى تاريخ الهند على نحوٍ يعيد بناء الماضي بحيث يهيئ لنا فكرةً عن تراثنا. إن تاريخ الهند الحقيقي أثناء الفترة البريطانية لا يتألف من أنشطة شركة الهند الشرقية ولا ممن خلفها ممثلًا للتاج البريطاني، وإنما قوام تاريخنا الانتفاضة الكبرى التي قادت إلى تحول المجتمع الهندي .. وهذا على خلاف الرؤية الغربية«..

لهذا يتصدر التاريخ كمبحث علمي وأداة إعادة بناء صورة الذات أولويات الأمة حين تهم بالنهوض عاقدة العزم على الحركة نحو المستقبل. ذلك أن المستقبل هو علة التاريخ، بمعنى أن نظرة الإنسان للتاريخ وصورة وعيه به، رهن السعي نحو بناء مستقبل محدد المعالم تحفز إليه حاجة عملية .. أولها اطراد البقاء في مواجهة تحديات الصراع؛ إذ بدون ذلك لا مكان للتاريخ كرؤية عقلانية نقدية، بل

لماضٍ متوهَّم. وبدون سعي الإنسان/المجتمع إلى مستقبل تحفزه وترسمه ضرورات عملية، وتستثيره تحديات التكيف والبقاء في سياق صراع الوجود، إما البناء أو الفناء الحضاري .. بدون ذلك يكون الحديث عن التاريخ ضربًا من التحليق في الفراغ، بل لن يكون الحديث هنا عن تاريخ قوامه وحدة الوجود والوعي الاجتماعي، أو لنقُل فعالية الذات الاجتماعية قرين وعي اجتماعي في سياق من الدينامية المطردة، وإنما سيكون التاريخ مجرد ماضٍ أو تاريخ أسطورة .. أو أيديولوجيا.

إن الأمة تفكر لنفسها وبنفسها؛ أي يكون لها فكرها المستقل، ويتوفر لها ركن من أركان الإرادة الجمعية، حين تعي ذاتها التاريخية في استجابة لتحديات مفروضة على هدي مشروع عملي مستقبلي. أو بمعنى آخر أن تحديث وتطوير المجتمع رهن شرطين:

- **(١)**

وعي عقلاني نقدي بالذات أو بالتاريخ في وحدته وحركته.

- **(٢)**

استراتيجية تطوير شاملة.

والوعي العقلاني النقدي يستلزم بداية إسقاط جميع التحيزات السائدة التي تحكم نظرتنا، وأن نبدأ النظر إلى التاريخ؛ أي نبدأ المراجعة النقدية للتاريخ، تأسيسًا على منهج علمي في اتساق مع متطلبات النهضة. وحريٌّ بنا أن نعترف أننا لا نملك هذا الوعي بالتاريخ في وحدته وشموله وموضوعيته لأننا لا نملك الحافز إليه ولا الجرأة على توظيف المنهج العلمي في البحث، خاصة وأننا عشنا أسرى ثقافة مندمجة مع وفي ثقافة لها قوة دمج طاغية ومتماهية مع الدلالة الدينية، وفي ضوء تراث ديني اتسع قسرًا ليشمل السياسي والتاريخي وكل مكونات وعناصر الوعي الاجتماعي؛ أي أسرى أيديولوجيا.

وإن الهدف من إسقاط الانحيازات والأهواء هو الابتعاد عن الانتقائية، وتأكيد وحدة التاريخ في عراقته المطردة عميقة الجذور، وفي حركته بين المتناقضات، وبفعل هذه المتناقضات، وذلك التماسًا لوحدة الأنا أو الذاتية القومية وصولًا إلى حس تاريخي صادق يدعم روح الانتماء. ولن تكون صورة الأنا هنا وعاءً نَثار من معارف وأحداث متراكمة، بل أنا نسقيَّة غير متصدِّعة؛ فاعلة ومنفعلة جمعيًّا، ومتطورة ومتغيرة سلبًا وإيجابًا في وحدة جدلية تاريخية؛ أي تأكيد شعور التوحد مع الجماعة من خلال الفعل والتفاعل على صعيد جمعي.

والتاريخ في ضوء هذا ليس هو الماضي، وليس شتاتًا من وقائع نرويها، بل هو البعد الزماني لوعي المجتمع في إطار وظيفي هادف. إنه الصياغة النظرية لهذه الوقائع في نسق يكشف عن طبيعة العلاقة بينها داخل تجمع دينامي لقوًى تعبر عن ذاتها وتتجلى في صيرورة مطردة ..

وبدون هذا النسق النظري الذي يضع الإنسان؛ ومن ثَم المجتمع، باعتباره وجودًا ممتدًّا بامتداد الأحقاب والعصور نفقد القدرة على فهم الذات وتأكيد وحدتها ضمانًا لفعاليتها الإيجابية في حركتها نحو المستقبل؛ بل أقول نفقد دعامة أولى وشرطًا مسبقًا، من بين شروط أخرى، للقدرة على تصور المستقبل كهدف نابع من ذاتنا وننتمي إليه.

ولهذا أصبح علم التاريخ هو البعد الزماني للعلوم الاجتماعية، وهو حصاد إسقاط العلوم على أحداث التاريخ من حيث هي تعبير عن ذات فاعلة «المجتمع» داخل بنية وفي سياق محلي وإقليمي وعالمي بكل تحدياته؛ ولهذا ارتبط التاريخ في تقدمه بتقدم العلوم الإنسانية والعلوم بعامة، حتى إن هناك من يرى أن التاريخ والعلوم الأخرى أجزاء من متصل واحد وصولًا إلى نظرة شاملة إلى وعي الإنسان/المجتمع. ودفع هذا البعض إلى القول إن التاريخ القومي، والنظرية

التاريخية القومية، جزءٌ من نسقٍ أشمل هو نظرية تاريخ الإنسان؛ لأن النوع الإنساني بعضُ هذا الكون الطبيعي على اتساعه؛ إذ هل يستغني عالم البيولوجيا عن التاريخ؟ وهل لا توجد صلة بين الزمن التاريخي والزمن البيولوجي؟ أو بين التاريخ من حيث هو البعد الزماني للإنسان وبين الجيولوجيا وتأثير عناصر الجيولوجيا في تطور الكائنات الحية وتطور الحضارة؟ وهل هناك قطيعة في التاريخ بين الحضارات والشعوب؟ أليس التاريخ المروري أو المكتوب يمثل رأيًا ورؤية في صياغة لغوية داخل سياق اجتماعي له شروطه ومن ثم يلزم فهم الرواية في ضوء التحليل اللغوي والاجتماعي؟ ويلزم الكشف عن المسكوت عنه أو ما نسميه المنفي الفعال؟

لهذا لم يعد ممكنًا دراسة التاريخ أو دراسة الإنسان في بعده الزماني باعتباره حدثًا أو أحداثًا مفردة، بل التاريخ منتج اجتماعي جامع لعناصر كثيرة تتكامل في دراستها

وتحليلها وفهمها علوم متباينة. وأضحت القاعدة أن يضم أي مؤتمر لعلم التاريخ علماء من تخصصات مختلفة توافروا على بحث ظاهرة مشتركة من زوايا متكاملة. ويأتي هذا اتساقًا مع منهج البحث الجامع أو منهج البحوث البينية.interdisciplinary

وأفضى هذا إلى أن تحوَّل الاهتمام من الخاص إلى العام، ومن الحدث المفرد إلى الإطار البنيوي الأساسي الذي تعمل فيه الأحداث والشخصيات؛ أعني رؤية الحدث التاريخ، وهو المنتج الاجتماعي، في سياقه الاجتماعي الكامل، وباعتباره دالة على الفعالية وعلى البنية الاجتماعية معًا. ومن هنا لم يعد بالإمكان وجود عالم تاريخ ولا علم تاريخ في بيئة «علمية» منعزلة عن العلوم الأخرى وإنجازاتها، وعما طرأ على مناهج البحث من تحولات. ومن هنا أيضًا لا يمكن أن ينهض علم التاريخ إلا في إطار نهضة علمية متكاملة تشكل ركيزة حركة مستقبلية شاملة المجتمع

كله. والعكس صحيح أيضًا؛ إذ لا يمكن أن ينهض مجتمع ويمضي قدمًا نحو المستقبل بدون نهضة علمية متكاملة شاملة علم التاريخ منهجًا ونهجًا ونظرية.

وإذا كان البعد العلمي شرطًا للنهضة، فإنه بالأولى شرط لفهم الذات في بعدها الزماني ووحدتها التاريخية، ففي هذا حصانة ووقاء ضد الشعور بالدونية عند التعامل مع الغير، وتأكيد للذاتية عند التصدي للحركة المستقبلية، وضد التهويم في الفراغ أسرى أهواء وأساطير تقتلعنا من واقع الحياة وتحدياتها .. وإن مقتضيات التحديث الإجابة عن سؤال ماذا أفعل بالتاريخ، أو بما هو تاريخي، أو بما هو موروث ثقافي عن التاريخ؟ تمامًا مثلما أسأل وماذا أفعل بما هو غير عقلاني في المجتمع والتاريخ وفي الموروث الثقافي؟ وأيضًا كيف أفهم المعلومة التاريخية على نحو موثوق ومعتمد لتوظيفها في إطار حركة المجتمع المستقبلية؟

ذلك لأننا في رؤيتنا لصورتنا الذاتية التاريخية تعرَّضنا لما يمكن أن نسميه انتهاكًا لموضوعية التاريخ؛ إذ تناوبتنا قوًى غازية عديدة، وحاولت كل قوة من هذه القوى أن تقدم نفسها باعتبار أنها هي «الأصيل»، بينما ماضينا هو «الآخر»، والعدو، أو الزائف، أو الجاهلية. ونجد هذا متحققًا سواء كان الوافد عقيدة دينية أم قوى استغلال سافرة. وأدى هذا إلى نشوء علاقة جدلية متوترة بين الماضي السابق على الغزو وبين الرؤية الأيديولوجية الجديدة؛ إذ قد نرى الفن الفرعوني؛ أيديولوجيًّا، عملًا مرذولًا ننسلخ عنه؛ أعني أن تنسلخ الذات عن تاريخها لحساب نظرة أيديولوجية جديدة. هذا بينما نجد مجتمعات أخرى عمدت في تأكيد وحدتها القومية إلى استيعاب كل عناصر التاريخ في بنية واحدة ممتدة على الرغم من التوترات والتناقضات. نجد هذا في رؤية الهند لتاريخ المغول، ورؤية شعوب المكسيك للمسيحية الوافدة.

ونحن لا نزال في رؤيتنا التاريخية تحت سطوة منهج السلف المعتمد على الرواية والمنبثق عن أيديولوجيا. والرواية رؤية تحكمها أيديولوجيا وسياق اجتماعي (اقتصاد وسياسة ولغة .. إلخ). وننزع في اتجاهنا التاريخي نحو التجميع والتوليف دون التحليل، بل قد تجبرنا الرؤية الأيديولوجية على إغفال النظر إلى وقائع أو تحويرها. ونلحظ أن الرواة تعاملوا مع الماضي على نحو ما يتعاملون مع الواقع؛ أعني التعامل في ضوء حاجة تمليها السلطة وسطوة السلطان. ويشهد التاريخ المكتوب أن السلطة كان لها دائمًا دور مركزي انعكس على النهج السائد في كتابة التاريخ، فجاء التاريخ المكتوب تاريخ القوى المتسلطة. وتعذَّر التحقق من صدق الرواية الواقعة، نظرًا لغياب الوثائق والتوثيق في حياتنا الثقافية. وغالبًا ما تكون الرواية للتبرير، وليس للتسجيل.

وأفضى هذا إلى إغفال كل قوى المعارضة في التاريخ؛ مما يجعلنا نسأل، ما الذي

أهمله التاريخ؟ ومن الذين أهملهم التاريخ المروري أو زيَّف تاريخهم من قادة فكر أو حركات سياسية أو قبائل أو معتقدات أو حضارات؟ ولنا أن نسأل ما هو التاريخ المسكوت عنه، أو التاريخ الصامت، بفعل سلطان الأيديولوجيا .. أيديولوجيا سياسية أو دينية .. إلخ. لقد اشتمل تاريخنا على مساحات متواترة صماء مظلمة ولكنها ليست خرساء، بمعنى أن الرواية التاريخية لا تلغي الواقع؛ فالتاريخ الممنوع، أو غير المعلن، موجود تحت السطح، فاعل وله دلالته التاريخية، بل ودوره الاجتماعي الذي يتعين الكشف عنه.

وأفضى نهج التبرير الأيديولوجي في رواية التاريخ إلى إنكار واستنكار مراحل كاملة من تاريخنا. وهكذا بات من أخطر أمراضنا عَرَضُ اختلال الأنا، وافتقاد الحس التاريخي بوحدة الذاتية القومية في بعدها الزماني كوحدة جدلية على الرغم من التناقضات أو من خلال تفاعل

التناقضات. واعتدنا أن نعيش أسرى الحدث المرحلي الأخير؛ مما دفع البعض إلى قول ما يقوله العلامة المؤرخ البريطاني بترفيلد: «إن الساميين يرون الحدث التاريخي نقطة فصل لا وصل بين الماضي والمستقبل، حيث قد نبدأ من الحدث وننفي أو نشوه ما سبق تعزيزًا وتبريرًا للجديد. ولا يهم التسلسل، فإن الحدث كيان مستقل، ولهذا ينتهي التاريخ عند حدث معين هو الخاتم المبين، ونرى فيه أيديولوجيا النهاية والغاية وننشد العودة إليه .. بينما الصواب أن الحدث نقطة فصل ووصل في امتداد أو متصل كوني».

إننا على المستوى الثقافي الاجتماعي، بل وعلى المستوى التعليمي والعلمي، نعيش تاريخًا ممزَّقَ الأوصال، يدعم اختلال الأنا، ويشوه الحس التاريخي في وحدته، وهذا من شأنه أن يطمس عوامل التضافر الاجتماعي ويثير عوامل الفُرقة على أساس عرقي أو طائفي أو عقيدي. وها

نحن نرى كتابات أهل السنة تُصادر على الشيعة، والعكس بالعكس، ونرى الاثنين معًا يصادران على الخوارج، وبين هذا وذاك نملك روايات مقطوعة الصلة بواقعها الاجتماعي، ومساحات مهملة أو مغفلة عن عمد .. لذا بات مشروعًا السؤال: ما هي حقيقة التاريخ وسط هذا الركام المتنافر. وتفاقم هذا الخطأ والخطر لما له من تأثير يكاد يهدد حياتنا على نحو ما رأينا في التاريخ، ونرى الآن، من صراع دموي معلن أو مضمر تغذيه في العراق وفي العربية السعودية ومصر، كمثال، نزعاتٌ طائفية مذهبية تنفي المواطنة والوطنية وتعطي الأولوية المطلقة للطائفية أو المذهب على حساب الوطني وبقائه؛ أي السلطة، كل السلطة للأيديولوجيا على حساب الحقيقة.

إذا كنا ننشد تغييرًا جذريًّا للمجتمع، فإن أول شروط ذلك فهم التاريخ علميًّا فهمًا نقديًّا في وحدته وحركته الدينامية ليكون ولاؤنا إبداعيًّا، وليكون حسُّنا التاريخي

صادقًا، فتقوى لُحْمة المجتمع وتتماسك عناصره. إننا نريد تاريخًا حقيقيًّا لا التاريخ الأسطورة. وسبيلنا إليه التزام بمنهج بحث علمي لدراسة واقع التاريخ والعوامل الاجتماعية المحرّكة له بكل ما في هذه الحركة من تناقض، وواقع العوامل المؤثرة سلبًا وإيجابًا على هذا التاريخ إلى حد أن وصل إلينا؛ وتحليل هذا الواقع في إطاره الثقافي للمجتمع الذي نشأ فيه .. والواقع مفهوم واسع يشمل الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية .. إلخ، حتى تتوافر لنا من خلال تعاون علم التاريخ مع علوم الإنسان الأخرى رؤية شاملة مقننة عن المجتمع والفرد، ونهج استجاباته وفعاليته؛ ومن ثَم تتيسر آلية تعبئة طاقة المجتمع في حركة نحو المستقبل.

ويُدعم هذا النهج اتباعٌ أو ابتداع منهج بحث جديد لأركيولوجيا التاريخ يكشف عن حقيقة البُنى المفهومية القائمة وراء شتى مراحل التاريخ .. ليغدو التاريخ خريطةً

معرفية «جيولوجية» أو تراتبية للأمة .. ونفهم أنفسنا، ونستكشف على هديه الطبقات التاريخية للمجتمع على مدى الزمان في ضوء دراسات اجتماعية ولغوية واقتصادية وسياسية وفكرية بحيث تمهد لنا هذه الدراسة الطريق إلى صياغة نظرية عن الإنسان في تطوره على هذه الأصعدة؛ مما يخلق أرضًا صلبة تدعم حركة المجتمع المستقبلية.

القرن الأمريكي: البداية والنهاية

البداية

في عام ١٩٤١م كتب «هنري لوس» المحرر بمجلة تايم مقالًا يحضُّ فيه الولايات المتحدة على أن تتبوأ مكانتها في التحالف ضد النازية لتخطو على طريق زعامة العالم. وكان هو أول من صاغ عبارة «القرن الأمريكي» وتعني العبارة من بين ما تعني سيادة «السلم

الأمريكي Pax Americana» أي استقرار الأمن في العالم وفقًا لهوى ومصالح وإرادة أمريكا. وهذه فكرة مستوحاة من حالات سابقة في التاريخ البعيد والقريب وإن اختلف النطاق؛ إذ كان القرن التاسع عشر هو قرن السلم البريطاني Pax Britannica حين كانت بريطانيا القوة الأعظم وفرضت سطوتها وحمايتها على الأراضي والبشر. ويعبر، كمثال، عن مضمون هذا التوجه كلمة «لورد بالمرستون» عام ١٨٥٠م في مجلس العموم البريطاني؛ أي والعالم يعيش قرن السلم البريطاني: «أن أي رعية بريطاني في أي مكان في العالم يجب أن يكون واثقًا من أن عين إنجلترا اليقظة وذراعها الطولى القوية سوف تحميانه من ظلم وأخطاء الآخرين.» مثلما كان حال المواطن الروماني في عصر السلم الروماني Pax Romana أو سيادة وهيمنة الإمبراطورية الرومانية؛ إذ يكفي أن يقول: «إني من مواطني روما»؛ أي

أنا صاحب السيادة والحماية. وهذا هو عين شعور الأمريكي.

وتواتر الحديث بعد مقال «هنري لوس» عن القرن الأمريكي. وتغير في توافق مع تغير واقع الأحداث وميزان القوة في العالم؛ إذ نجد أخيرًا أحاديث في صيغة تساؤل: هل من قرن أمريكي ثانٍ؟ تعبيرًا عن التفاؤل حينًا وعن الشك حينًا آخر. وارتفعت صيغة التفاؤل خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك رابطة الدول الاشتراكية. ونجد آخرين يحدثوننا صراحة عن «نهاية القرن الأمريكي». بل إن بعض القوى والمراكز الأمريكية خاصة الأقليات الذين عانوا من قهر وبطش السلطات الحاكمة ويقدمون أنفسهم وحياتهم الاجتماعية دليلًا على زيف الشعارات الأمريكية؛ إذ يكتب هؤلاء، ومن بينهم الهنود أو السود الأمريكيون دراسات ومقالات بل ويعقدون الندوات تحت عنوان «قرن من العار A Century Of Dishonor» ولكن ثمة أسئلة: متى

بدأ القرن الأمريكي؟ وهل من نهاية له؟ ومتى بدأت النهاية؟ أو كيف ستكون هذه النهاية؟

أحسب أن القرن الأمريكي بدأ بعد أن أجهز الشمال الصناعي الأمريكي على الجنوب الزراعي فيما عُرف باسم الحرب الأهلية ١٨٦١–١٨٦٥م. انتفض المارد وتطلع في نهم إلى الخارج .. بداية الطريق. ولكن بأي لسان ومن وراء أي قناع يتحدث إلى العالم؟ شأن جميع القوى الطامعة تشرع في غزواتها تحت اسم رسالة جديدة إلى الإنسان والإنسانية. وهنا كان الحديث عن «العالم الحر». وجرت تسمية الهيمنة على الجنوب اسم «تحرير العبيد» والإعلان عن التزام «العالم الحر» الجديد بأن «الناس جميعًا سواسية» على نحو ما أعلن أبراهام لنكولن.

ويمكن القول بعبارة أخرى أن الولايات المتحدة بدأت أولى خطواتها على طريق زعامة العالم، ومن ثَمَّ مطلع القرن الأمريكي مع بداية أُفول عصر السلم

البريطاني وبداية تخلف بريطانيا أو تراجعها مع بداية الكساد العظيم عام ١٨٧٣م كما أوضح أندريه جوندر فرانك في كتابه «الشرق يصعد ثانية» ترجمة شوقي جلال؛ إذ في هذه الفترة انتزعت ألمانيا وأمريكا الشمالية من بريطانيا موقعها المتميز ومصدر كبريائها. والمعروف أن الولايات المتحدة كانت عام ١٨٦٠م تحتل المركز الرابع من حيث الإنتاج العالمي. وقبل نهاية القرن أو في عام ١٨٩٤م أضحت الدولة الأولى في العالم من حيث حجم الإنتاج.

وتجلت مشاعر الزعامة العالمية أو الطموح إليها على ألسنة الزعماء والمفكرين والأدباء. ويكفي أن نشير إلى أن الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت «١٨٥٨–١٩١١م» يصرح عند ضم قناة بنما إلى الولايات المتحدة «إن الولايات المتحدة إذ تضم قناة بنما إليها إنما تأخذ طريقها الصاعد كقوة عظمى» وهو القائل أيضًا: «أمركة العالم قدر ومصير أمتنا.»

(انظر، شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، دار مدبولي للنشر.)

وبدأت الولايات المتحدة خلال هذه الحقبة تبحث لنفسها عن فكر جديد يعبر عن أصحاب السيادة في الاقتصاد وفي السياسة وفي المجتمع، ويعبر عن أساليب الحكم وكفالة الأمن والاستقرار لصالحهم، ثم يعبر بعد ذلك عن مضمون الرسالة ذات الحدَّين إلى العالم والتي حملت بعد ذلك العبارة المجازية العصا والجزرة الأمريكيتين.

شهدت الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٩٠م مراجعة عنيفة لطابع الحياة الأمريكية والتماس فكر جديد. ويعتبر الربع الأخير من القرن الـ ١٩ بداية العصر الذهبي للفكر الأمريكي النزَّاع إلى الهيمنة على صعيد عالمي. ظهر مفكرون اقتصاديون من أمثال هنري كاري، وفرنسيس إيه ووكر، وأدوين لورنس جودكين. وأكد هؤلاء مبدأ حرية الإنسان من حيث كونه حيوانًا سياسيًّا واقتصاديًّا، وأن المال

معيار القيمة، والهيمنة أو الاحتكار الهدف الأسمى. ونجد من بينهم من عبَّر عن ذلك بقوله: «إذا قلَّت المنافسة هي حياة التجارة فأنت تردد حكمة عفا عليها الزمن.» وساد الولايات المتحدة قولٌ مأثور: «كل ما يحقق الكسب حتى وإن كان النهب فهو موضع تقدير.» ويتسق هذا مع قول ألكسندر هاملتون: «النجاح لا يعرف الأخلاق». وتضخمت مشاعر الذات الأمريكية العنصرية قرينة مشاعر الطمع. ويتجلى هذا في قول السيناتور ألبرت بيفريدج «نحن أنجلو ساكسون، يتعين علينا أن نلتزم بما يفرضه علينا دَمُنا ونحتل أسواقًا جديدة، بل وأراضي جديدة.»

وعبَّر الأدب عن حقبة الصعود إلى منبر الزعامة العالمية. ونقرأ كمثال على لسان الروائي الأمريكي هيرمان ميلفيل «١٨١٩–١٨٩١م»: «نحن رواد العالم وطلائعه، اختارنا الرب .. والإنسانية تنتظر من جنسنا الكثير .. بات لزامًا على

أكثر الأمم أن تحتل المؤخرة .. نحن الطليعة ننتقل إلى البرية لنقدم ما لم يقدمه الأوائل ..»

وتشكلت نوادٍ من المفكرين الساعين للوفاء بمتطلبات المرحلة وتقديم أيديولوجيا أو قناع فكري للرسالة الأمريكية إلى العالم. ولعل أبرز هذه النوادي ما عُرف باسم النادي الميتافيزيقي «١٨٧١–١٨٧٤م». ضم النادي عددًا من أهم أعلام الفكر الفلسفي الأمريكي الجديد. نذكر من بينهم أولًا «جون فايسك» المؤرخ الذي عبَّر عن الحلم الأمريكي العظيم في قصة خيالية؛ إذ حدثنا عن رؤيته ورؤياه للمجتمع الأمريكي العظيم الذي يمتد في تواضع من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي، بل ويتجاوز هذه الحدود إلى ما بين الأفلاك.

ونذكر أيضًا «شارلس بيرس» الفيلسوف وعالم المنطق بامتياز. ولكن الذي يعنينا هنا دوره في تيسير الأداة الفكرية لهيمنة الدولة، وتبرير كل الأساليب بما في ذلك

القهر والتعذيب لكفالة الهيمنة تحت عنوان «تثبيت إرادة الاعتقاد»؛ إذ قال: «إرادة الدولة هي التي تصوغ الاعتقاد لدى الناس وتثبته في الأذهان بما تملكه من قوة وسلطان ..» ثم يقول: «ولنجعل كل من ينبذون الاعتقاد الرسمي الأمريكي يلزمون جانب الصمت في هلع .. ولنُجرِ تحريات وتحقيقات عن طريق تفكير المشتبه فيهم .. ولنوقع عليهم العقوبات .. أو لنبدأ مذبحة عامة لكل من لم يفكر على النحو الذي أرادته الدولة (الأمريكية طبعًا!)» (شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر، ص١٢٦). وإذا قلنا الدولة الأمريكية وأبدلنا الناس بالمجتمعات الدولية سوف يتضح المعنى والنزوع إلى الهيمنة.

وأرجو من القارئ أن يتذكر كلمات «بيرس» إذ سنعود إليها عند الإشارة إلى تأزم الفكر والمجتمع والشعور بأن فكر «بيرس» طوق النجاة لدفع الأخطار.

النهاية

ولكن هل انتهى القرن الأمريكي ومتى؟ أم أن العالم بصدد قرن أمريكي ثانٍ على نحو ما يأمل اليمين الأمريكي؟ الإجابة ليست فيما يأمل فيه أو يريده الأمريكيون يمينيين أو يساريين، بيضًا أو سودًا. والإجابة أيضًا ليست فقط فيما يُرجى داخل الولايات المتحدة حصرًا بل وحسب منهج البحث الكوكبي فإننا نسأل عن عاملَين: ماذا يجري داخل أمريكا؟ وماذا يجري في العالم؟ وما هي المؤشرات والمظاهر والوقائع القائمة والمحتملة في ضوء علاقات الصراع أو التناقض؟ إن العوامل المتفاعلة والحاسمة ليست الداخلية فقط بل الكوكبية .. وليدة بنية ووظيفة النطاق الكوكبي ذاته والذي تحاول الولايات المتحدة الآن، باعتبارها القطب الأوحد، أن تستأثر به كقوة فاعلة، حفاظًا على زعامتها. ولكن مثل هذا النهج يصادف هوًى في نفس القوى القائدة ومن ثم يحمِّلها ما فوق طاقتها فيكون الهاوية.

منذ انتصاف القرن العشرين بدت الولايات المتحدة أكثر قلقًا وحديثًا عن «المستقبل» على عكس الحال قبل جيلين. اقترن الحديث ليس بالآمال العراض على نحو ما كان الحال بعد الحرب الأهلية بل اقترن بهواجس ونُذر الخوف على المستقبل. اعتلت الولايات المتحدة ذروة الهيمنة سياسيًّا وثقافيًّا وإعلاميًّا مع نهاية الحرب العالمية. وظهر هنا نقيضها متمثلًا ليس في نهاية عصر الاستعمار الأوروبي فقط بل وفي بداية صعود بلدان الشرق الأقصى في محاولة لاستعادة ثقافتها، حضارتها، ذاتها، مكانتها في التاريخ وعلى الساحة العالمية كقوى إنتاجية فاعلة ومؤثرة. وبدأ الصراع وبدأت معالم الهزيمة مع فيتنام إعلانًا يؤكد انتصار الشعوب؛ ثم صحوة التنين الأكبر-الصين .. وامتدت الصراعات، وتواترت التدخلات العسكرية الأمريكية لإكراه الوضع العالمي على البقاء حيث تريد هي له.

وجدير بالذكر هنا أن «بول كينيدي» في كتابه «الإعداد للقرن ٢١» يحدثنا عن صورة مناظرة حتى لا تخدعنا ظواهر الأحداث ومظاهر القوة. يقول: «منذ مائة عام ساد بريطانيا حوار عن المستقبل بينما هي القوة الأعظم ..» ودار الحديث عن الاستعداد للقرن العشرين وعن القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. وكانت من بين مشكلاتها آنذاك «شأن الولايات المتحدة الآن» أولويات الإنفاق: هل هي القوة العسكرية لفرض الهيمنة؟ أم في الداخل وتحسين الأحوال المعيشية، وعلى النظام التعليمي العام، وعن كفاءة الصناعة، وعن معالجة الفقر ومستويات الاستثمار، ونقص المهندسين والعلميين وغلبة خريجي الكليات النظرية مثل المحامين. ويشير بول كينيدي في موضع آخر: «الولايات المتحدة الآن هي الأقوى عسكريًّا وثقافيًّا في الجو والبر والبحر وهي البلد الوحيد الذي تمتد قبضته إلى أقاصي الأرض» Global Reach ولنتذكر هنا مدلول الكوكبية أو

العولمة في العقل الأمريكي. ويستطرد قائلًا: ولكن تكاليف الدفاع تسبب قدرًا كبيرًا من الخسارة الاقتصادية.

ويمثل هذا امتدادًا وتطويرًا لحديثه عن أسباب صعود وسقوط القوى العظمى في كتابه الذي يحمل هذا العنوان؛ إذ يرى أن الولايات المتحدة في سبيل الالتزام بعقيدة أو عقدة التفوق والاستعلاء والزعامة العالمية وبسط قوتها العسكرية باتساع نطاق يتجاوز كثيرًا قدراتها وطاقتها الاقتصادية. ويقرر أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة عن إمكانياتها الاقتصادية فإنها تأخذ طريقها إلى السقوط والاضمحلال. وإن خروج الولايات المتحدة بكامل قواتها وطاقاتها الحربية إلى أقاصي الأرض والبحار والمحيطات لإخضاع هذا البلد أو ذاك وإلزام الجميع بالطاعة والصمت إنما هو دليل على رفض الخارج لها وتحميلها أعباء اقتصادية تفوق قدرتها على استمرار تحمل عبء الزعامة العالمية.

إن عقدة العظمة والاستعلاء الأمريكية تجعل من الصعب نفسيًّا وعقليًّا قبول الأمريكي العام، ناهيك عن جنس الأبيض المسئول، حقائق التاريخ والتغيير أو قبول أحداث الواقع ومطالبة الآخر بالتكافؤ والمساواة والندية في حق البقاء والتقدم. ويفضي مثل هذا الوضع بالمريض المصاب بحالة البارانويا — أي جنون العظمة — إلى تخطئة العالم-الواقع ومن ثم ترى الولايات المتحدة الآن أن رسالتها تفرض عليها الآن وفي ضوء الأحداث تصحيح الوضع بما يتسق مع عقيدتها أو عُقدَتها. ويتسق هذا مع ما قاله شارلس كروتامير في مقال له بعنوان «قرن أمريكي ثانٍ» في ٢٠ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٩م إذ يقول:

إذا كان القرن العشرون هو القرن الأمريكي فإن تسعينيات هذا القرن شهدت تظاهرات استعراضية للقوة الأمريكية الطاغية في الخليج وكوسوفو (ونضيف أفغانستان والعراق وسوريا الآن). وهذه

هي قمة تحلل أمريكا. لقد كان الاتحاد السوفيتي قوة عظمى عسكريًّا ولكن قوته لم تحمِه من الانهيار أو التراجع. ومنذ قرنين كانت فرنسا القوة العظمى بقيادة نابليون ولكن تحالفت روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا لهزيمتها. بيد أن الوضع الآن مختلف من حيث عدم وجود عناصر قوية لإقامة تحالف قوي مناهض. فضلًا عن الردع النووي، ولكن هناك تحالف على طريق النمو.

ونحن نرى أن نهاية القرن الأمريكي، وبداية النهاية، تزامنت في منتصف القرن العشرين مع بداية حقبة نهاية الاستعمار، ونشوء ظرف كوني جديد خلق سياقًا عالميًّا مغايرًا. ونلحظ هنا مسار النقيضين معًا؛ بدايات الصعود مع بوادر الانحسار على المستويين المحلي والعالمي، والوعي بذلك أيضًا على المستويين الشعوري وما تحت الشعور وهو ما تجسد في الفكر الأمريكي العالمي.

بدأ هاجس الخوف من المستقبل وعليه من خلال كثرة الحديث عن المستقبل بشأن بريطانيا في سبعينيات القرن الـ ١٩، وجاء هذا الحديث المتواتر رد فعل لما يلي، كما استلزم رد فعل مناوئًا من أمريكا:

- **صعود البلدان المستعمرة سابقًا وإصرارها على إحياء ثقافتها وبناء نهضتها وهو ما تعارض مع أطماع وأحلام الولايات المتحدة في وراثة مستعمرات القارة الأوروبية. وخاضت الولايات المتحدة معارك حربية ساخنة أو معارك سياسية ضد الدول أو الشعوب التي أصرَّت على انتزاع حقها واستقلالها مثل فيتنام وكوريا ج. والصين.**

- **ثورات الطلاب والشباب واليسار الجديد في الستينيات داخل أوروبا والولايات المتحدة. واتسع نطاق حركات الاحتجاج ضد قهر السلطات والاحتكارات،**

وضد بطش الآلة وميكانيكية الحياة، وضياع القيم الإنسانية وسقوط الحرية الفردية التي وصفها فلاسفة السلطة آنذاك، ومن بينهم «سكينر»، بأنها وهم. ومن ثم بداية سقوط الحلم الأمريكي أو زوال الغشاوة عن أعين الشباب مع الإحساس بانهيار المُثل العُليا للمجتمع الأمريكي العظيم. الحلم الذي لم يتحقق.

- **ظهور نزعات انفصالية ويسارية وفوضوية وسط الأقليات خاصة السود وكذلك أقليات الهنود الأمريكيين.**

- **الحركة العمالية والشبابية في الغرب تتمرد ضد قيادات السلطة التقليدية. وبلغت الحركة ذروتها عندما نشأ في أمريكا تحالف العمل عام ١٩٦٨م الذي يدعم**

الاتجاهات التقدمية في الحركة العمالية والمطالبة بالتغيير.

- **شباب اليسار الجديد في الولايات المتحدة يصدر بيانًا يتهم فيه نظام وسلطات المجتمع الأمريكي جاء فيه إريك فرم؟ الهرب من الحرية: «نحن نتهم المجتمع الراهن بأنه أسير إطار عقل فاسد شرير. إطار عقل يتسامح من الظلم وبلادة الحس والافتقار إلى الصدق والإنسانية. ونحن نتهم المجتمع مثلما نتهم مشروعات الأعمال والسلطة والحكومية والأوساط الأكاديمية المسئولة بأن ليس لهم جميعًا من هدف أسمى من الحفاظ على الوضع القائم الذي يقصر كثيرًا دون الوعد الأمريكي».**

- **بعد الحرب العالمية الثانية، وتولد هاجس الخوف من**

المستقبل، وإزاء هذه التحولات ظهرت المكارثية والإعدام على الكرسي الكهربائي ضد العلماء والمفكرين ومن تُسول لهم أنفسهم المعارضة.

- **في هذا المناخ منذ الخمسينيات بدأ الشعور في أوساط مفكري السلطة بأن نفوذ الفلسفة البرجماتية تدهور. وهنا تعالت صيحة «العودة إلى بيرس ..» ونذكر هنا رأي بيرس الذي أسلفناه في الكيفية التي تُحكم بها السلطة قبضتها وتُثبت عقيدتها بين الناس .. وظهرت اتجاهات تروج لمقولة انتهاء عصر الأيديولوجيا، والمقصود هنا تفريغ الرءوس من الفكر الاجتماعي المناهض.**

- **وبعد الحرب العالمية الثانية سطع نجم بورهوس فريدريك سكينر نبي فلسفة التربية**

وتكنولوجيا السلوك الاجتماعي وخليفة بيرس في تثبيت عقيدة الدولة. ونراه يقدم فكره لرجال السلطة ـــ أو للدولة ـــ ويقول كمثال ما يصدق في رأيه محليًّا وعالميًّا:

- **الأقوى هو الغالب وصاحب الحق والحرية.**
- **البقاء للأصلح؛ أي للأقوى .. هذا هو قانون الطبيعة وهي طبيعة حمراء الظلف والناب.**
- **ويبشر أو يبرر هيمنة الثقافة الأمريكية إذ يقول: «إذا كان الإنسان قد خرج من الصراع وهو سيد الأنواع، فلماذا لا**

نتطلع إلى سلالة بشرية تكون سيدة السلالات (طبعًا يقصد هنا الجنس الأبيض الأنجلوساكسوني). وإذا كانت الثقافة تطورت بعملية مماثلة فلماذا لا نتطلع إلى ثقافة سيدة الثقافات؟»

- **ويُصدر كتابًا يوجز عنوانه موقفه وموقعه من الأيديولوجيات المدافعة عن الحريات والكرامة؛ إذ العنوان «بعيدًا عن الحرية والكرامة لأنهما وهم».**

ومضت السنون بعد الحرب العالمية الثانية تخللتها بعض الانتصارات السيادية

الأمريكية ضد حركات الثقافة المناهضة، وتخللتها استعراضات عضلية عسكرية ضد البلدان العاصية. ولكن لم يحُل هذا دون اعتمال وتخمُّر عوامل سلبية أخرى تنذر بتعقد الأوضاع في نظر السلطات الأمريكية. وأضحت الولايات المتحدة تعاني من مشكلات على الصعيدين المحلي والعالمي. ما بين صراعات اقتصادية وثقافية وسياسية بين أوروبا القارة وبين الولايات المتحدة الأمريكية وما بين منافسة قائمة أو محتملة ومنذرة بين بلدان آسيا (اليابان، الصين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، وغيرها). ونذكر هنا ما قاله وزير الثقافة الفرنسي عام ١٩٩٩م عن الغزو الثقافي الأمريكي إذ وصف ديزني لاند باريس بأنها «مفاعل تشيرنوبل الثقافي». ونذكر أيضًا ما صرحت به مارجريت تاتشر عن احتمالات نمو الاقتصاد الياباني: «إنها لكارثة حقيقية، إذا ما نما الاقتصاد الأمريكي، كما تنبأ له البعض، على نحو أبطأ من الاقتصاد الياباني في التسعينيات؛ إذ

سيؤدي هذا إلى تحول الميزان من واشنطن إلى طوكيو.» «بول كينيدي، الإعداد للقرن ٢١ ص٢٩٧».

- **بدأت تتجمع عناصر معارضة عالمية مستقبلية للولايات المتحدة من ذلك:**

  - **(أ)**

الاتفاقات بين روسيا والصين.

  - **(ب)**

محاولة اليابان والصين إنشاء صندوق نقد دولي موازٍ لصندوق النقد الذي تهيمن عليه أمريكا.

  - **(جـ)**

الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ١٩٩٩م أعلن عن تشكيل قوة «الردع السريع» قوامها ٦٠٠٠٠ جندي تحت قيادة

أوروبية خالصة. إنها بذرة جيش أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة.

- **وتراكمت وتفاقمت مشكلات الداخل التي يعددها علماء ومفكرون أمريكيون وأوروبيون من بينهم «بول كينيدي»، و«جون جراي» وغيرهما. بل ونقرؤها بين ثنايا أسطر كلمات «نيوت جنجريتش» اليميني و«صمويل هنتنجتون»؛ إذ يُدين هذان الأخيران التعددية الثقافية التي ستجعل من الولايات المتحدة الأمم المتحدة. وتعيش أمريكا بالفعل حربًا ضد التعددية الثقافية وهي حرب أهلية طويلة المدى.**

- **الركود الاقتصادي وشبح البطالة الذي يتهدد أبناء الطبقة الوسطى الآخذة في التآكل.**

- **التفكك الأسري وانخفاض الدخول باطراد كما يوضح جراي وكينيدي.**
- **السياسة الضريبية والمالية ستفضي إلى قيام نظام في الولايات المتحدة أساسه الريع والعيش على الكوبونات.**
- **انعدام الأمن الاقتصادي؛ إذ لم تعد الولايات المتحدة، كما يقول جراي، المجتمع النموذجي بل يسودها قلق سيفرز ويبرز عداوات قديمة تمزق المجتمع وتتفاقم معها المخاطر الاقتصادية والشخصية. مثال ذلك:**

إجمالي العجز الفيدرالي	
إجمالي الدين القولي	

إجمالي العجز الفيدرالي	
إجمالي الدين القولي	

- **وفي مطلع القرن الواحد والعشرين أزمات اقتصادية متوالية وعجز مالي أدى إلى شلل الإدارة.**

- **إضافة إلى قوة وعمق الحركات الأصولية أو الدينية المتطرفة منذ أوائل القرن العشرين. وتشرذم المجتمع الأمريكي إلى جماعات انتشرت هنا وهناك تتحدث عن الفناء أو الانتساب إلى عقائد قديمة أو أساطير واتجه بعضهم إلى العنف يصفي به حساباته مع المجتمع ويفرغ طاقاته المكبوتة الغاضبة .. وتدفع بعضهم إلى الانتحار الفردي أو الجماعي.**

- **مشكلات التعليم؛ إذ تعاني الولايات المتحدة؛ قياسًا لمهام السباق والتنافس على مستوى حضارة العصر، نقصًا في الفنيين والعلماء المتخصصين. ونذكر هنا ما قالته «ماري لاو جود» في خطاب تسلُّمها ميدالية بريستلي عام ١٩٩٧م وتحت عنوان «هل من قرن أمريكي ثانٍ؟» تقول: «نحن اليوم في منافسة ليس فقط مع البلدان الصناعية المتقدمة مثل ألمانيا واليابان، بل وأيضًا مع منافسين جدد مثل الصين وماليزيا وكوريا وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .. والجميع يصارع من أجل حصة في السوق الكوكبية.» (ولنتذكر هنا بين قوسين أن هذه هي منطقة الحرب ضد أفغانستان والعراق وإيران وغيرها والهيمنة الأمريكية الجديدة).**

وتضيف قائلة: «يسود المدن الصغرى بوجه خاص إيمان ضعيف بإمكانية الحراك الصاعد. ويتجلى هذا في انتشار العقاقير المخدرة والجريمة والانتحار ونشاهد أيضًا مشكلات كبرى في العلاقات العنصرية بين السلالات وردود أفعال معادية ضد المهاجرين.»

«ونعاني أيضًا أزمة في الأخلاق تغشى جميع قطاعات المجتمع في الصناعة والحكومة والجيش والصحافة والتعليم بل وفي مؤسساتنا الدينية .. وأضحت آداب السلوك سلعة نادرة.»

وتمضي قائلة: «تحتل الولايات المتحدة الآن المرتبة ٢٧ بين بلدان العالم من حيث ملاءمة النظام السياسي للتحديات الاقتصادية الراهنة، والمرتبة ٤٩ من حيث ملاءمة قوانين المسئولية عن المنتج.» ثم تضيف قائلة: «تتمثل أسوأ مظاهر حياتنا الثقافية في نقص القوى العاملة الناجحة. إننا نحتل المرتبة ٣٣ من حيث كفاية المهندسين المؤهلين الأكفاء،

والمرتبة ٣٢ من حيث القدرة على جذب المواهب الشابة إلى الهندسة. ومدارسنا ومعاهدنا الهندسية تضم أكثر من ٥٠ بالمائة من هيئات التدريس التي يشغلها أجانب ليسوا مواطنين أمريكيين. وإن أي بلد لن يكون زعيمًا تقانيًّا في الاقتصاد العالمي في القرن ٢١ ما لم يستطع أن يملأ غالبية المقاعد التعليمية بدارسين وباحثين من أبنائه. ويوجد الآن ١٩٠٠٠ وظيفة شاغرة في الثقافة المعلوماتية تبحث عمن يشغلها بسبب نقص العاملين المؤهلين.»

وتستطرد قائلة: «على الرغم من جهود الإصلاح في ضوء تقرير «أمة في خطر» لعام ١٩٨٣م إلا أننا لم نحقق سوى نجاح محدود ووجدنا حواجز لا سبيل إلى تجاوزها. من ذلك أن واحدًا من كل خمسة ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر يعيش في كنف أسرة دخلها دون خط الفقر. وتزيد النسبة إلى ٢ من كل خمسة بين الأفارقة وذوي الأصول الإسبانية.»

- **وتواجه الولايات المتحدة مشكلة ديموجرافية «سكانية» آخذة في التفاقم الخطر من وجهة نظر الجنس الأبيض؛ إذ يقرر جون جراي أنه خلال جيل واحد تقريبًا سيكون بين قاطني الولايات المتحدة ما يشبه الأغلبية من الآسيويين والسود وذوي الأصل الإسباني، وستنخفض نسبة البيض غير المنحدرين من أصل إسباني من ٧٣,١ في المائة من مجموع السكان عام ١٩٩٦م إلى ٥٢,٨ في المائة.**

- **ويقترن بهذا تفاقم الصراع العرقي والثقافي والسياسي والحاجة إلى تغيير هيكل العلاقات وثقافة المجتمع.**

- **في مواجهة أخطار التفكك والركود الاقتصادي تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة**

إيداع مئات الآلاف في السجون، كما يقول جون جراي، كبديل عن الضوابط التي تفرضها المجتمعات المحلية، وهي الضوابط التي قضت عليها «السوق الحرة» المتحررة من الضوابط. ويروي بول كينيدي مقولة معلق تلفزيوني يوجز بها مظاهر الأزمة الاقتصادية فيما يلي:

- **أضعفنا أنفسنا بسبب طريقتنا في ممارسة السياسة وإدارة الاعمال وسياستنا في تعليم الأطفال ورعاية المسنين وادخار أموالنا وحماية بيئتنا وإدارة حكومتنا. والنتيجة:**

  - **(أ)**

يمثل استهلاك العقاقير المخدرة في الولايات المتحدة أعلى نسبة بالقياس إلى أي بلد من بلدان العالم المتقدم.

- **(ب)**

ارتفاع نسبة الجريمة والجريمة المسلحة بصورة مذهلة ٦٠ مليون مسدس في أيدي الناس، ١٢٠ مليون بندقية، و١٩٠٠٠ قتيل بالسلاح سنويًا.

- **(جـ)**

معدل الانتحار يعادل خمس مرات مثيله في بلدان الغرب.

ويذكر جون جراي في كتابه الفجر الكاذب أنه:

- **حتى عام ١٩٩٣م كان معدل القتل بين الذكور في الولايات المتحدة ١٢,٤ في كل مائة ألف مقابل ١,٦ في الاتحاد الأوروبي وأقل من واحد صحيح في اليابان، الاغتصاب ١,٥ من كل مائة ألف في اليابان مقابل ٤٢,٨ في الولايات المتحدة. السرقة ١,٧٥ من كل مائة ألف**

في اليابان مقابل ٥٥,٨ في الولايات المتحدة. السجناء حوالي ٢ مليون، وثلاثة أمثال هذا العدد تحت المراقبة والاشتباه.

- **وأن أكثر من ١٠٠٠ من بين كل ١٠٠٠٠٠ من السود الذكور داخل السجون.**

- **وبحلول عام ١٩٩٧م كان هناك واحد من بين كل خمسين أمريكيًا بالغًا محتجز وراء القضبان، وواحد من كل عشرين تحت المراقبة، وواحد من كل سبعة من الرجال السود أودع يومًا السجن.**

- **ويعلق جون جراي قائلًا:**

- **يحدث هذا بينما ينسحب أثرياء الامريكيين إلى مواقع وساحات ذات أسوار وبوابات إلكترونية**

وحراسات خاصة. وهكذا تحولت النخبة إلى جماعات مغلقة على ذاتها ومنعزلة محاطة بالأسوار مما جعل الولايات المتحدة دولة أشد انقسامًا بكثير من بلدان أمريكا اللاتينية.

- ولكن ماذا يعني نهاية القرن الأمريكي في ضوء ما سبق: الانهيار أم الانحسار؟ وما الذي نريده للولايات المتحدة الأمريكية وما نريده منها في سياق عالمي شبكي؟ أو كيف ستحل التناقض أو أزمة التناقض بين محاولات بسط قواتها العسكرية على امتداد الكرة الأرضية لفرض زعامتها قسرًا في عالم متغير وبين ما يشكله هذا من عبء اقتصادي يفوق طاقتها وعاجزة عن

استمرار تمويله مما يسبب لها أزمة ضارية في الداخل؟

- **هذه هي المعضلة الحقيقية التي تواجه الولايات المتحدة والجنس الأنجلوساكسوني الحاكم .. الاعتراف بالواقع والتخلي عن الأيديولوجية العنصرية وعن عقدة الاستعلاء ووهم الزعامة الأبدية ضمانًا للتكيف مع الظرف الكوني الجديد واطراد البقاء الفاعل. وهنا لن يكون مصير الولايات المتحدة مثل مصير روما التي انهارت، بل سيكون شأن بريطانيا التي انحسر سلطانها وظلت مجتمعًا متقدمًا فاعلًا ومؤثرًا ومنتجًا للعلم والثقافة شأن فرنسا وألمانيا واليابان .. أطراف على مستوى الندية والكفاءة. إننا نريد الولايات المتحدة أرض الإنجازات العلمية**

وليست موطن الصراعات العرقية أو منصة الانطلاق العدواني ضد شعوب وبلدان اخرى.

- **إن إنقاذ الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين يتمثل في أن تصبح أمة أمريكية جديدة من حيث العلاقات الندية والكفؤ بينها وبين الدول تأسيسًا على تنوير جديد يتجاوز السوق الحرة العالمية المتحررة من الضوابط لصالح الشركات العملاقة وعلى حساب شعوب أخرى. ويتمثل أيضًا في توفير مئات البلايين من الدولارات التي تشكل عبء تكاليف قواتها المسلحة فيما وراء البحار لضمان وهم الزعامة وعلى حساب رفاهة الشعب الأمريكي. ومن ثم نريد تخصيص هذه الموارد للداخل ولتعزيز القدرة**

التنافسية في العالم والثقافة ورفع مستوى المعيشة. ويتمثل أيضًا في النهوض بالتعليم وهو قضية محورية تشغل المفكرين الأمريكيين وتعثرت الجهود لحلها. ونريد للولايات المتحدة أن تكون بحقّ أمةً ديمقراطية حرة متعددة الأعراق والثقافات وكذا في علاقاتها بين الدول، وليست كما يريد لها نيوت جنجريتش أو صمويل هنتنجتون وأمثالها. ونريد منا رؤية مغايرة للذات وللعالم والإنسانية وبدلًا من أن نرى الأمريكي المتوسط يعرف أن خارطة أمريكا الشمالية هي العالم وما عداها البقية أو الآخر يعرف أن العالم كرة مستديرة متماثلة. وبدلًا من أن يتعلم الجنس الأبيض أنه هو الحضارة والعقل والإبداع، يعرف على أساس علمي تاريخ الحضارات

وتنوعها وتفاعلها وأسباب
تعثرها واستعباد الإنسان لأخيه
الإنسان كخطيئة كبرى. نريد
فكرًا جديدًا يؤكد ما هو مشترك
بين الإنسانية، وفلسفة ذات
وجه إنساني ونزوع نقدي
ويؤكد الإرادة الجمعية، وأن
المنفعة حق للإنسانية الفاعلة
وليس لجنس أو عرْف أو لون
دون آخر. مواطنة كوكبية في
عصر العولمة على أساس الفعل
الاجتماعي النشط والشعور
بالآخر وبحقه في التقدم .. هنا
ستكون الولايات المتحدة قوة
متقدمة بفضل رصيدها من
إنجازات علمية وتقانية
وستكون قوة قادرة على
التفاعل مع القوى العريضة
للتغيير العالمي. وهنا أيضًا
سيكون العصر ليس عصر
السلم الأمريكي بل السلم
الإنساني الكوكبي، عصر متعدد

الأقطاب في إطار محيط العقلانية.

جديد

Ahmedyassin90 ©

هل انتهى القرن الأمريكي؟

تصوير

أحمد ياسين

نقله إلى العربية

محمد إبراهيم العبدالله

جوزيف ناي

العبيكان

هل انتهى القرن الأمريكي؟ جوزيف ناي العبيكان

تصوير
أحمد ياسين

هل انتهى القرن الأمريكي

هل انتهى القرن الأمريكي

جوزيف س. ناي

نقله إلى العربية

محمد إبراهيم العبدالله

تصوير

أحمد ياسين

العبيكان
Obeikan

تصوير

أحمد ياسين

@Ahmedyassin90

Original Title
Is the American Century Over

Author:
Joseph S. Nye Jr.
Copyright © Joseph S. Nye Jr. 2015
ISBN-10: 0745690076
ISBN-13: 978-0745690070

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition
Published by Polity Press, Cambridge (U.K.)
Polity Press, Malden, (U.S.A)

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع مطابع بوليتي، مالدين، الولايات المتحدة.

© العبيكان Obeikan 2015 – 1436

ح شركة العبيكان للتعليم، 1436هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جوزيف س. ناي

هل انتهى القرن الأمريكي. / جوزيف ناي؛ محمد إبراهيم العبدالله.

- الرياض 1436هـ

128 ص؛ 14 × 21 سم

ردمك: 0 - 856 - 503 - 603 - 978

1 - الولايات المتحدة - السياسة العسكرية 2 - الولايات المتحدة - العلاقات الخارجية

أ. العبدالله، محمد إبراهيم (مترجم) ب - العنوان

ديوي: 327,73 رقم الإيداع: 9273 / 1436

الطبعة العربية الأولى 1437هـ - 2016م

الناشر العبيكان Obeikan للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت
www.obeikanpublishing.com

متجر العبيكان Obeikan على أبل
http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان Obeikan
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: 4808654 - فاكس: 4889023 ص.ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: ظهور القرن الأمريكي	7
الفصل الثاني: هل هو انحدار أمريكي؟	21
الفصل الثالث: المنافسون والانحدار النسبي	27
الفصل الرابع: صعود الصين	47
الفصل الخامس: الانحدار المطلق: هل تشبه أمريكا روما؟	69
الفصل السادس: تحولات القوة والتعقيد الكوني	89
الخلاصة	105
ملاحظات	117

تصوير أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الأول
ظهور القرن الأمريكي

1

هل انتهى القرن الأمريكي؟

يبدو أن كثيرين يعتقدون ذلك؛ فقد أظهرت استطلاعات الرأي في السنوات الأخيرة أن المستطلَعين في 15 بلدًا من بين 22 بلدًا يعتقدون بأن الصين سوف تحتل، أو أنها احتلت فعلًا، موقع الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى في العالم. وتوصل استطلاع أجراه معهد بيو «Pew في عام 2014م إلى أن 28% فقط من الأمريكيين يعتقدون بأن بلادهم (تقف فوق الجميع)، مقابل 38% قالوا ذلك في العام 2011م. ومع ذلك، ويمكن أن يقال هنا مثلما قال الروائي الأمريكي مارك توين مازحًا: «لقد بولغ كثيرًا في التقارير التي تحدثت عن وفاتي».

بعد الاستقلال الأمريكي في القرن الثامن عشر، أعرب السياسي البريطاني هوراس وولبول عن أسفه لأن بريطانيا قد تقلصت إلى مساحة جزيرة سردينيا. وفي الحقيقة فإن بريطانيا كانت على وشك التحول من خلال الثورة الصناعية التي دشّنت قرنها الثاني بصفتها قوة عظمى.

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تساءل خبير اقتصادي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: إذا كانت الإمبراطورية البريطانية قد استمرت قرنين؛ «فلماذا بدأنا بالانحدار بعد نحو 50 سنة؟»[1]. في عشية انهيار الاتحاد السوفييتي الذي ترك الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، قارنت الكتب الأكثر مبيعًا وضع الولايات المتحدة بانهيار إسبانيا في عهد الملك فيليب الثاني في القرن السادس عشر، وبعدما أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطب، توقع خبير سياسي بارز أن يكون انهيار الولايات المتحدة سريعًا[2]. وبهذه الأمثلة التحذيرية، علينا أن نتحلى بالتواضع ونحن نحاول الإجابة عن عنوان هذا الكتاب.

متى بدأ القرن؟

بداية؛ لا بد من أن نوضح ما نعنيه (بالقرن الأمريكي)، ومتى بدأ؟

التاريخ الممكن هو نهاية القرن التاسع عشر، حين أصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية في العالم؛ فمع بداية القرن العشرين، بدأت الولايات المتحدة تستأثر بربع الاقتصاد العالمي تقريبًا، وظل هذا حتى عشية الحرب العالمية الثانية[3]؛ ذلك لأن الحرب دمرت كل الاقتصادات الرئيسة، لكنها قوَّت في الوقت ذاته الاقتصاد الأمريكي، فأصبحت الولايات المتحدة تمثل نصف الاقتصاد العالمي تقريبًا بعد الحرب مباشرة.

وبالتدريج، ومع تعافي بعض الاقتصادات الأخرى وتناميها نتيجة السياسات الأمريكية، عادت الحصة الأمريكية غير الطبيعية إلى ما كانت عليه في مرحلة ما قبل الحرب؛ لتشكل ربع الاقتصاد العالمي، واستمرت

هكذا حتى نهاية القرن، لكن هذه (العودة إلى الحصة الطبيعية) كانت تعني انحدار حصة أمريكا في الاقتصاد العالمي بين عامي 1945 و1970، وهو ما أدى إلى إدراك تراجع الدور الأمريكي.

إذا كان لأحد أن يعرِّف القرن الأمريكي من حيث البلد الأكبر اقتصادًا في العالم، فإن القرن الأمريكي سيصادف تقريبًا القرن العشرين، وقد وصل إلى أوجه في منتصف القرن، وسينتهي في العقد القادم أو ما حوله، حينما تتخطى الصين- كما يتوقع المحللون- الولايات المتحدة؛ لكونها الاقتصاد الأكبر عالميًا. وباستخدام مصطلح معدل يسمى (تعادل القوة الشرائية)، تعتقد وحدة من البنك الدولي بأن الصين سبق أن تجاوزت الولايات المتحدة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)[4]. ثمة توقعات أخرى تقيس الاقتصادات بحسب معدل صرف العملات، تشير إلى أن الصين ستكون أضخم اقتصاد عالمي خلال عقد، فهل هذا يعني أننا سنشهد نهاية القرن الأمريكي؟

ليس هذا بالضرورة؛ فالقوة هي المقدرة على التأثير في الآخرين، وأن تحصل على النتائج التي تريدها، وثمة طرق ثلاثة لتنجز هذا: بالإكراه (العصا)، بالمال (الجزرة)، وبالجذب والإقناع. العصا والجزرة صورة من صور القوة الصلبة، أما الجذب والإقناع فتسمى القوة الناعمة. تعد كل أبعاد القوة هذه مهمةً، ولهذا السبب لا يمكن أن نعتمد على القوة الاقتصادية وحدها لتعريف القرن الأمريكي؛ فعلى سبيل المثال حينما أصبحت الولايات المتحدة الاقتصاد الأكبر في نهاية القرن التاسع عشر، لم يُنظر إليها على أنها المؤثر الأكبر في توازن القوى العالمية حتى استثمر الرئيسان تيودور روزفلت وودرو ويلسون بعضًا من هذه القوة الاقتصادية

في الموارد الحربية. علاوة على ذلك، فإن الدولة، وإن امتلكت موارد القوة الرئيسة، قد تكون فقيرة في قدرتها على تحويل القوة، مثل حال الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين، حينما استحوذت على أعظم اقتصاد واتبعت السياسة الانعزالية؛ لهذا فلو أن الصين تخطت الولايات المتحدة في الناتج الاقتصادي الإجمالي فلن نشهد نهاية القرن الأمريكي آليًّا إذا ما أخذنا بالحسبان الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة، (وعلاوة على ذلك- كما سنرى لاحقًا- فإن الناتج المحلي الإجمالي هو جانب واحد من القوة الاقتصادية).

الطريقة الأكثر نفعًا في تعريف القرن الأمريكي وتحديده هي ألا يقتصِر على جهة موارد القوة وحدها؛ بل أن يشمل كذلك الطرائق التي استخدمت بها الولايات المتحدة هذه الموارد لتؤثر في ميزان القوة العالمي[5].

في القرن التاسع عشر استخدم الأمريكيون قوتهم الاقتصادية للتجارة مع بقية العالم، لكن دورهم كان صغيرًا في ميزان القوة العالمي. وبعد نصيحة جورج واشنطن بتجنب التورط في التحالفات، ومبدأ مونرو الذي يركِّز على نصف الكرة الغربي، كان للولايات المتحدة دور ثانوي في التوازن العالمي؛ فالولايات المتحدة لم تبقِ على جيش نظامي كبير، وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت القوى البحرية الأمريكية أصغر من تلك الموجودة في تشيلي، فالأمريكيون لم ينأوا بأنفسهم عن القوة العسكرية (تشهد على ذلك المكسيك والدول الأمريكية الأصلية)، لكن الانعزالية كانت تسم موقف الولايات المتحدة من القوى الأوروبية العظمى.

باختصار، في الحرب الأمريكية الإسبانية عام 1898م أخذت الولايات المتحدة من إسبانيا المتقهقرة مستعمراتها في كوبا وبورتوريكو والفلبين، لكن تلك المرحلة من الإمبريالية العالمية الرسمية كانت قصيرة. وفي الوقت الذي أنشأ فيه تيودور روزفلت البحرية الأمريكية وانخرط في الدبلوماسية العالمية ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تركز بشكل أساسي على نصف الكرة الغربي.

التغيُّر الكبير كان دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى، وقد ذكر مايكل لند (Michael Lind) مؤخرًا أنه: في عام 1914 بدأ القرن الأمريكي، وفي ذلك العام انتهى القرن الأمريكي؛ فالسياسة الخارجية لأمريكا في حالة انهيار، والاقتصاد الأمريكي لا يسير بشكل جيد، والديموقراطية الأمريكية محطمة، والأيام التي كان ينظر فيها إلى الولايات المتحدة على أنها أنموذج ناجح في السياسة الخارجية والحصافة والرأسمالية الديموقراطية، والديموقراطية الليبرالية، ربما ولَّت؛ فالقرن الأمريكي من 1914م حتى 2014م ذهب إلى غير رجعة[6].

بعيدًا عن المبالغة، في عام 1917م خرج الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون عن التقليد لأول مرة، وأرسل وحدات عسكرية لتقاتل في أوروبا، وعلاوة على ذلك، اقترح تأسيس عصبة الأمم لتنظيم أمن جماعي على قاعدة كونية، وبعد أن رفض مجلس الشيوخ عضوية أمريكا في هذه العصبة، ورجعت القوات إلى ثكناتها، رجعت أمريكا إلى وضعها (الطبيعي). ومع أنها كانت العامل الرئيس في ميزان القوى العالمي، فقد أصبحت الولايات المتحدة معزولة تمامًا في ثلاثينيات القرن العشرين، وبهذا سيكون أكثر دقة أن

نؤرخ للقرن الأمريكي بدخول فرانكلين روزفلت الحرب العالمية الثانية، وكان عليه في هذا السياق أن يقاوم الانعزالية، ويحث الأمريكان على المشاركة في الحرب، وحينها كتب هنري لوس ابن الآباء التبشيريين افتتاحيته الشهيرة في فبراير من عام 1941م عن القرن الأمريكي في مجلة (لايف)[7].

وبالقدر نفسه من الأهمية كانت قرارات هاري ترومان عقب توقف الحرب، وأدت إلى وجود عسكري أمريكي دائم في الخارج، وحينما كانت بريطانيا ضعيفة ولم تستطع دعم تركيا واليونان عام 1947م، جاءت الولايات المتحدة لتحل محلها، إذ استثمرت بقوة خطة مارشال عام 1948م، وأُسس حلف الناتو عام 1949م، وقاد تحالف الأمم المتحدة الذي قاتل في كوريا عام 1950م.

هذه الأحداث كانت جزءًا من سياسة الاحتواء، وقد رأى الدبلوماسي جورج كنَّان (وآخرون) أن في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خمس مناطق رئيسة ذات قوة وإنتاجية صناعية هي: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وأوروبا، واليابان، وكانت أمريكا تهتم بالتحالف مع ثلاث مناطق منها بوصفها وسيلة لاحتواء تنامي القوة السوفييتية، وهكذا فقد ضمنت الولايات المتحدة بقاء وحداتها العسكرية في أوروبا وكوريا واليابان، وفي أماكن أخرى، حتى يومنا هذا.

من عام 1945م إلى 1991م، وُصف ميزان القوة العالمي بأنه ثنائي القطبية، بقوتين عظميين تهيمنان على البقية، وكان للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حصص غير متساوية من مصادر القوة، ومجالات تحالف النفوذ والتنافس على المصالح في دول عدم الانحياز، وانشغل

العملاقان في سباق التسلح النووي، وموازنة كل منهما قوة الآخر؛ لكن بعد انهيار جدار برلين عام 1989م، وانهيار الاتحاد السوفييتي (لأسباب داخلية بشكل أساسي) عام 1991م، أصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة.

ومع أن المصطلح لم يكن موفقًا، إلا أن المنظرين في العلاقات الدولية أطلقوا عليه عالم (القطب الواحد)؛ وقد يقول بعضهم إن عام 1991م هو التاريخ الثالث المحتمل لبداية القرن الأمريكي؛ حينما أصبحت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على عرض قوتها العسكرية على مستوى العالم؛ فالقوة البحرية كانت تعادل في حجمها القوى البحرية السبع عشرة الأخرى، ولسلاح الجو الأمريكي تفوقه الواضح، واحتلت الولايات المتحدة موقع الريادة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني، وشكلت الموازنة العسكرية للولايات المتحدة نصف موازنات العالم مجتمعة؛ في مثل هذه الظروف يصعب على الدول الأخرى أن تشكل تحالفًا يمكن أن يعادل القوة العسكرية الأمريكية.

أساطير الهيمنة الأمريكية

ليس في التاريخ الحديث دولة لها مثل هذا التفوق العسكري الذي تملكه الولايات المتحدة، سماها بعض المحللين بـ(الهيمنة) الأمريكية، وقارنوها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر. وكثيرًا ما تسمع بأن الولايات المتحدة «تبدو كأنها تتبع خطوات بريطانيا العظمى، آخر هيمنة كونية»[8]، ومع أن هذا التناظر التاريخي شائع، لكنه مضلل.

في أثناء ما يسمى (السلام البريطاني)، لم تكن بريطانيا متفوقة كحال الولايات المتحدة اليوم؛ فقد كانت سياسة بريطانيا قائمة على أن تحافظ على سلاح البحرية عندها بحيث يساوي أسطولين مجتمعين، وكانت بريطانيا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وتحكم أكثر من ربع البشرية، وعلى الرغم من ذلك فثمة فوارق جوهرية بين موارد القوة النسبية لبريطانيا الإمبراطورية وأمريكا المعاصرة.

بحلول الحرب العالمية الأولى، صُنفت بريطانيا القوة الرابعة بين القوى العظمى في حصتها من الأفراد العسكريين، والرابعة في الناتج المحلي الإجمالي، والثالثة في الإنفاق العسكري[9]؛ فكلفة التسليح كانت تراوح بين 2,5 و4,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت تحكم الإمبراطورية في جزء كبير منها من خلال قوات محلية، فمن أصل 8,6 ملايين من القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى جاء الثلث تقريبًا من إمبراطورية ما وراء البحار[10].

ولكن مع صعود النزعات القومية أصبح من الصعب وعلى نحو متزايد أن تعلن لندن الحرب باسم الإمبراطورية، ثم مع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت حماية الإمبراطورية أكثر عبئًا من حماية شيء نفيس. وعلى الرغم من كل ما قيل من كلام فضفاض عن الإمبراطورية الأمريكية، تظل للولايات المتحدة درجات من الحرية أكثر من بريطانيا. وبينما واجهت بريطانيا جيرانًا أقوياء في ألمانيا وروسيا، فقد استفادت أمريكا من المحيطين ومن جوار ضعيف.

علاوة على ذلك، استخدم مصطلح (هيمنة) بطرائق مختلفة ومضطربة؛ فليس ثمة اتفاق عام على حجم التفاوت، وعلى أنواع موارد القوة التي تشكل (الهيمنة). فبعض الكتَّاب يستعملون كلمة (مهيمن) (hegemonic) بشكل تبادلي مع كلمة (إمبراطوري) (imperial)، لكن الإمبراطورية الرسمية ليست شرطًا للهيمنة، وآخرون يسمونها القدرة على (ترتيب النظام الدولي)، لكن يرون أن هذا قلما تجده[11]، ولا يزال آخرون يستخدمون المصطلح مرادفًا لـ (صدارة) (primacy)، أو الاستحواذ على معظم موارد الطاقة، ويشيرون إلى (هيمنة) بريطانيا في القرن التاسع عشر، مع أنها كانت تصنف الثالثة (بعد الولايات المتحدة وروسيا) في الناتج المحلي الإجمالي، والثالثة (بعد روسيا وفرنسا) في الإنفاق العسكري، حتى في أوج قوتها عام 1870م. ومع أنه كان لبريطانيا دور راجح في الشؤون البحرية، فإن قوتها لم تكن كذلك في ميادين أخرى. وبشكل مشابه، هؤلاء الذين يتحدثون عن هيمنة أمريكية بعد عام 1945م أخفقوا في ملاحظتهم؛ إذ إن القوة العسكرية الأمريكية كانت توازنها القوة السوفييتية لأكثر من أربعة عقود، فالأمريكيون لديهم قوة لا نظير لها في الاقتصاد العالمي، لكن أعمالهم العسكرية والسياسية كان يقيِّدها الاتحاد السوفييتي.

وصف بعض العلماء النظام في مرحلة ما بعد عام 1945م بأنه نظام هرمي تقوده أمريكا بخصائص ليبرالية، حيث أُعطيت الدول الضعيفة دخولًا مؤسساتيًا لتدريبات القوة الأمريكية، وقدمت الولايات المتحدة المرافق العامة، وعملت ضمن نظام فضفاض من مؤسسات وأحكام جمعية. يصفها جون إكنبيري فيقول: «قدمت الولايات المتحدة خدمات كونية: كالحماية الأمنية ودعم الأسواق المفتوحة، التي جعلت الدول الأخرى ترغب

في العمل مع أمريكا بدلًا من مقاومة تفوقها»[12]. ويشير بعض المحللين إلى أنه من المنطقي أن تكون بعض الدول مستفيدة من الحفاظ على هذا الإطار المؤسساتي، وإن انحدرت موارد القوة الأمريكية[13]. بهذا المعنى، يمكن للقرن الأمريكي أن يطيل من أمد الصدارة الأمريكية في موارد القوة. ويرى آخرون أن هذا النظام المؤسساتي الليبرالي المفتوح يسير اليوم إلى نهايته مع صعود قوى جديدة.

يشير النقاد إلى وجود كثير من الخيال المختلط بالواقع في أسطورة الهيمنة الأمريكية[14]؛ فالهيمنة ليست في الحقيقة نظامًا عالميًّا، ولكن مجموعة من الدول متقاربة في التفكير، تمثلت في المقام الأول في الأمريكيتين وفي أوروبا الغربية، ولم يكن لها دائمًا آثار حميدة على الدول غير الأعضاء.

ويلاحظ هنري كيسنجر أنه ليس صحيحًا أن النظام العالمي الكوني لم يكن موجودًا[15]، فما دام أن أكبر الدول في العالم- الصين والهند وإندونيسيا والكتلة السوفييتية- لم تكن أعضاء فيه، فإن النظام العالمي الأمريكي كان في الواقع أقل من نصف العالم. وعلى صعيد التوازن العسكري العالمي، لم تكن الولايات المتحدة القوة المهيمنة، وأما في الاقتصاد، فقد أنشأت الريادة الأمريكية مؤسسات ليبرالية ونظمًا وممارسات تحكمت في الاقتصاد العالمي، لكن بنصف العالم فقط، فمن ثم ربما نكون أكثر دقة إذا قلنا (نصف هيمنة).

العالم النرويجي جير لندستاد (Geir Lundestad) وصف مرة هذا النظام العالمي الأمريكي الجزئي بعد عام 1945م بأنه (إمبراطورية بالدعوة)، وأكد أنصاره أنه بتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف، والسماح

لـدول أخـرى بالدخول إلى سـلطانها، يكون الأمريكيون قد شـرعنوا النظام الليـبرالي الـذي قد يصد- مـن حيث المبـدأ- الانحدار التدريجـي للولايات المتحدة. فهل تسـتطيع الصـين والهند والبرازيل والقـوى الصاعدة الأخرى أن تنخرط بهذا النظام؟

يعتقد الكثير، ومن بينهم أميتاف أشاريا (Amitav Acharya)، أن هذا ليسـ واردًا، ويتنبـأ بنظام عالمي يرتكـز على الإقليمية والخيـارات المتعددة. ويقدم لنا اسـتعارة من مسـرح في صالة سـينما متعـدد الأغراض؛ حيث إنه بدلًا من تشغيل فيلم واحد، سيكون هناك العديد من الخيارات المتساوية في ظل بنية مشـتركة، «ومن ثم؛ بدلًا مـن التعلق بنظام الهيمنة الليبرالي الذي تقوده أمريكا، علينا أن نستعد للذهاب وبكل جرأة إلى المكان الذي لم يذهب إليه أحد من قبل»[16].

نصف هيمنة

كمـا رأينـا، يظل مصطلح (هيمنـة) غير دقيق بصفتـه مفهومًا يفيد في تعريف (القرن الأمريكي): فهو يعني أحيانًا أن تمتلك تفوقًا في موارد القوة، وأحيانًـا يعنـي عملية وضـع النظم للآخرين، وأحيانًـا أن يحصل أحدنا على النتائج التي يفضلها. ونظرًا لهذا اللَّبس، لا يمكننا أن نؤرخ بدايته ونهايته. ويرى كذلك نعوم تشومسـكي أن (ضياع الصين) كان الخطوة الأساسـية في (انحـدار أمريـكا)، أو قريبًا من هذا التوقيت حين أخذت دول أخرى تشـهد عمليـة صعـود[17]، وإن كانت هناك هيمنة أمريكية فإنهـا بدأت عام 1945م حينمـا كانـت الولايات المتحـدة تمثل نصف الاقتصاد العالمـي نتيجة للحرب العالميـة الثانيـة، حتى عام 1970م، حينما انحـدرت حصة الولايات المتحدة

من الإنتاج العالمي إلى مستوى ربع الإنتاج العالمي، وهذا ما كانت عليه في مرحلة ما قبل الحرب، بل إنه في هذه المرحلة أخفقت الولايات المتحدة في الحصول على ما تريد؛ فشهدت حيازة الاتحاد السوفييتي للأسلحة النووية، واستيلاء الشيوعية على الصين ونصف فيتنام، والتورط في الحرب الكورية، والقمع السوفييتي للثورات في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وسيطرة كاسترو على كوبا، وهلم جرًّا. وهكذا، بدلًا من الـ(هيمنة)، أفضِّل أن أستخدم مصطلح الصدارة (primacy) أو التفوق preeminence» على صعيد حصة البلد غير المكافئة (والقابلة للقياس) لهذه الأنماط الثلاثة من موارد القوة.

بعد عام 1945م تفوقت الولايات المتحدة في موارد القوة الاقتصادية، لكن في البعدين العسكري والسياسي للقوة لم تكن هناك (هيمنة)، بل كان العالم ثنائي القطب، وكان الاتحاد السوفييتي يعادل الولايات المتحدة في القوة، ولم تظهر أحادية القطب إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م. ولكونها هيمنة حميدة تقدم النفع العام، فقد قدم النظام العالمي الأمريكي سلعًا مشتركة مثل الأمن والرخاء لأجزاء من العالم، لكنها وفرتها للأعضاء بدلًا من أن توفرها للنفع العام الدولي، ومن ثم فبالنسبة لكثير من الدول التي ليست عضوًا في هذا النادي، مثل الهند والصين وإندونيسيا والكونغو وإيران وغواتيمالا وتشيلي وآخرين، لم تكن التدابير المتخذة لتوفير الأمن والرخاء لأعضاء النادي سلعًا حميدة.

ونظرًا للغموض الذي يكتنف فكرة الهيمنة، فحري بنا أن نعرِّف (القرن الأمريكي) بأنه المرحلة الممتدة من بداية الحرب العالمية الثانية، حين لم

تكن الولايات المتحدة تملك السيطرة التامة بل تتبوأ الصدارة في موارد القوة الاقتصادية، وأصبحت الدولة الفاعلة في ميزان القوة العالمية. وهكذا (فالقرن الأمريكي) تاريخ ميلاده: عام 1945م، وتاريخ وفاته: غير مؤكد.

الجواب المختصر لسؤالنا هو أننا لم ندخل بعد مرحلة ما بعد العصر الأمريكي، وليس ممكنًا لهذا الكتاب (أو غيره) أن يرى (المستقبل)؛ لأن هناك الكثير من الممكنات (المستقبليَّة) التي تعتمد على أحداث لا يمكن التنبؤ بها، ولها دور كبير إلى أبعد من المدى الذي يحاول أحدنا النظر إليه. وهكذا فمن المهم تحديد أفق زمني؛ فعلى سبيل المثال إذا بدأ القرن الأمريكي عام 1941م، فهل ستبقى أمريكا تحتل الصدارة في موارد القوة، وتقوم بدور مركزي في ميزان القوة العالمي بين الدول، حتى عام 2041م؟ أظن أنه (نعم)، وبهذا المعنى فالقرن الأمريكي لم ينته، لكن نظرًا لوجود قوى دوليَّة وقوى غير حكوميَّة فإنه يتغيَّر بطرق مهمة بكل تأكيد سنأتي عليها لاحقًا، لكن في البداية سننظر في الادعاء القائل إن الولايات المتحدة تنحدر.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الثاني
هل هو انحدار أمريكي؟

2

الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستحتفظ بحصة الأسد من القوة العالمية إلى الأبد، يتنافى مع المنطق السليم والتاريخ. لكن ما هي دورة حياة الدولة؟

الكياناتُ السياسية بنىً اجتماعيةٌ ليس لها أعمار واضحة، بخلاف الكائنات البشرية التي تعيش قرنًا في الحد الأقصى (وإن أطال العلم من هذا إلى حد ما)، وإذا كان ممكنًا أن تحكم على الأشخاص أنهم في حالة انحدار، بالاعتماد على الوظائف التي تركز عليها- كالمهارات الرياضية مقابل البراعة الذهنية، على سبيل المثال- فإنَّ الدليل بشأن الأمم أصعب في القياس، والأفق الزمني قد يكون أطول، فقد وصلت روما إلى أوجها في عام 117م، أما الإمبراطورية الرومانية الغربية فلم تنهَرْ إلا بعد ثلاثة قرون ونصف تقريبًا، واستمرت الإمبراطورية الرومانية الشرقية حتى عام 1453م.

وعلى الرغم من هذه المعضلات فقد حاول بعض المحللين والمؤرخين أن يميِّزوا أنماطًا من القرون الطويلة في دورة حياة دول مسيطرة. في عام 1919م ذكر خبير القضايا الجيو-سياسية البريطاني هالفورد ماكندر أن

النمو غير العادل للدول يتسبب في إنتاج حرب هيمنة عالمية كل مئة سنة تقريبًا. وقد اقترح عالم السياسة جورج مودلسكي، في الآونة الأخيرة، دورة طويلة من التغيير تمتد لمئة عام في قيادة العالم، تبدأ بحرب كبرى وقوة النصر، ثم تقونن لاحقًا بمعاهدات سلام لمرحلة ما بعد الحرب، ثم تواجه التحديات وتنحدر في نهاية المطاف. ويصور لنا البرتغال دولةً غالبةً من عام 1516م حتى 1540م، وهولندا من عام 1609م حتى 1640م، وبريطانيا مرتين من عام 1714م حتى 1740م ومرة أخرى من عام 1815م حتى 1850م، وهيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى من عام 1914م حتى 1945م، وحتى وقوع الانحدار عام 1973[1].

محلل الماركسية الجديدة إيمانويل وولرشتاين يصف عهد هيمنةٍ ألمانيةٍ ترسخت في حرب (الثلاثين عامًا)، تلاها بداية الانحدار عام 1650م، وهيمنةٍ بريطانيةٍ بدأت مع حروب نابليون في بداية القرن التاسع عشر، وبدأ الانحدار في نهاية القرن العشرين، وهيمنة أمريكية بدأت مع الحروب العالمية للقرن العشرين، وانحدرت في بداية 1967[2].

يستعمل كلا المخططين الحروب العالمية تأريخًا لبداية العهد الأمريكي، لكنَّهما يفسران- خطأً- انحدار حصة أمريكا من الناتج العالمي بين الأعوام 1945-1970م على أنه اتجاه طويل الأمد، بدلًا من (العودة الدورية إلى وضعها الطبيعي)، وهكذا فالمخططان سيواجهان موقفًا صعبًا حينما يوضحان أن الولايات المتحدة التي من المفترض أن تكون في حالة انحدار، كانت القوة العظمى الوحيدة في نهاية القرن.

وطرحت مخططات أخرى، لكن كل النظريات العظمى للهيمنة والانحدار تعاني من التعريفات الغامضة، وفكرةِ ليٍّ عنق النص الذي يقطع التاريخ أو يمدده بطرق غريبة.

إن محاولة تعريف الأمة بالقرن يظل مفهومًا تعسفيًا، فالتاريخ لا يعيد نفسه، وقد قال مارك توين ذات مرة مازحًا إن الفكرة والواقع يتناغمان في بعض الأحيان، لكن علينا أن نحذر من التناغم الذي يخدع عقولنا في كثير من الأحيان.

لدى الأمريكيين تاريخ طويل في الخوف من انحدارهم؛ فبعد تأسيس مستعمرة خليج ماساتشوستس في القرن السابع عشر بوقت قصير، أشفق بعض المتشددين من الانحدار في وقت مبكر، وفي القرن الثامن عشر ركَّز الأجداد المؤسسون على تاريخ روما، وقلقوا من انحدار الجمهورية الأمريكية الجديدة، وفي القرن التاسع عشر لاحظ تشارلز ديكنز أنه إذا استمعت إلى مواطنيها، فستجد أمريكا (مكتئبة) على الدوام، وخاملة دائمًا، وتعيش أزمة مخيفة، ولم تكن أبدًا غير ذلك[3].

العالِم السياسي صموئيل هنتنغتون يحدد لنا خمس مراحل من الانحدار في نهايةِ القرن العشرين: بعد أن أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر صناعي عام 1957م؛ وبعد أن أعلن الرئيس نكسون التعددية القطبية في أواخر ستينيات القرن العشرين؛ وبعد حظر النفط عام 1973م؛ وبعد توسع الاتحاد السوفييتي في نهاية السبعينيات من القرن العشرين؛ وبعد بداية العجز المالي والتجاري في عهد الرئيس ريغان في نهاية ثمانينيات القرن

العشرين[4]، وفي هذا القرن يجب أن نضيف المرحلة التي تلت الأزمة المالية والركود الكبير لعام 2008.

وبحسب استطلاع الرأي الذي قام به مركز بيو pew» حول مكانة أمريكا في العالم، فإن 55% من الأمريكيين يشعرون أن الولايات المتحدة لها من الأهمية والقوة أكثر مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، في حين أن 17% فقط صرحوا بالعكس، ولكن بحلول عام 2013م انقلبت هذه الأرقام بكاملها تقريبًا[5]. وقد أشار جيمس فالوز، إلى أنه فقط مع ظهور أمريكا قوةً عالميةً بعد الحرب العالمية الثانية، تضمنت فكرة (انحدار) أمريكا وبشكل روتيني السقوط خلف أحد ما، أما قبل ذلك، فكانت تعني انخفاضًا أقل من التوقعات- توقعات الله، والمؤسسين، والأجيال القادمة- أو نقصًا في فضائل تزيَّنت بها أمريكا في الأيام الخوالي[6].

هذه الأحداث تخبرنا عن السيكولوجيا الشعبية أكثر من التحليل الجيو-سياسي، لكنها تظهر أيضًا كيف تلامس فكرة الانحدار عصبًا حساسًا في السياسة الأمريكية. والقضية تؤدي إلى اتهامات وتكذيبات لا حصر لها في لعبة السياسات الحزبية اليومية، وهذا لا يهم كثيرًا إذا كان يسهم في جهود تصحيح الذات من أجل الأفضل، كما كان يعتقد هنتنغتون، لكن الخوف من الانحدار يمكن أن يؤدي أحيانًا إلى سياسات قومية حمائية مؤذية. وخلافًا لذلك، يمكن أن تؤدي عصور الغطرسة مثل تلك التي كانت سائدة في عام 2002م إلى الضرر من جرَّاء السياسات المتشددة، كالحرب الأمريكية على العراق في آذار عام 2003م، فالفضيلة في القوة الأمريكية وسط بين طرفين كلاهما إفراط وتفريط.

وقبل أن نمعن النظر في كون الولايات المتحدة في (انحدار)، يجدر الانتباه إلى أن ثمة غموضًا في الكلمة، وأنها تجمع مفهومين مختلفين تمامًا: انخفاض نسبي في القوة الخارجية، وتدهور أو أفول محلي، فالأول انحدار نسبي، والثاني انحدار مطلق، فما دام الاثنان مترابطين غالبًا فلا حاجة إليهما. في القرن السابع عشر، تراجعت إسبانيا على الصعيد الخارجي بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية، وبالمقابل، ازدهر الاقتصاد الألماني، ولكن هولندا شهدت تراجعًا على الصعيد الخارجي بشكل نسبي؛ لأن دولًا أخرى (بريطانيا مثلًا) أصبحت أقوى منها. وعانت جمهورية البندقية تراجعًا خارجيًّا حينما تغيرت خطوط التجارة في البحر الأدرياتيكي، ومع ذلك تابعث تقدمها الثقافي.

أما النصف الغربي من الإمبراطورية الرومانية فلم يكن ضحية صعود دولة منافسة لها، وإنما من الضغط المتواصل لغزو القبائل المهاجرة، التي كان أي منها أضعف من روما. فالفساد المدني، والحرب الضروس، وفقد الكفاءة العسكرية والإدارية، سمح للقبائل البدوية الضعيفة أن تنهب روما، فالانحدار المحلي المطلق يعني أن روما فقدت المقدرة على تحويل موارد طاقتها إلى قوة فاعلة على الأرض.

وماذا عن انحدار الإمبراطورية البريطانية؟ إن حقيقة كون دولة بحجم ولاية أمريكية تحكم ربع العالم، تعكس مكانة بريطانيا في الموجة الأولى من الثورة الصناعية في عهد سبق عصر القوميات، وعلى الرغم من ذلك، فثمة تحويل واضح لموارد القوة المحلية إلى التوسع الخارجي.

بحلول عام 1900م كان الكثير من الناس قلقين بشأن قدرة بريطانيا على الحفاظ على موقعها. الكاتب الأمريكي بروك آدم وصف ما شاهده بأنه فقد للحيوية البريطانية، بسبب ارتفاع المعيشة، وعدم رغبتها في قبول خسائرها في حرب البوير، وقد دحضت هذه بالخسائر الهائلة التي كانت تستعد بريطانيا لتحملها في الحرب العالمية الأولى. فقد برزت بريطانيا بأضخم قوى جوية وبحرية، وكانت إمبراطوريتها في قمة اتساعها، لكن العوامل الخارجية؛ مثل صراع الثلاثين عامًا مع ألمانيا، وصعود القوى البحرية الجديدة مثل الولايات المتحدة واليابان، وتنامي الشعور القومي في الإمبراطورية، خفضت نسبيًا من القوة البريطانية. وكانت هناك أيضًا علامات انحدار داخلي مطلق؛ كفشلها في الحفاظ على إنتاجية الصناعة البريطانية، وبخاصة في قطاعات جديدة مثل الكيماويات والكهرباء، والنظام التعليمي الذي فضل التدريب الكلاسيكي على العلم والمهارات التقنية كُرمى لحكام المستعمرات، وسعى رجال الأعمال الناجحون إلى الدخول في الفئات الهابطة بدلًا من استمرارهم كرجال أعمال مبدعين، وقد أثبت الترحيل الهائل لرأس المال (أكثر من 8% من الناتج القومي) أنه حينما تستثمر بريطانيا في ترابها الوطني فهذه نعمة تشوبها النقمة. لكن المشكلة الأساسية في بريطانيا كانت انحدارها النسبي، وكان يمكن للقوة البريطانية أن تبقى لو لم ترتبط مشكلاتها المحلية بصعود قوى أخرى.

وقبل أن نعاين المشكلات المحلية لأمريكا من المهم أن نسأل عن الانحدار النسبي، وما الدول الأخرى التي يمكن أن تنافس أمريكا؟

الفصل الثالث
المنافسون والانحدار النسبي

3

حتى لو لم تكن الولايات المتحدة في انحدار مطلق، فقد ينتهي القرن الأمريكي بسبب صعود دول أخرى، وقد تصبح دولة أخرى أكثر قوة من الولايات المتحدة، كما هو حال بريطانيا حينما أصبحت أكثر قوة وازدهارًا من هولندا في القرن السابع عشر. وفي نهاية القرن التاسع عشر دفع صعود ألمانيا وروسيا في الوقت ذاته، وصعود اليابان كذلك في المحيط الهادئ، والولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، دفع بريطانيا إلى تسوية كثير من القضايا مع الولايات المتحدة، وأن تحدَّ من عقيدتها البحرية (احتفظت ببحرية تكون أكبر من دولتين مجتمعتين) لتبقى في المياه القريبة من أوروبا.

لا توجد دولة يمكنها أن تتفوق على الولايات المتحدة، لكن الأحلاف بين الدول الأخرى قد تضع حدًّا للتفوق الأمريكي وقدرته على الاحتفاظ بنظام دولي. فهل من دول مرشحة وجديرة بالقيام بمثل هذا الدور؟

أوروبا

حينما تتصرف أوروبا ككيان واحد تصبح أعظم اقتصاد في العالم. ومع أن الاقتصاد الأمريكي أكبر بثلاث مرات من الاقتصاد الألماني، إلا أن الناتج

المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي هو أكبر بقليل من ناتج الولايات المتحدة، وعدد سكان الاتحاد الأوروبي البالغ 500 مليون هو أكبر من عدد سكان الولايات المتحدة البالغ 310 ملايين نسمة، ودخل الفرد في أمريكا أعلى من دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي، لكن لجهة الرأسمال البشري والتكنولوجيا والصادرات، تبقى أوروبا منافسًا اقتصاديًّا قويًّا للولايات المتحدة، وحتى أزمة عام 2010 حينما خلقت المشكلاتُ المالية في اليونان وبلدانٍ أخرى قلقًا في أسواق المال، تكهن بعض الاقتصاديين أن يستبدل اليورو بالدولار ويكون عملة احتياطية رئيسية في العالم.

وأما من جهة الموارد العسكرية، فتصرف أوروبا أقل من نصف ما تصرفه الولايات المتحدة في الدفاع، لكن الرجال الذين يحملون السلاح لديها أكثر، وتمتلك بريطانيا وفرنسا ترسانة نووية، ومقدرة محدودة على التدخل في مناطق ما وراء البحار، سواء في أفريقيا أو الشرق الأوسط.

وفي القوة الناعمة، كان للثقافات الأوروبية منذ مدة طويلة جاذبية واسعة في بقية دول العالم، وكان لاجتماع أوروبا في بروكسل وقع قوي عند جيرانها، وإن تآكل شيء منه بعد الأزمة المالية. وقد كان للأوروبيين كذلك دور مركزي في المحافل الدولية. والسؤال الأساسي في تقييم موارد القوة الأوروبية هو: هل سيتطور الاتحاد الأوروبي سياسيًّا بما يكفي ويتماسك اجتماعيًّا وثقافيًّا ليتصرف بصفته وحدةً متكاملة، وعلى نطاق واسع في القضايا الدولية، أم أنه سيبقى تجمعًا محدودًا من الدول بقوميات وثقافات وسياسات خارجية مختلفة؟

إن تحويل القوة في أوروبا- أو ما أسماه فرانسيس فوكوياما نسبة الخصم بين الموارد والنتائج- محدود، ويختلف مع تنوع القضايا، ففي قضايا التجارة والتأثير في منظمة التجارة العالمية تكافئ أوروبا الولايات المتحدة وتستطيع مقارعة القوة الأمريكية، ودور أوروبا في صندوق النقد الدولي يأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة (مع أن الأزمة المالية زعزعت الثقة باليورو)، أما في قضايا الثقة المتبادلة، فحجم الأسواق الأوروبية وجاذبيتها كان يعني أن الشركات الأمريكية التي تبحث عن اندماج، عليها البحث عن قبول لها في المفوضية الأوروبية إضافة إلى وزارة العدل الأمريكية، وأما على صعيد الفضاء الإلكتروني فقد وضع الاتحاد الأوروبي معايير عالمية للحماية الذاتية لا تستطيع أن تتجاهلها الشركات الدولية.

في الوقت ذاته، تواجه أوروبا قيودًا كبيرة تحدُّ من وحدتها؛ فمع أن بعض الشباب يعرفون أن هويتهم الأساسية هي الهوية الأوروبية، إلا أن هُوياتهم القومية لا تزال أقوى من الهوية الأوروبية المشتركة، والدليل على ذلك انتخابات البرلمان الأوروبي. ثم إن الدساتير الأوروبية من غير المرجح أن تنتج أوروبا اتحادية قوية أو دولة واحدة، وهذا لا يقلل من شأن الدساتير الأوروبية وما حققته من إنجازات؛ فالتكامل التشريعي يزداد، وأحكام المحكمة الأوروبية تلزم الدول الأعضاء أن تغيِّر سياساتها. من جهة أخرى، فقد تأخر دمج السلطتين التنفيذية والتشريعية، فبينما أوجدت أوروبا لنفسها رئيسًا وشخصية مركزية للعلاقات الخارجية، لا يزال تكامل السياسة الخارجية والدفاع محدودًا. قد لا تكون الأمم الأوروبية في مركب واحد، لكن الطرق التي تتحرك فيها المراكب الوطنية معًا فريدة من نوعها تاريخيًّا.

مـا دامـت أوروبا في تغيُّر دائم، فمن غير المرجح أن تتفوق على الولايات المتحدة؛ فأوروبا تواجه مشـكلات ديمغرافية حقيقية، في نسـب الولادة، وفي القبـول السياسـي للمهاجرين. كان عدد سـكان أوروبـا في أوجها عام 1900 ربع سـكان العالم، لكن بحلول عام 2060 قد تنخفض هذه النسـبة إلى 6%، وثلث هذا الرقم تقريبًا سيكون ممن تجاوزت أعمارهم 65 عامًا.

وعلى صعيد الإنفاق العسكري حظيت أوروبا بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بـ 15% من الإنفاق العالمي (مقارنة بـ 11% للصين، و5% لروسيا)، لكن الرقم مضلل؛ لأن أوروبا تفتقر للتكامل العسكري.

أمـا علـى صعيـد القـوة الاقتصادية فتمتلـك أوروبا أضخم سـوق عالمي، ويمثـل 17% مـن التجـارة العالميـة، مقابـل 12% للولايـات المتحـدة، وتقـدم أوروبا نصف المسـاعدات الخارجية في العالم، مقابل 20% تقدمها الولايات المتحدة، لكن هذا لا ينتج عنه أثر كبير على المناطق البعيدة مثل آسيا.

وعلـى صعيد القـوة الناعمة، تمتلك أوروبا 27 جامعة مصنفة ضمن مئة جامعـة عالميًّـا (مقابل 52 جامعـة في الولايات المتحـدة)، وتصرف الولايات المتحـدة 2,7% مـن الناتج المحلـي الإجمالي- وهو ضعف مـا تنفقه أوروبا- علـى الجامعـات والبحـث والتنمية. ومـع أن الصناعـات الثقافيـة الأوروبية محـط إعجـاب، إلا أن حجمها أقل مـن نظيراتها الأمريكيـة. و(الصناعات الإبداعيـة) للاتحـاد الأوروبـي أسـهمت في 7% تقريبًـا مـن النـاتج المحلـي الإجمالي، مقابل 11% في الولايات المتحدة[1]. وقد وجدت منظمة اليونسـكو أنـه في عـام 2009 أُنتـجَ 14 فيلمًـا روائيًّـا في الولايـات المتحـدة مـن أصـل

عشرين، وحتى في أوروبا تسيطر الصور المتحركة للولايات المتحدة على شباك التذاكر، وهو ما يمثل 73% من الإيرادات[2].

إذا كان على أوروبا أن تتغلب على خلافاتها الداخلية، وتحاول أن تصبح منافسًا عالميًّا للولايات المتحدة في الميزان التقليدي للقوة، فهذه الأصول قد توازنها جزئيًا، لكن لن تعادل القوة الأمريكية، ومن ناحية أخرى، إذا بقيت أوروبا والولايات المتحدة حليفتين أو محايدتين، فيمكن أن تعزز كل منهما الأخرى من خلال هذه الموارد. وعلى الرغم من الاحتكاك الحتمي، فإنه من غير المرجح أن يكون هناك انفصال اقتصادي؛ فالاستثمار المباشر في كلا الاتجاهين هو أعلى مما عليه مع آسيا، ويساعد على ربط الاقتصادين معًا، بالإضافة إلى أن التجارة بين الولايات المتحدة وأوروبا أكثر توازنًا من تجارة أمريكا مع آسيا. وعلى الصعيد الثقافي انتقد الأمريكيون والأوروبيون بعضهم بعضًا قرونًا عديدة، لكنهم يتقاسمون قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان معًا أكثر من أي مناطق أخرى من العالم، فالولايات المتحدة وأوروبا لا يمكن لأي منهما أن تهدد المصالح الحيوية أو الهامة للأخرى.

ولأن الاحتكاك السياسي باق، فإن احتمالية أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر قوة من الولايات المتحدة ويساعد على إنهاء القرن الأمريكي، هو احتمال ضعيف.

اليابان

يمكن أن يقال الشيء نفسه عن اليابان؛ فمنذ ثلاثة عقود خلت، عبَّر الكثير من الأمريكيين عن خشيتهم حينما علموا أن متوسط دخل الفرد

في اليابان تجاوز نظيره في الولايات المتحدة. تنبأ العلماء بأن اليابان التي تقود كتلة المحيط الهادئ، ستقصي الولايات المتحدة، وستكون هناك حرب في نهاية المطاف بين اليابان والولايات المتحدة، وبعض المحللين تنبؤوا أن تصبح اليابان قوة نووية عظمى. مثل هذه الرؤى هي استقراء من السجل الاقتصادي الياباني المثير للإعجاب، لكنهم اليوم يذكروننا بخطر التوقعات التي تبنى على الارتفاع السريع لمعدلات النمو الاقتصادي.

بالمقابل عانى الاقتصاد الياباني طوال عقدين من الزمن النمو البطيء؛ بسبب القرارات السياسية البائسة التي تبعت انفجار فقاعات المضاربة في مطلع تسعينيات القرن العشرين. في عام 2010م تخطى الاقتصادي الصيني مثيله الياباني في الناتج الإجمالي (كانت معايرته بالدولار) مع أنه فقط 6/1 من الاقتصاد الياباني من حيث نصيب الفرد. وعلى الرغم من أدائها الأخير فإن اليابان تحتفظ بموارد قوة مؤثرة، وحكومة رئيس الوزراء شنزو آبي اتخذت خطوات سياسية لتزيد من معدل النمو الاقتصادي؛ فما زالت اليابان تمتلك ثالث أضخم اقتصاد وطني على مستوى العالم، وصناعة متطورة جدًا، وجيشًا حديثًا جدًا في آسيا، وإذا كانت الصين تمتلك أسلحة نووية ومزيدًا من الرجال من حملة السلاح، فإن الجيش الياباني يبقى هو الأفضل تجهيزًا، ولديه كذلك قدرة تقنية لتطوير الأسلحة النووية بسرعة إن اختارت أن تقوم بهذا.

تواجه اليابان مشكلات ديموغرافية عويصة؛ من حيث عدد سكانها الذي يتوقع أن يتناقص من 127 مليونًا ليصبح في عام 2050 مئة مليون فقط، ومن حيث ثقافتها التي ترفض المهاجرين، لكنها تحتفظ بمستوى

عـال من المعيشـة، وقوة عاملة متمرسـة جيدًا، ومجتمع مسـتقر، وهواء نقي نسبيًا وكذلك المياه، ومناطق للريادة التكنولوجية ومهارات التصنيع، أضف إلى ذلك ثقافتها (الشـعبية والتقليدية)، ومسـاعداتها الإنمائية الخارجية، ودعمها للمؤسسات الدولية؛ كلُّ ذلك يدعم موارد القوة الناعمة عندها.

مـن غير المرجـح أن تصبح اليابان منافسًـا دوليًا للولايـات المتحدة على الصعيـد الاقتصـادي أو العسـكري كمـا كان يُتنبَّـأ في نهاية القـرن الماضي؛ فدولـة بحجـم كاليفورنيا تقريبًا لـن يكون عندها معادل سـكاني أو جغرافي للولايـات المتحـدة، ونجاحهـا في التحديـث والديموقراطيـة وثقافتها العامة أعطتها شيئًا من القوة الناعمة، لكن مواقف وسياسات التقوقع أضرت بها. أطلـق بعض القـادة حملة لتعديل المادة التاسـعة من الدسـتور التي تحد من القـوى اليابانيـة لتقتصـر علـى الدفاع عن النفس، وقليل منهـم تحدث عن التسـلح النـووي. فإذا كان للولايات المتحدة أن تسـقط تحالفهـا مع اليابان، فربمـا يولـد عندها إحساس بعدم الأمان، ومن ثم سـيدفع ذلك اليابان لأن تقرر تطوير قدراتها النووية، لكن مع ذلك لن تكون منافسًا قويًّا.

وبـدلًا مـن ذلـك، إذا تحالفـت اليابـان مـع الصـين، فالمـوارد المجتمعـة لـكلا البلدين ستشـكل تحالفًـا قويًا. في عـام 2006م أصبحـت الصين أكبر شـريك تجاري لليابان، لكن هذا التحالف يبدو غير واقعي؛ نظرًا للنزاعات الإقليميـة في بحر الصين الشـرقي، ولأن الجرح التاريخي لثلاثينيات القرن الماضي لم يندمل بعد. لدى الصين واليابان رؤى متصارعة تتعلق بما تتبوؤه اليابان من موقع مناسـب في هذا العالم؛ فعلى سـبيل المثال عارضت الصين

جهود اليابان في كسب مقعد دائم لها في مجلس الأمن، تريد بذلك أن تقيِّد اليابان، لكن اليابان كانت مستاءة من هذه القيود.

من المستبعد جدًا أن تنسحب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأقصى، وقد تلتحق اليابان بالعربة الصينية، لكن في ظل المخاوف من صعود الصين لتكون قوة عظمى، فإن استمرار التحالف مع الولايات المتحدة هو النتيجة الأكثر ترجيحًا. وعلى صعيد التوازن التقليدي لموارد القوة، من المرجح جدًّا أن تبحث اليابان عن الدعم الأمريكي لتحفظ استقلالها من الصين، وهذا يعزز المكانة الأمريكية.

وعليه: فتحالف شرق آسيا ليس الطريق المعقول الذي يضع حدًّا للقرن الأمريكي.

بالشروط الواقعية التقليدية، من المهم أن يتحالف كيانان آخران في العالم من ذوي الاقتصادات المتطورة، وأصحاب الدخول المرتفعة، في وجه الولايات المتحدة، فهذا سيحدث فارقًا كبيرًا في الموقع الصافي للقوة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، توفر اليابان وأوروبا أكبر تجمع من الموارد للتعامل مع المشكلات الدولية المتزايدة، وعلى الرغم من أن اهتماماتهما غير مطابقة لاهتمامات الولايات المتحدة، فإن ثمة كمًّا هائلًا من التداخل بين الشبكات الحكومية والاجتماعية في هذه المجتمعات التي من المرجح أن توفر المزيد من الفرص للتعاون من أجل إيجاد أرضية طيبة بين دول العالم، بدلًا من وضع نهاية للقرن الأمريكي.

روسيا

في خمسينيات القرن العشرين خشي الكثير من الأمريكيين أن يتفوق الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة باعتبارها القوة الرائدة في العالم؛ فالاتحاد السوفييتي يمتلك أكبر مساحة جغرافية في العالم، وثالث أكبر عدد سكان، وثاني أكبر اقتصاد، ويفوق المملكة العربية السعودية في إنتاج النفط والغاز، ويمتلك تقريبًا نصف مخزون العالم من الطاقة النووية، ولديه من حملة السلاح أكثر مما لدى الولايات المتحدة، ولديه أكبر عدد من الناس تعمل في مجال البحث والتنمية، وقد عززت الدعاية السوفييتية أسطورةَ حتمية انتصار الشيوعية، وتباهى نيكيتا خورتشوف في عام 1959م بأن الاتحاد السوفييتي سيتفوق على الولايات المتحدة بحلول عام 1970م، غير أن ميخائيل غورباتشوف وصف الاقتصاد السوفييتي بأنه «في حالة فوضى عارمة، وأننا نتخلف في جميع المؤشرات»[3]، وانهار الاتحاد السوفييتي عام 1991م.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 ترك روسيا بنصف عدد السكان، ونصف اقتصاد الاتحاد السوفييتي، وعلاوة على ذلك، فالقوة الناعمة للإيديولوجيا الشيوعية التي سبق أن تآكلت، اختفت افتراضيًا. احتفظت روسيا بترسانة كبيرة من السلاح النووي، حتى إنها أكبر من تلك التي تمتلكها الولايات المتحدة، لكن قوتها التدميرية انخفضت بشكل كبير. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت روسيا قادرة على استخدام القوة بشكل كبير ضد جيرانها من الدول الضعيفة؛ جورجيا في 2008م، وأوكرانيا في عام 2014م.

في الموارد الاقتصادية، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا 2,5 تريليون دولار، وهو 1/7 ناتج الولايات المتحدة، ومتوسط دخل الفرد فيها (في تعادل القوة الشرائية) 18000 دولار، وهو تقريبًا ثلث دخل الفرد في الولايات المتحدة. ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على الطاقة، ويستحوذ البترول والغاز على ثلثي صادرات روسيا، ونصف عائدات الدولة، و20% من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل تصدير التكنولوجيا المتطورة 7% فقط من صادراتها الصناعية (بالمقارنة مع 28% للولايات المتحدة)، وهناك توزيع غير فاعلٍ للموارد عبر الاقتصاد، والاستثمار الخاص غير مستدام؛ بسبب البنى المؤسساتية والقانونية الفاسدة.

وعلى الرغم من جاذبية الثقافة الروسية الكلاسيكية، ودعوة فلاديمير بوتين لزيادة القوة الناعمة الروسية، فإن تكتيكات الاعتداء على جيرانه، وتركيزه على القومية الروسية، كان له انعكاس سلبي لزرع الثقة. قلة من الناس الذين يتابعون الأفلام الروسية، وهناك جامعة واحدة في روسيا مصنفة ضمن أول مئة جامعة في العالم.

احتمال التفتت العرقي، وإن كان لا يزال محط تهديد في مناطق مثل القوقاز، أقل مما كان في الاتحاد السوفييتي، والجنسية غير الروسية تشكل نصف سكان الاتحاد السوفييتي السابق، وهم اليوم يمثلون 20% من روسيا الاتحادية ويشغلون 30% من الأراضي الروسية. المؤسسات السياسية لاقتصاد السوق الفعال مفقودة إلى حد كبير، ورأسمالية الدولة التي لا ترحم تفتقر إلى التنظيم الفاعل وحكم القانون الذي يولد الثقة. ونظام الصحة العامة في حالة فوضى، ومعدل الوفيات في ازدياد، ومعدل

الولادات في انخفاض، فمعدل العمر لدى الرجل الروسي هو بداية الستين. وثمة إحصاءات عجيبة عن اقتصاد متطور. وتشير التقديرات التي أجراها ديمغرافيون من الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان روسيا سينخفض على المدى المتوسط من 145 مليونًا إلى 121 مليونًا في منتصف هذا القرن.

المستقبل مفتوح على الاحتمالات، لكن في هذه النقطة تظهر روسيا في حالة انحدار؛ مع اقتصاد المحصول الواحد، بمؤسسات فاسدة ومشكلات ديمغرافية يصعب حلها، لكن يجب عدم المبالغة في هذا الانحدار، ما دام أن روسيا فيها موارد بشرية موهوبة، وبعض المجالات مثل صناعة التسليح يمكن أن تنتج سلعًا متطورة، ويعتقد بعض المحللين أنه مع الإصلاح والتحديث ستكون روسيا قادرة على تجاوز هذه المشكلات، فقد كان الرئيس السابق ديمتري مدفيدف قلقًا من أن تدخل روسيا في ركود (فخ الدخل المتوسط)، فوضع خططًا «لكي تحدث روسيا اقتصادها، وتبتعد عن اعتمادها المخزي على المصادر الطبيعية، وتجنب مواقف النمط السوفييتي الذي قال عنه إنه كان يعيق جهوده لكي يبقى قوة عالمية»[4]، لكن ما نفذ كان قليلًا، والفساد المستشري جعل التحديث صعبًا. وفي حكم فلاديمير بوتين فشل التحول ما بعد الإمبراطوري لروسيا، وظل يراوح مكانه في العالم، وتمزق بين هويته الأوروبية التاريخية وهويته السلافية.

انحدار دول قوية مثل الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، والإمبراطورية العثمانية عام 1914م، يمكن أن يكون عملًا معرقلًا في النظام الدولي. روسيا بوتين تنقصها الإستراتيجية للانتعاش على المدى البعيد، وترد بانتهازية (أحيانًا تكون ناجحةً على المدى القريب) على انعدام أمنها الداخلي،

والتهديد الخارجي الملحوظ، وضعف الجوار. بهذا تصبح روسيا المصحح المفسد في سعيها الراهن لتصبح الأنموذج للقوى المصححة الأخرى التي تغتاظ من التفوق الأمريكي. لكن أيديولوجية مناهضة الليبرالية والقومية الروسية تُعدُّ مصدرًا ضعيفًا للقوة الناعمة، وبدلًا من أن يكون لروسيا جاذبية عالمية خارج حدودها، فإنها تنزع لتكون ذاتية التقييد من خلال خلق عدم الثقة، لذلك فإن احتمال تخطيط روسيا لاتحاد أوراسي لينافس الاتحاد الأوروبي هو احتمال محدود.

أيًّا كانت نتائج حركة بوتين التعديلية، فبسبب القوة النووية المتبقية لها، والنفط والغاز، ومهارتها في الفضاء التكنولوجي، وقربها من أوروبا، واحتمالية تحالفها مع الصين، سيكون لدى روسيا موارد تسبب بها المشكلات للولايات المتحدة، كما أن اعتماد بوتين على القومية الشعبوية للدعم المحلي توفر حافزًا له، لكن روسيا لن تمتلك القدرة على مقارعة القوة الأمريكية كتلك التي كانت تمتلكها أثناء الحرب الباردة، ولا يرجح أن تكون منافستها السبب في إنهاء القرن الأمريكي.

ما التوقعات من التحالف الروسي الصيني لكونه القضية هنا؟ التوازن التقليدي لسياسة القوة، قد يتنبأ بهذا الرد على الصدارة الأمريكية في موارد القوة. وهناك سابقة تاريخية: إذ تحالفت الصين مع الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة في خمسينيات القرن العشرين، وبعد انفتاح نكسون على الصين عام 1972م عمل الثلاثة باتجاه آخر، فقد تعاونت الصين مع الولايات المتحدة للحد من تهديد الاتحاد السوفييتي لهما من وجهة نظرهما، وانتهى التعاون بانهيار الاتحاد السوفييتي. في

عام 1992م صرحت روسيا والصين بأن علاقتهما ستكون علاقة (شراكة بنَّاءة). في عام 1996م أصبحت هناك (شراكة استراتيجية)، وفي شهر يوليو من عام 2001م وقَّع الطرفان معاهدة (الصداقة والتعاون)، وقد نسَّقا جيدًا معًا في مجلس الأمن، واتخذا المواقف ذاتها تجاه السيطرة الدولية على شبكة الإنترنت، وكان لهما أطر دبلوماسية مختلفة، مثل اتفاق البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، لتنسيق المواقف، وقد أقام الرئيس بوتين والرئيس كسي جنبنغ علاقات طيبة ترتكز على التوجهات المشتركة المعادية لليبرالية، ورغبتهما في مواجهة الأيديولوجيا الأمريكية وسياستها.

وعلى الرغم من هذا الخطاب، فإن هناك عقبات حقيقية تقف في وجه التحالف الروسي الصيني تتجاوز حدود التنسيق الدبلوماسي التكتيكي؛ فالصين كقوة صاعدة لديها ما تكسبه أكثر من روسيا في الوقت الراهن، من ضمن ذلك الدخول إلى التجارة والتكنولوجيا الأمريكية. علاوة على ذلك، لا تزال هناك بقايا من عدم الثقة التاريخية بين روسيا والصين؛ فهما تتنافسان في تأثيرهما في آسيا الوسطى، وأثار غضب الروس وجهة نظر الصين التجارية التي ترى أن التبادل التجاري بينهما هو تبادل الصناعات مقابل المواد الخام. كما أن الوضع الديموغرافي في الشرق الأقصى، حيث عدد السكان على الجانب الروسي من الحدود هو 6 ملايين، وعلى الجانب الصيني يزيد على 120 مليونًا، أوجد حالة من القلق في موسكو، فالانحدار الاقتصادي والعسكري في روسيا زاد قلقها من صعود القوة الصينية. في عام 2009م، أعلنت روسيا عقيدة عسكرية جديدة تحتفظ بموجبها بحقها في أن تكون البادئة في استخدام السلاح النووي (كما فعلت الولايات المتحدة

لـردع التفـوق التقليـدي السـوفييتي في أوروبـا في أثنـاء الحـرب البـاردة)، واسـتمرت تحتفظ بكمٍّ كبير من الأسلحة النووية التكتيكية القصيرة المدى، ويعتقـد كثـير من المراقبين العسـكريين أن العقيدة الروسـية جاءت ردًا على التفوق التقليدي للصين في شرق آسيا.

لا تـزال روسـيا تشـكل تهديـدًا محتمـلًا للولايات المتحـدة؛ لأنهـا الدولة الوحيـدة التـي لديهـا مـا يكفـي مـن الصواريـخ والرؤوس النوويـة لتدمـير الولايـات المتحـدة، وانحدارهـا النسـبي جعلهـا أكـثر تـرددًا في تخليهـا عن سـلاحها النووي، وتمتلك روسـيا أيضًا كفة ميزان راجحة: بشـعبها المثقف، وعلمائهـا ومهندسـيها المهـرة، والمـوارد الطبيعيـة الواسـعة، لكـن مـن غـير المحتمـل أن تمتلك روسـيا مـرة أخرى الموارد لتقدم النوع نفسـه من التوازن مـع القـوة الأمريكيـة التي قدمها الاتحاد السـوفييتي خـلال أربعة عقود بعد الحـرب العالميـة الثانية. ومن غير المحتمل أيضًـا أن يعجِّل تعافيها من نهاية القرن الأمريكي.

الهند

بعـدد سـكان يبلـغ 1,2 مليـار نسـمة تكون الهنـد أكبر بأربـع مرات من الولايـات المتحـدة، ومـن المحتمـل أن تفـوق الصـين في عـدد سـكانها بحلول عـام 2025. بعض الهنود يتوقعون عالمًـا ثلاثي الأقطاب في منتصف القرن: الولايات المتحدة والصين والهند. لكن عدد السـكان وحده ليس مؤشـر قوة مـا لم تتطور هذه الموارد البشـرية، والهنـد قد تخلفت كثيرًا عن الصين على صعيد محو الأمية ومعدلات النمو الاقتصادية.

عانت الهند لعقود عديدة ما يسميه بعضهم (معدل النمو الاقتصادي الهندوسي)؛ وهو أكثر بقليل من 1% للفرد الواحد. اتبعت الهند بعد استقلالها عام 1947م نظامًا تخطيطيًا تنظر فيه إلى الداخل، ويركز على الصناعات الثقيلة، وبعد الإصلاح الموجه للسوق في مطلع تسعينيات القرن العشرين، تغير النموذج وارتفعت معدلات النمو إلى 7%. وتوقعات أعلى من رقمين لم تتحقق، غير أنه قبل انتخابات عام 2014م قفز النمو إلى 5%، وبعد الانتخابات تعهد رئيس الوزراء الجديد بقلب الركود.

للهند طبقة وسطى صاعدة مؤلفة من مئات الملايين، واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية التي يتكلم بها بين 50 مليونًا و100 مليون. بناء على هذا، فإن صناعة البرمجيات الهندية قادرة على أن تقوم بدور كوني، ولدى الهند برنامج فضائي فعال تمكنت من خلاله من إرسال قمر صناعي إلى المريخ في عام 2104م.

للهند موارد قوة عسكرية كبيرة؛ بسلاح نووي يقدر بما بين 90 و100 رأس، وصواريخ متوسطة المدى، وجيش تعداده يتجاوز 3, 1 مليون، وإنفاق عسكري سنوي يتجاوز 50 مليار دولار؛ أو 3% من الإجمالي العالمي.

أما على صعيد القوة الناعمة فقد أسست الهند لديموقراطية وثقافة شعبية تنبض بالحياة، وذات تأثير عالمي. ولدى الهند شتات فاعل، وصناعة الصور المتحركة (بوليوود) هي الأكثر ضخامة في العالم على صعيد عدد الأفلام التي تنتجها سنويًا، وهي تنافس (هوليوود) في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط، واليوم أمريكا اللاتينية.

تبقى الهند في الوقت ذاته دولة غير متطورة، فيها مئات الملايين من المواطنين الأميين يعيشون حالة الفقر، فقرابة ثلث سكان الهند البالغ 1,1 مليار شخص يعيشون حالة من الفقر المدقع. والناتج المحلي الإجمالي للهند هو 3,3 ترليونات دولار، وهو أكثر بقليل من ثلث الناتج الصيني البالغ 8 بلايين دولار، ويشكل 20% من الناتج المحلي الأمريكي. متوسط دخل الفرد في الهند 2,900 دولار (في تعادل القوة الشرائية) وهو نصف دخل الفرد في الصين، و1/15 من دخل الولايات المتحدة. والمدهش أن تجد 95% من سكان الصين متعلمين، في حين ينخفض الرقم في الهند إلى 65%. في كل عام تخرج الهند من المهندسين ضعف ما تخرجه الولايات المتحدة، لكن- تبعًا لمجلة الأوكونومست- أقل من خمسهم يمكن أن «يعملوا في الشركات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، بعد تدريب ستة أشهر فقط»[5]، ومن أسباب هذا أداء الجامعات الهندية البائس مقارنة بالجامعات الدولية، إذ لم تصنف أي جامعة هندية ضمن المئة الأولى. وصادرات الهند من التكنولوجيا المتطورة فقط 5% من مجمل الصادرات، مقارنة بـ 30% للصين.

ليس من المرجح أن تطور الهند موارد القوة لديها لتصبح المنافس الكوني للولايات المتحدة في النصف الأول من هذا القرن، لكن لديها ملكات يمكن إضافتها إلى موازين التحالف الهندي الصيني، فالتجارة بين البلدين تزداد بسرعة، لكن احتمال أن يصبح هذا التحالف خطرًا على الولايات المتحدة هو احتمال ضعيف. كما أن للشكوك المزمنة في العلاقة الروسية الصينية، ما يناظرها في العلاقة الهندية الصينية، لكن حينما وقع الطرفان اتفاقات عام 1993 و1996 وعدت بتسوية سلمية للنزاع الحدودي الذي أدى إلى

دخولهما الحرب عام 1962. ثم أصبحت الحدود مثار جدل مرة أخرى بعد التحركات الصينية في عام 2009م. فحتى إن بقي المسؤولون الهنود هادئين في العلن بشأن العلاقة مع الصين، فإن الهاجس الأمني يؤرقهم في السر، وبدلًا من أن تصبح حليفًا، فمن المرجح أن تصبح الهند جزءًا من مجموعة الأمم الآسيوية التي تنزع لأن تقارع الصين، وسبق أن بدأت بتقوية علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان، ومن غير المرجح أن يعجل التنافس الهندي من نهاية القرن الأمريكي.

البرازيل

البرازيل أيضًا عضو مهم في مجموعة البريكس، وهي البلد الأكبر في أمريكا اللاتينية، وهي سابع أكبر اقتصاد في العالم، على الرغم من تصنيفها الخامس والتسعين في حصة الفرد من الدخل. وبعد الحد من التضخم والإصلاحات التي قامت بها في السوق في تسعينيات القرن العشرين، ارتفع معدل النمو ارتفاعًا مثيرًا، إذ وصل إلى ما نسبته 5% في العقد الذي تلا الإصلاح، مع أن هذه النسبة تراجعت في السنوات الأخيرة. وبمساحة تعادل ثلاثة أضعاف مساحة الهند، تجد نسبة التعليم 90% من عدد السكان الذي يبلغ 200 مليون. أما الناتج المحلي الإجمالي لديها فيبلغ 2,5 تريليون، وهذا يساوي الناتج المحلي لروسيا، ومتوسط دخل الفرد 12,000 دولار (أكثر بثلاثة أضعاف من الهند)، ولدى البرازيل موارد اقتصادية مثيرة للإعجاب، ويعِد ما اكتشف في عام 2007م من احتياطيات نفطية في البحر بأن تكون البرازيل مؤثرًا أساسيًّا في ميدان الطاقة.

أما قوتها العسكرية فصغيرة قليلًا، وليس لديها سلاح نووي، ومن ناحية أخرى هي أكبر دولة في القارة الأمريكية الجنوبية، وليس لها منافس بين جيرانها.

على صعيد القوة الناعمة، فللثقافة الشعبية في المهرجانات وكرة القدم صدى عالمي، وقد تبنت دبلوماسية خارجية تهدف إلى إعطاء صورة إيجابية عنها في أمريكا اللاتينية وما وراءها.

تواجه البرازيل العديد من المشكلات الحقيقية: فبنيتها التحتية غير مؤهلة، والنظام القانوني لديها مثقل بالأعباء، ولديها معدل جريمة مرتفع جدًا، ومشكلات فساد خطيرة، وتصنَّف في الدرجة 72 من أصل 175 دولة في التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (مقارنة بـ 80 للصين، و94 للهند، و127 لروسيا). وأما في التنافس الاقتصادي فقد صنَّف المنتدى الاقتصادي العالمي البرازيل بالمرتبة 57 من بين 144 دولة (مقارنة بـ 28 للصين و71 للهند، و53 لروسيا).

وتصرف البرازيل أقل من المعدل على البحث والتنمية، وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الدولية (oecd)، في حين أن كوريا الجنوبية، التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البرازيل، سجلت براءات اختراع أكثر من البرازيل بثلاثين مرة. والنمو الإنتاجي لا يزال تقريبًا (في حالة ركود منذ عام 2000م، واليوم لم تحقق أكثر من نصف المستوى الذي حققته المكسيك)[6]، مع أن البرازيل هي الموطن الأصلي لكثير من الشركات العابرة للقارات الناجحة؛ مثل إمبراير وفيل، التي وصفها رجل أعمال برازيلي بقوله: «لن يكون عندنا هارفارد أو غوغل هنا»[7]، ويعتقد بعض المحللين البرازيليين

أنهم لن يكونوا قادرين على رفع معدل الإنتاج عندهم ما لم يزيدوا من استثماراتهم وادخارهم في مجال التعليم.

وعلى صعيد أهداف السياسة الخارجية رفضت البرازيل العديد من طلبات الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه دول مثل إيران وفنزويلا. من ناحية أخرى، لم تحقق البرازيل تقدمًا ملحوظًا في أهدافها الرئيسة، ومنها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، واستكمال التكتل القوي في أمريكا الجنوبية.

ومع أن البرازيل الجديدة تعقد الدبلوماسية الأمريكية مقارنة مع الماضي، إلا أنه من غير المرجح أن تحاول البرازيل منافسة الولايات المتحدة كندٍّ لها؛ فهذا الدور سيترك للصين، وحتى إن كانت البرازيل ترى أن تنسيقها الدبلوماسي مع الصين سيكون مفيدًا، فإن هناك قيودًا صارمة على هذا التعاون. مرة أخرى، يصعب أن تشاهد نمو البرازيل يتخطى الولايات المتحدة ويساعد على إنهاء القرن الأمريكي.

الدولة الوحيدة المرشحة لتقوم بهذا الدور هي الصين؛ فمن بين دول البريكس (BRICS- Brazil, Russia. India & China) تعد الصين هي الدولة العملاقة، وباقتصاد يعادل اقتصاد دول أخرى مجتمعة، ولديها أضخم جيش، وأضخم موازنة عسكرية، مع ارتفاع كبير في نموها الاقتصادي، وهي أكثر الدول استخدامًا للإنترنت. قد تتأخر الصين عن روسيا والبرازيل في معدل دخل الفرد، لكن هذا قد يتغيَّر إن استمر تقدم الصين في معدلات نموها الاقتصادي، وبأي رقم يزيد على 7% سنويًّا سيتضاعف الاقتصاد الصيني خلال عشر سنوات. وقد تعافت الصين

بسرعة من الأزمة المالية التي عصفت بها عام 2008م. وقد معنا سابقًا أن العديد من المحللين يتوقعون أن يتجاوز الحجم الإجمالي للاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي في القريب العاجل. والأكثر من هذا توقع أحد الاقتصاديين الحائز جائزة نوبل، أنه بحلول عام 2040م ستنتج الصين 40% من مجمل الإنتاج العالمي (وستنتج الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فقط 21%)[8]. وقد كتب جدعون راشمان، المحرر في صحيفة فايننشال تايمز: «يمكن أن يُصفَح عن الأمريكيين إن هم رحبوا بقدوم منافس جديد من الصين، وهي حالة أخرى للطفل الذي أبكى الذئب. لكن في كثير من الأحيان يُتغاضى عن حقيقة أن الطفل كان على حق: فالذئب وصل»[9]. والصين هنا هي الذئب، وسنعود إلى الصين في الفصل القادم.

الفصل الرابع
صعود الصين

4

يرى كثير من المحللين أن الصين هي المنافس المحتمل لمقارعة القوة الأمريكية والتفوق عليها، وهي من ستنهي القرن الأمريكي. قال المؤرخ نيَّال فيرغسون: «إن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني». وثمة كتاب جديد يحمل عنوان: (حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وولادة نظام عالمي جديد)[1]، حتى استطلاعات الرأي التي أجريت في تسعينيات القرن العشرين تظهر بأن نصف الأمريكيين يتوقعون أن تكون الصين هي المنافس الكبير للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين[2].

وفي حين أن معظم التوقعات عن القوة الصينية ترتكز على النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي، فإن الصين تمتلك موارد طاقة مهمة أخرى؛ فمساحتها تعادل مساحة الولايات المتحدة، وعدد سكانها يفوق عدد سكان الولايات المتحدة بأربعة أضعاف، وجيشها أضخم جيش في العالم، ولديها أكثر من 250 رأسًا نوويًا، وتمتلك قدرات حديثة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني (من ضمن ذلك أكبر عدد لمستخدمي شبكة الإنترنت في العالم). أما في مجال موارد القوة الناعمة، فلا تزال الصين عاجزة عن الصناعة الثقافية التي تضاهي بها هوليوود أو بوليوود، وجامعاتها غير

مصنفة في القمة، وهي تفتقر لمنظمات المجتمع المدني الذي يولد الكثير من القوة الناعمة للولايات المتحدة، لكن للصين دومًا ثقافة تقليدية جذابة، وقد أوجدت المئات من معاهد كونفوشيوس حول العالم لترتقي بهذه الثقافة.

وقد سبق أن كتبت في تسعينيات القرن العشرين بأن الصعود السريع للصين قد يسبب نوعًا من الصراع وصفه ثيوسيديدز حينما نسب الحرب البيلوبونيزية إلى صعود قوة أثينا وما خلفته من خوف في أسبرطا[3]. ويؤكد عالم السياسة جون ميرشايمر جازمًا أن الصين لا يمكنها الصعود بأمان[4]، ويمكن أن نضرب مثالًا تاريخيًّا من الحرب العالمية الأولى، حينما تفوقت ألمانيا على بريطانيا في قوة التصنيع، وكان القيصر يتبع سياسة خارجية مغامرًا فيها وذات توجه كوني، حتم عليها أن تدخل بصراع مع قوى عظمى أخرى.

بالمقابل، لا تزال الصين متأخرة كثيرًا عن الولايات المتحدة في الأبعاد الثلاثة للقوة، وتركز سياساتها بشكل أساسي على منطقتها ونمو اقتصادها؛ فبينما يوفر نمط اقتصادها- (السوق اللينيني)- القوة الناعمة لبعض الدول الاستبدادية، فإن له تأثيرًا معاكسًا في ديمقراطيات عديدة[5]، وعلى الرغم من ذلك، فصعود الصين يُذكر بالتحذير الآخر لثيوسيديديز؛ من أن الاعتقاد بحتمية الصراع يمكن أن يصبح أحد أسبابه الرئيسة[6]، فاعتقاد كل طرف أن الخاتمة ستكون حربًا حتمية مع الطرف الآخر، يخلق استعدادات عسكرية منطقية يفهمها الطرف الآخر على أنها تأكيد على أسوأ مخاوفه. وبهذا الصدد، يبدو ما أفتى به جوناثان فينبي- من «أن

الصين لن تمتلك الموارد الاقتصادية والسياسية والبشرية لتهيمن على العالم، حتى وإن رغبت أن تقوم بهذا»[7] - مصدر تفاؤل لنا.

القوة الاقتصادية

(صعود الصين) تسمية غير صحيحة، والكلمة الأكثر دقة هي (تعافي): فقد كان اقتصاد الصين أضخم اقتصاد في العالم، حتى حينما تفوقت عليها أوروبا وأمريكا في القرنين الماضيين نتيجة الثورة الصناعية، فالإصلاحات الاقتصادية التي قام بها دينغ هسياوبنغ في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وتسجيل معدل النمو بين 8 و10% أدى إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي إلى ثلاثة أضعاف في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويعتقد الكثيرون أنها ستستعيد موقعها حالًا لتكون أكبر اقتصاد عالمي.

وفضلًا عن أن أمام الصين طريقًا طويلة لكي تعادل مواردُ القوة لديها مواردَ الولايات المتحدة، فهي لا تزال تواجه عقبات عديدة في طريق نموها: فالاقتصاد الأمريكي يعادل حاليًّا ما يقارب ضعف حجم اقتصاد الصين وفقًا لأسعار الصرف الرسمية في الصين، لكن الصين- كما مرَّ معنا في الفصل الأول- ستتجاوز الولايات المتحدة قريبًا بميزان تعادل القوة الشرائية (purchasing power parity-PPP)*. لكن كل هذه التوقعات والمقارنات تبقى اعتباطية إلى حد ما؛ لأنها تعتمد على أسئلة تبحث لها عن مجيب.

---

* تعادل القوة الشرائية (ppp): مجموعة من النظريات الاقتصادية والتقنية تستخدم لتقرير القيمة النسبية لعملات مختلفة. (المترجم)

و(تعادل القوة الشرائية) هو تقدير أوجده الاقتصاديون ليقارنوا بين مستويات الرفاهية في مختلف المجتمعات، لكنه حساس بالنسبة إلى حجم السكان، ومن هنا: فالهند التي هي عاشر أكبر اقتصاد في العالم، الذي يحسب بموجب سعر صرف الدولار مقابل الروبية، تأتي في الدرجة الثالثة بموجب معيار تعادل القوة الشرائية. من ناحية أخرى، مع أن المقارنات التي تبنى على أساس سعر الصرف الحالي تتذبذب تبعًا لقيمة العملة، إلا إنها أكثر دقة في تقدير موارد القوة: فقيمة الراتب الذي يقدم لك من حيث أنك تستطيع أن تشتري منزلًا أو تقص شعرك، هو أفضل مقارنة باستخدام معيار تعادل القوة الشرائية. من جانب آخر، كلفة النفط المستورد، وقطع الغيار لمحركات الطيران المتطورة، هي أفضل حكم على أسعار الصرف التي تستخدم لدفع أثمانها.

حتى إن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين نظيره الأمريكي (أيًّا كان المقياس)، فسيكون كلا الاقتصادين متكافئين في الحجم، لكن ليس في التكوين والتطور: فلا يزال في الصين ريف متخلف ويواجه تحديات عديدة، من ضمنها التوسع العمراني السريع. وإذا كان متوسط دخل الفرد يقدم معيارًا أفضل لتنامي الاقتصاد، فإن معدل دخل الفرد في الصين حتى بمعيار (تعادل القوة الشرائية) يعادل 20% من متوسط دخل الفرد الأمريكي، وسيستغرق هذا عقودًا حتى يصل إلى مستوى الدخل الأمريكي (وقد لا يصل).

طبعًا الحجم الإجمالي جانب مهم من القوة الاقتصادية: فأن يكون لديك سوق جاذبة، وأن تكون أكبر شريك تجاري ولأكبر عدد من البلدان،

هو مصدر مهم للنفوذ الذي تمارسه الصين دائمًا، لكن ليست هذه المساواة ذاتها؛ فعلى سبيل المثال، مع أن الصين تفوقت على ألمانيا في عام 2009م بصفتها أكبر دولة تجارية في العالم من حيث الحجم، فما يزال الصينيون يشعرون بالقلق من أن بلدهم (لم يتطور ليصبح دولة تجارية بحق)؛ لأن التجارة في الخدمات تجارة باهتة، فكثير من الصادرات لها قيمة مضافة منخفضة، وتفتقر الصين إلى «علامات تجارية رفيعة مقارنة بالقوى التجارية العالمية كالولايات المتحدة وألمانيا» (19 علامة تجارية من الدرجة الأولى في أمريكا من أصل 25)[8]، و46% من أعلى الشركات العابرة للقارات، التي يبلغ عددها 500، يمتلكها أمريكيون[9]؛ بمعنى أن التجارة الصينية هي أكثر ضخامة، لكن أقل تطورًا نسبيًّا من تلك الموجودة في الولايات المتحدة وألمانيا.

مثال آخر نورده من المجال النقدي: فبعد أن درست الصين الدور الذي يضطلع به الدولار في العالم، والفائدة التي تجنيها الولايات المتحدة من هذا الدور (بما في ذلك العقوبات المالية)؛ حاولت أن تزيد من قوتها المالية من خلال تشجيع استخدام اليِن لتمويل التجارة، وهو إن كان يمثل الآن 9% من المجموع العالمي، فإن الدولار لا يزال يستحوذ على 81%. سيزداد دور اليِن بكل تأكيد، لكن من غير المرجح أن يحل محل الدولار ما لم تسمح الصين للأسواق الدولية أن تحدد سعر الصرف، وما لم تنمِّ أسواق المال المحلية تنمية عميقة، وأن يرافق ذلك بنية قانونية تولد الثقة بهذه الأسواق. وترى صحيفة الإيكونومست أن «الحجم والتطور لا يجتمعان دائمًا... في عشرينيات هذا القرن قد تمتلك الصين أكبر اقتصاد في العالم، لكن لن يكون الأكثر تطورًا، فالتطور الأمريكي ينعكس في عمق أسواقها المالية»،

فأسواق المال الصينية تشكل فقط 8/1 بحجمها، ولا يسمح للأجانب بالتملك سوى أعشار قليلة من هذا[10].

والتكنولوجيا هي مثال آخر على الفوارق التقنية: فالصين لديها إنجازات تقنية مهمة، لكن تعتمد بشكل كبير على استراتيجية تقليد التقنيات الأجنبية أكثر من الإبداع المحلي، وقد ورد على لسان الصحيفة الصينية ساوث ريفيوز: «تتفاخر الصين بكونها أكبر قوة اقتصادية في العالم، وبراءات الاختراع ذات المنشأ الصيني تتزايد بسرعة، وتتجاوز بها الدول المتطورة، لكن معظم براءات الاختراع التي تسجل في الصين ليست ذات أهمية كبرى في السلسلة الصناعية... باختصار، ستبقى الصين ضعيفة في العلم والإبداع التقني»[11]، فالصينيون يتذمرون في الغالب من أنهم ينتجون الآي فون جوبز IPhone، لكن ليس ستيفي جوبز. حجم التجارة يظهر في الإحصائيات الصينية، ولكن القيمة المضافة تظهرها الأرقام الأمريكية.

وباستشراف المستقبل، يبدو أنه في وقت ما سيتباطأ النمو الصيني، كحال كل الاقتصادات في تطورها، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الصيني سيتباطأ حتى 5%، مع أنه تقليص للاستثمار السياسي المترف في قطاع حكومي غير فاعل، وقد يواجه مشكلات في الحفاظ على ذاك المستوى مع ظهور المشكلات الديمغرافية بعد عام 2012م[12]، لكن حتى مع المعدلات المنخفضة يمكن للصين أن تستمر في النمو بصورة أسرع من كثير من دول العالم. ومع ذلك فإن المسارات الطولية لاتجاهات النمو قد تكون مضللة، لأن البلدان تنزع لاغتنام المكاسب السريعة السهلة، وهي تستفيد من التقنية المستوردة ورخص العمالة في المراحل الأولى من انتعاش الاقتصاد، ومعدلات

النمو تكون بطيئة في العادة حينما تصل الاقتصاديات إلى مستويات حصة الفرد من الدخل (بحسب تعادل القوة الشرائية) التي تقترب منها الصين اليوم. وما يسمى بـ (فخ الدخل المتوسط) ليس قانونًا حديديًا (كما أثبتت اليابان وكوريا الجنوبية)، ولكنها النمطية التي تواجهها الكثير من الدول إذ تفشل في ابتكار نمط نموها وتغييره. الرئيس شي جيبنغ يعي المشكلة جيدًا، وتحاول الصين أن تجري إصلاحات على صعيد السوق لكي تتجنبها.

يواجه الاقتصاد الصيني عوائق حقيقية من جراء انتقاله من مشروعات غير فاعلة تملكها الدولة وتنمو بنسب متفاوتة، وتدهور بيئي، والهجرة الجماعية الداخلية، وشبكة أمان اجتماعية مبتورة، والفساد، وسلطة قانون مبتورة، حتى تفوَّق شمال وشرق البلاد على جنوب وغرب البلاد، فهناك فقط من 10 ولايات إلى 13 ولاية فيها معدل دخل الفرد فوق المعدل الوطني، وكذلك الولايات النامية، من ضمنها تلك التي تضم نسبًا عالية من الأقليات، مثل التيبت وكيسنجيانغ. والأكثر من هذا، ستبدأ الصين مواجهة مشكلات ديمغرافية من الآثار المؤجلة لسياسة الطفل الواحد لكل زوج، التي فرضت في القرن العشرين[13]، فالقادمون الجدد إلى سوق العمل في الصين بدؤوا بالتناقص بدءًا من عام 2011م، وستصل قوة العمل في الصين إلى أوجها في عام 2016م، فالصين تهرم بسرعة، وبحلول عام 2030م ستعتمد على كبار السن أكثر من الأطفال، ويبدي الصينيون قلقهم من أن بلدهم (سيشيخ قبل أن يصبح غنيًّا).

تخطيط الصين لخفض المدخرات وزيادة الاستهلاك المحلي، حل واضح، لكنه ليس سهلًا؛ لأن السكان المسنين قد يحتفظون بنسبة مدخرات عالية في

منازلهم، ومدخرات عالية تعكس اهتمامات خاصة، ومنافسة محدودة في بعض القطاعات. ومع أن الصين تحتفظ بأضخم احتياطي نقدي في العالم، وبحدود 4 تريلونات دولار، فإنها ستجد صعوبة في زيادة نفوذها المالي إلى أن يصبح عندها سوق للسندات المفتوحة، إذ إن أسعار الفائدة يضعها السوق وليس الحكومة، كما أن الاحتياطي الضخم من الدولارات لا يمنح الصين القوة التفاوضية المباشرة مع الولايات المتحدة؛ لأنه في العلاقات التشاركية تعتمد القوة على تباينات هذه التشاركية، فالصين تمتلك الدولار من مبيعاتها لأمريكا، لكن تترك الولايات المتحدة أسواقها مفتوحة للسلع الصينية، وهذا يخلق نموًّا وعملًا واستقرارًا في الصين. وعلى الرغم من الإزعاجات والإغراءات، لم تُلق الصين بدولارها في أسواق المال العالمية، فإن فعلت ذلك فربما تأتي بأمريكا على ركبتيها، لكن على حساب أن تأتي هي كذلك بنفسها إلى كاحليها.

النظام السياسي الشمولي الصيني لا يزال يُظهر حتى الآن قدرة تحويل قوة مثيرة، ترتبط بأهداف محددة، منها على سبيل المثال بناء مدن جديدة مثيرة، ومشاريع قطارات بسرعات فائقة، وإن استطاعت الصين الاحتفاظ بهذه المقدرة مدة أطول، فهذا سيبقى سرًّا غامضًا لكل من الأجانب والقادة الصينيين أنفسهم.

وخلافًا للهند التي ولدت بدستور ديمقراطي، لم تستطع الصين حتى الآن أن تجد طريقة تحل فيها مشكلة المطالبات بالشراكة السياسية (إن لم تكن ديموقراطية)، التي يمكن أن ترفع من مستوى دخل الفرد. فقد ولى عصر الإيديولوجيا الشيوعية، وشرعية الحزب الحاكم التي تعتمد

على النمو الاقتصادي والقومية العرقية لهان Han، فهل يأتي التحول الاقتصادي بالتحول السياسي حينما تصبح حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقارب 10,000 دولار بحسب مقياس تعادل القوة الشرائية، كما حدث في كوريا الجنوبية المجاورة لها وتايوان؟ فعدد الأثرياء اليوم الذي يملكون مليارات الدولارات في الصين (الشيوعية) هم أكثر بكثير من بقية الدول الأخرى، فضلًا عن الولايات المتحدة، فالأغنياء يزداد ثراؤهم، لكن يتم هذا «على حساب الناس الفقراء في البلاد»[14]، وسنرى هل تكون الصين قادرة على تطوير صيغة تعالج فيها توسيع الطبقة الوسطى المتحضرة، والظلمَ المناطقي، واستياءَ الأقليات الإثنية؟ الفكرة الأساسية هي أنه ما من أحد يدري- ومنهم القادة الصينيون- كيف سيتطور المستقبل السياسي للصين، وكيف سيؤثر هذا في نموها الاقتصادي.

السياسة الفضائية (الإلكترونية) تقدم لنا تعقيدًا آخر؛ فمع ستين مليون مستخدم، تمتلك الصين أكبر جمهور إنترنت، إلى جانب نظام حكومي متطور جدًّا في الرقابة، لا يكتفي بمراقبة كثير من مستخدمي الإنترنت من القوميين المتشددين فحسب، بل يخضع الأقلية ذات الآراء الليبرالية للرقابة أيضًا، ويعاقب المنشقون، حتى الشركات تفرض رقابة ذاتية، وتتبع أوامر الحكومة، ومع ذلك لا بد من تسرب بعض المعلومات؛ فالتعامل مع تدفق كبير للمعلومات، في الوقت الذي يمكن للقيود أن تعيق النمو الاقتصادي، يشكل معضلة حقيقية للقادة الصينيين. ومع أنه من غير المرجح أن تفقد النخبة من الحزب الشيوعي سيطرتها على الشعب، إلا أن بلدًا لا يستطيع التحكم في تدفق المهاجرين، وفي الآثار البيئية في المناخ العالمي، والصراع

الداخلي، سيواجه مجموعة مختلفة من المشكلات الصعبة، فالسياسة في بعض الأحيان لها طريقتها في إرباك التوقعات الاقتصادية.

القوة العسكرية

ما دام الاقتصاد الصيني يتنامى، فمن المرجح أن يزداد كذلك إنفاقها العسكري، فالصين تنفق حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش (وهو نصف المعدل الأمريكي)، لكن الناتج المحلي الإجمالي يتنامى بسرعة، فالموازنة العامة للصين في عام 2014م بلغت 132 بليونًا، وهي تقريبًا ربع الموازنة الأمريكية، لكن الإحصائيات الصينية على الإنفاق العسكري لا يدخل ضمنها الكثير من البنود التي تدرج في موازنة الدفاع الأمريكية؛ فالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أضاف 20 إلى 30 بليون دولار إلى الرقم الرسمي، وبعد مدة من الاستثمار المنخفض، من عام 1989م حتى 2009م، ازدادت الموازنة العسكرية الرسمية للصين بأرقام مضاعفة في كل عام، حتى ارتفعت في عام 2013م إلى 12%.

تمركزت ذات مرة قوة ضخمة غير متطورة تكنولوجيًّا في مواقع دفاعية ضد الاتحاد السوفييتي، ذلك كان جيش التحرير الشعبي الصيني، الذي تطور اليوم إلى قوة حديثة تركز على مواجهة التدخلات الأمريكية في منطقة شرق آسيا.

في الوقت ذاته، ما تنفقه الصين على جيشها، الذي يمثل 11% من الإنفاق العالمي، هو أقل بكثير مما تنفقه الولايات المتحدة، الذي يصل إلى 39%. وبمعدل النمو الحالي قد يصبح ما تنفقه الصين على

الجيش يعادل نصف ما تنفقه أمريكا بحلول عام 2020م، وقد يقترب من التساوي في منتصف القرن، لكن في المخزون التراكمي للتجهيز العسكري الحديث تحتفظ الولايات المتحدة على الأقل بتقدم 1/10 في مصلحتها، هذا من دون أن نحسب حلفاءها أيضًا[15]، فالصين لم تطور قدراتها بشكل هادف لتجابه القوى العالمية، وإنما زادت قدرتها لتعقد العمليات البحرية الأمريكية مقابل سواحلها، فهي مجرد بداية لعملية معقدة لتطوير بحرية المياه الزرقاء مع مجموعة حاملة طائرات. ومع تزايد اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط، فالقوى البحرية لديها ستكون على تواصل مع مضيق ملاكا في جنوب شرق آسيا، لتضمن سلاسة المرور، لكن البحرية الأمريكية ستبقى حاسمة في مضيق هرمز في الخليج العربي.

مع حاملة طائرات أوكرانية تم تجديدها (وحاملتين أخريين في مراحل مختلفة من التخطيط) تبقى الصين لعقود خلف عشر حاملات طائرات أمريكية مقاتلة، ترفدها تجربة طويلة في المناورات العالمية. الصين تطور أنموذجين مختلفين من الجيل الخامس من المقاتلات الحربية، لكن- مرة أخرى- دون أن تصل إلى الامتداد العالمي للأمريكيين.

على الصعيد العالمي، لدى الصين عدد محدود من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ولا تزال تقوم بجهود حثيثة لتطوير قدراتها المتماثلة في مجال الفضاء والفضاء الإلكتروني، لكن لم تصل حتى الآن إلى ما وصلت إليه أمريكا في هذه المجالات. وأما في الميدان التقليدي فهي تحتاج إلى حلفاء، وقواعد خارجية، وإمداد لوجستي طويل المدى، وخبرة التدخل السريع لدى

القوات الأمريكية، وفي حين أن الولايات المتحدة لديها ما يقارب 24000 وحدة عسكرية متمركزة في عشرات البلدان الأجنبية، فإن لدى الصين آلافًا قليلة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

حقيقة أن الصين لن تكون المناظرة في استعراض القوة العالمي، لا ينتقص من حقيقة أن الاستثمارات الصينية في المقاتلين، والغواصات، وصواريخ كروز، والصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط، زادت من تكاليف أي تدخل أمريكي في البحار قرب السواحل الصينية. فالقدرة العسكرية العالمية يجب ألا تدمج بفاعلية عسكرية إقليمية. فإذا استمرت التوجهات الحاليَّة، وأرادت الولايات المتحدة الاستمرار في طمأنة حلفائها في المنطقة، فعليها أن تحدَّ من ضعف قوتها في مواجهة استراتيجية الصين في الأرض الحرام، وهذا يتطلب استثمارات مكلفة: مثل طائرات سريَّة دون طيار يمكن أن تعمل من سطح حاملة الطائرات، وغواصات ذات مقدرة قتالية عالية في البر، ودفاعات صواريخ باليستية محلية، ومزيد من منظومة الأقمار الصناعية الصغيرة المرنة، وقدرات فضائية إلكترونية[16].

القوة الناعمة

في عام 2007 أخبر الرئيس الصيني هو جيناتيو الحزب الشيوعي الصيني بأن الصين بحاجة إلى زيادة قوتها الناعمة؛ فقوة صاعدة كالصين، تخيف جوارها بقوتها الاقتصادية والعسكرية وتدفعهم إلى تحالفات موازية، تجعلها الإستراتيجية الذكية، من ضمنها القوة الناعمة، تبدو أقل تخويفًا، والتحالفات الموازية أقل فاعلية.

القوة الناعمة لبلد ما ترتكز أساسًا على ثلاثة موارد: ثقافتها (في مواقع تكون جاذبة للآخرين)، وقيمها السياسية (حينما تعمل من أجلهم داخل الوطن وخارجه)، وسياستها الخارجية (حينما ينظر إليهم على أنهم شرعيون ولديهم سلطة أخلاقية)، لكن أن تجمع موارد القوة الناعمة مع القوة الصلبة في استراتيجية ذكية ليس دائمًا عملًا سهلًا؛ فعلى سبيل المثال، قد يساعد تأسيس معهد كونفوشيوس في مانيلا لتعليم الثقافة الصينية على إنتاج القوة الناعمة، لكن من غير المرجح أن ينجح في بيئة تمارس فيها الصين التعدي على الفلبين من جرَّاء امتلاكها لجزيرة متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. وما دامت الصين أكثر حزمًا في مطالبها الإقليمية مع جيرانها، فهذا يصعب عليها إمكانية تحقيق أهدافها في القوة الناعمة.

علاوة على ذلك، في أمريكا الكثير من القوة الناعمة، التي هي نتاج المجتمع المدني- كل شيء؛ بدءًا بالجامعات والمؤسسات وانتهاء بهوليوود وثقافة البوب- وليس من الحكومة. أحيانًا تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على درجة من القوة الناعمة نظرًا لأن المجتمع المدني له أهمية كبيرة وغير خاضع للرقابة، وحتى حينما تكون الإجراءات الحكومية مقوضة للقوة الناعمة- مثل غزو العراق- فإنه في استراتيجية القوة الذكية يمكن للقوة الناعمة والقوة الصلبة أن تدعم كل منهما الأخرى.

يفصِّل لنا ديفيد شامباو في كتابه (الصين في طريقها إلى الكوكبة)، كيف صرفت الصين بلايين الدولارات على دعايتها الخارجية الساحرة لتزيد من قوتها الناعمة، فبرنامج المساعدات الصيني لأفريقيا وأمريكا اللاتينية غير مقيد بمخاوف مؤسساتية أو مخاوف حقوق الإنسان التي

تقيِّد المساعدات الغربية، والنمط الصيني يشدد على إيماءات ظاهرة، وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن الآراء كانت إيجابية تجاه التأثير الصيني في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكن كانت سلبية في الغالب تجاه القوى الكبرى؛ الولايات المتحدة وأوروبا والهند واليابان.

وعلى الرغم من كل جهودها، لا تعير الصين كثيرًا من اهتمامها للاستثمار، فدورة الألعاب الأولمبية عام 2008م في بكين كانت نجاحًا في القوة الناعمة، لكن حملة القمع التي قامت بها الصين بعد ذلك بوقت قصير لنشطاء حقوق الإنسان قوضت مكاسبها في القوة الناعمة. معرض شنغهاي عام 2009م كان أيضًا معرضًا ناجحًا، لكن تبعه اعتقال ليو شياوبو الحائز جائزةَ نوبل للسلام، وقد سيطر على شاشات التلفاز في كل أنحاء العالم الكرسي الفارغ في احتفالات أوسلو، وهذا ما يسميه خبراء التسويق بـ(الدعس على رسالتك الخاصة)، كما أن العقوبة التي وجهتها الصين إلى النرويج بوضع قيود على مستوردات السلمون لم تكن في مكانها الصحيح.

أخطأت الصين التفكير حين عملت من الحكومة المصدر الأساسي للقوة الناعمة؛ ففي العالم اليوم ليست المعلومة هي القليلةَ، لكن جذب الانتباه إليها هو القليل، وجذب الانتباه يرتكز على المصداقية، والدعاية الحكومية نادرًا ما تكون ذات مصداقية، ومن ثم فأفضل دعاية هي ألا تكون هناك دعاية، من ثم فكل جهود الصين لعودة محطة شينخوا والتلفزيون الصيني المركزي إلى مصافِّ منافسيه من (سي إن إن) و(هيئة الإذاعة البريطانية)، تصطدم بجمهور دولي محدود جدًا يأبه بتلك الدعاية الهشّة.

وكما علقت الإيكونومست عن الصين، أن الحزب لم يتبنَّ «رؤية ناي Nye بأن القوة الناعمة تنبع من الأفراد، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لذلك تأخذ الحكومة على عاتقها التعريف بالرموز الثقافية القديمة حينما تظن أنها ستكسب شهرة عالمية»[17].

تطور القوة الناعمة لا يحتاج إلى لعبة محصلتها صفر، كل البلدان يمكن أن تكسب حينما تجد عند غيرها جاذبية، أما في الصين فلكي تنجح عليها أن تكبح مزاعمها تجاه جيرانها، وهذا يصعب عليها في مرحلة صعود النزعة القومية عندها. وبالنظر إلى بعض البلدان البعيدة في أوروبا أو أمريكا الشمالية، أنت بحاجة إلى أن تكون ناقدًا للذات، وتطلق العنان للمواهب الخلاقة في المجتمع المدني، لكن يصعب هذا في وقت يسعى فيه الحزب الشيوعي لتشديد قبضته. ففي الوقت الذي تنجح الصين باقتصادها، وببرنامج مساعداتها الاقتصادية، ومئات معاهد كونفوشيوس التي تعلم الثقافة الصينية، وهذه كلها يمكن أن تعزز القوة الناعمة، ستبقى محدودة ما دامت القيود المحليَّة على صعود النزعة القومية، وهيمنة الحزب، لا تزال قوية.

الإستراتيجية الصينية والردود الأمريكية

أدرك الجيل الحالي للقادة الصينيين أن النمو الاقتصادي السريع هو المفتاح للاستقرار السياسي المحلي، لهذا فقد ركزوا على النمو الاقتصادي، وما يسمونه (تناغم) البيئة الدولية، لكن الزمن تغير، والقوةُ تخلق في بعض الأحيان الغطرسة، والشهيةُ أحيانًا تزداد مع الأكل. يرى مارتن جاك أن «القوى الصاعدة تستخدم مع مرور الوقت قوتها الاقتصادية

المكتشفة حديثًا لغايات سياسية وثقافية وعسكرية واسعة. وهذا ما تفعله القوة المهيمنة، وسوف تكون الصين بكل تأكيد إحداها»[18]. ابتدع القادة الصينيون أسطورة بأن الصين لم تغزُ جيرانها قط، ولم تتصرف (بطريقة المهيمن)، لكن ماذا عن كلمة وزير الخارجية يانغ جيتشي في اجتماع رابطة جنوب شرق آسيا في عام 2010 حينما قال: «إن الصين دولة كبيرة، والدول الأخرى هي دول صغيرة، وتلك هي الحقيقة»؟

تقليديًا، الصين ترى نفسها أنها (المملكة الوسطى)، أو أنها النظام الرافد للدول في شرق آسيا، ويعتقد بعض المحللين بأنها تسعى إلى خلق هذا النظام[19]، وآخرون من أمثال جون إكينباري يرى أن النظام الدولي الجديد له خاصية التكامل الاقتصادي المفتوح، والمقدرة على احتواء الصين بدلًا من التحوُّل إلى النظام الذي تقوده الصين[20]. وحتى الآن، لم يتخذ القادة الصينيون إلا خطوات قليلة باتجاه الدور العالمي الرئيس، سواء مهيمنين أو أصحابَ مصلحة.

ويرى بعض المحللين أن الصين تهدف على «المدى القصير إلى أن تزيح الولايات المتحدة بوصفها قوة مهيمنة في شرق آسيا، وعلى المدى البعيد ستنافس المكانة الأمريكية بوصفها قوة مهيمنة في العالم». ويقول آخرون بأن الصين تسعى إلى تقسيم المحيط الهادي، وإبعاد الوجود الأمريكي إلى ما بعد سلسلة الجزر الواقعة مقابل سواحلها (وهذا يشمل اليابان)[21]. لكن الكثير من الخبراء لا يتفقون على أن هذا التبسيط تقييمٌ دقيقٌ للنوايا الصينية؛ فالصين استفادت كثيرًا من النظام المؤسساتي الدولي القائم،

لكنها هي أيضًا تريد أن تجري بعض التغييرات، وحتى الصينيون لا يمكن أن يعرفوا رؤى الأجيال القادمة[22].

والأهم من ذلك أن من غير الممكن أن تمتلك الصين القدرة العسكرية لتحقق أحلامها الطموحة في العقود القليلة القادمة؛ فالقضية قضية نفقات، فمن السهل أن ينغمس أحدنا في قائمة الرغبات إذا لم تكن تحمل قائمة الأسعار.

يتعين على القادة الصينيين أن يتعاملوا مع ردات فعل الدول الأخرى، ومع القيود التي أنشأتها أهدافهم من النمو الاقتصادي، والحاجة إلى الأسواق والموارد الخارجية. الوضع الذي عليه الجيش الصيني يمكن أن ينتج تحالفًا تعويضيًّا في المنطقة مفرطًا في العدائية، لكنه سيضعف قوته الصلبة والناعمة على حد سواء.

حقيقة أن الصين من غير المرجح أن تصبح المنافس الند للولايات المتحدة على القاعدة الكونية، لا يعني أنها لن تنافس الولايات المتحدة في آسيا، لكن صعود القوة الصينية في آسيا- كما ذكرت سابقًا- هو موضع تنازع مع الهند واليابان (إضافة لبعض دول الجوار الصغار مثل فيتنام)، وهذا يعطي ميزة قوية للولايات المتحدة[23]. تحالف الولايات المتحدة مع اليابان، الذي أكده إعلان بيل كلينتون وهاشيموتو عام 1996م بوصفه قاعدةً لاستقرار شرق آسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يمثل عائقًا مهمًّا أمام الطموحات الصينية، وكذلك تحسن العلاقات الأمريكية الهندية، والعلاقات اليابانية الهندية، هذا يعني أنه في ظل سياسات القوى العظمى في المنطقة، لا يمكن للصين أن تطرد أمريكا.

من هذا الموقع للقوة الأمريكية، يمكن أن تعمل الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا لتقديم محفزات للصين لكي تقوم بدورٍ مسؤول، مع الحذر من إمكانية أي سلوك عدائي مع تنامي القوة الصينية.

الردود الأمريكيَّة

باستشراف المستقبل، يتنبأ المتشائمون بصراع وشيك مع تنامي القوة الصينية، وسعيها لطرد الولايات المتحدة من غرب المحيط الهادي. يرى البعض أن هذا قد يكون محبطًا بقبول مناطق النفوذ التي تحد فيها الولايات المتحدة من أنشطتها بالأساس في شرق المحيط الهادي، لكن مثل هذا الرد على صعود الصين من شأنه أن يهدم المصداقية الأمريكية، وسيؤدي بدول المنطقة إلى المسايرة بدلًا من التوازن مع الصين، من ثم فإن مثل هذه السياسة ستمثل في الواقع بداية النهاية للقرن الأمريكي. بالمقابل، وجود أمريكا المستمر يمكن أن يعزز ردود التوازن الطبيعية لدول المنطقة، ويساعد على صوغ بيئة تشجع بطريقة ما التصرف الصيني المسؤول.

الرد السياسي المناسب لصعود الصين يجب أن يوازن ما بين الواقعية والتكامل، فحينما فكرت إدارة كلنتون كيف سترد على صعود الصين في تسعينيات القرن العشرين، حثَّ بعض النقاد على سياسة الاحتواء قبل أن تصبح الصين قوية ما يكفي، لكن لم تقبل مثل هذه النصيحة لسببين: الأول، أن من المستحيل أن تشكل حلفًا ضد الصين، إذ ترغب معظم بلدان المنطقة بإقامة علاقات طيبة مع كلا البلدين: الصين والولايات المتحدة، والأهم من ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تضمن بالضرورة عداء مستقبليًّا مع الصين، وبالمقابل: اختارت الولايات المتحدة سياسة ما يسمى (اندمج

وتأكد (Integrate and insure)، فالصين دخلت منظمة التجارة العالمية مرحَّبًا بها، لكن المعاهدة السرية بين اليابان والولايات المتحدة تم إحياؤها لتمنع الصين من القيام بأي اعتداء. فإذا ألقى صعود الصين بثقله على من حوله، فإن دول الجوار ستسعى لإجراء توازن مع قوتها؛ بمعنى أن الصين لا تستوعبها إلا الصين.

تلك هي النقطة الأساسية في تقييم القوة النسبية بين الولايات المتحدة والصين، وقد كتب يان شيوتنغ عن الكيفية التي يمكن للصين أن تهزم بها أمريكا قائلًا: «لكي تشكل بكين بيئةً دوليةً صديقة لصعودها، تحتاج إلى تطوير علاقاتها السياسية والعسكرية بصورة أرقى من واشنطن، فلا يمكن لأي قوة رائدة أن تكون لها علاقة وديَّة مع كل الدول في العالم، وبهذا فجوهر التنافس بين الصين والولايات المتحدة سيكون من منهما لديه أصدقاء من الطراز الأول»[24]. في هذه النقطة، الولايات المتحدة في موقع أفضل للاستفادة من هذه الشبكات والتحالفات؛ إذ لدى واشنطن ما يقارب 60 معاهدة تحالف، في حين لا تمتلك الصين إلا القليل. وفي الاصطفاف السياسي قدَّرت صحيفة الإكونومست بأنه من أصل 150 دولة كبرى في العالم، تميل 100 دولة تقريبًا إلى الولايات المتحدة، في حين تميل 21 دولة ضدها[25].

في عام 2011م أعلنت الولايات المتحدة استراتيجية إعادة التوازن في آسيا، الجزء الأسرع نموًا في الاقتصاد العالمي، وقد رأى بعض الصينيين في قيام إدارة أوباما «بإعادة التوازن في آسيا صورة من صور الاحتواء»، لكن في عقيدة الحرب الباردة لم يكن هناك أي تواصل أو علاقة تجارية

أو اجتماعية للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي، في حين أن لها تجارة شاملة مع الصين، وهناك حوالي 230 ألف طالب صيني يدرسون في الجامعات الأمريكية، من ثم فـ(تشكيل البيئة للرد على القرارات الصينية) هو الوصف الأكثر دقة من الاحتواء في الإستراتيجية الأمريكية.

يرى بعض المحللين أن الصين دولة تصحيحية، ومع تنامي قوتها تتوق للإطاحة بالنظام الدولي القائم. لكن الصين ليست دولة تصحيحية بالمعنى الدقيق للكلمة، كما كانت ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفييتي في القرن الماضي، فقد انضمت لتشكيل بنك التنمية لدول البريكس، وتعزيز المنظمات الإقليمية التي تلبي حاجاتها، واستفادت الصين بشكل كبير من المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ولا ترغب في تخريبها، كما هو حال البلدان الأخرى. وبعيدًا عن الأنانية، كان للصين دور في استقرار الأزمات المالية خلال العقدين الماضيين[26]، فاليابان والهند وأوروبا قوى مهمة تساعد على تشكيل بيئة دولية تشجع السلوك المسؤول، والصين حريصة على سمعتها. غير أن الصين، في الوقت ذاته، مع تنامي قوتها الاقتصادية، ستكون في وضع أفضل حينما تقاوم هذه الضغوط.

بالإضافة إلى ذلك، تفرض التغيُّرات التكنولوجية والاجتماعية عددًا من القضايا الدولية على الأجندة العالمية، مثل التغيرات المناخية، والأوبئة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والجريمة الإلكترونية، هذه القضايا لا تمثل عبور القوة بين الدول وحسب، وإنما أيضًا انتشار القوة بعيدًا عن كل

الحكومات، والتعامل مع هذه التهديدات يتطلب مزيدًا من التعاضد بين الحكومات، ومن ضمنها الصين وأوروبا والولايات المتحدة ودول أخرى.

تطمح الصين إلى أن يكون لها دور مهم في شرق آسيا، ولدى الولايات المتحدة حلفاء آسيويون ملتزمة بالدفاع عنهم. سوء التقديرات دائمًا ممكن، لكن الصراع لا بد منه. فشرعية الحكومة الصينية تعتمد على معدل عال من النمو الاقتصادي، والقادة الكبار يدركون أن الصين ستحتاج إلى عقود كثيرة قبل أن تقترب من التطور التقني للاقتصاد الأمريكي. ومع أن ألمانيا سارت بقوة على خُطا بريطانيا (وتفوقت عليها في القوة الصناعية) - كما رأينا - إلا أن الولايات المتحدة ستظل متفوقة على الصين عقودًا طويلة في كل من القوى الناعمة والعسكرية والاقتصادية على المستوى العالمي، وعلاوة على ذلك، لا يمكن للصين أن تتبع سياسة كتلك التي اتبعتها ألمانيا القيصرية؛ فالسياسة المغامرة كثيرًا تهدد مكتسباتها واستقرارها في الداخل والخارج.

بكلمات أخرى، لدى الولايات المتحدة من الوقت لتصلح علاقاتها مع القوة الصاعدة أكثر مما كان لدى بريطانيا منذ قرن مضى، ولدى الصين كثير من المحفزات لضبط النفس. الكثير من الخوف قد يحمل تحقيقًا للمخوف منه. إن استطاعت الولايات المتحدة والصين إصلاح علاقاتهما فهذه قضية أخرى، فالخطأ وسوء التقدير من سمة البشر، لكن مع الخيارات الصحيحة، لن تكون الحرب الإقليمية شيئًا حتميًّا، وصعود الصين عالميًّا عملية طويلة، ولا تزال بعيدة عن أن تدل على نهاية القرن الأمريكي.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الخامس
الانحدار المطلق: هل تشبه أمريكا روما؟

5

هل نحن روما؟ بعد أن سأل كالن مور في هذا السؤال بعنوان كتابه المعروف، استخلص بأن هذا (ممكن)[1]: فروما لم تستسلم لصعود إمبراطورية أخرى، إذ إنها- كما رأينا سابقًا- عانت انحدارًا مطلقًا في مجتمعها واقتصادها ومؤسساتها، وهو ما تركها عاجزة عن حماية نفسها من جحافل القبائل البربرية الغازية. بعض المحللين يرون أن كلفة ممارسة القوة في الخارج تضعف الاقتصادات المحلية، وتسهم في انحدار مطلق؛ بسبب «التمدد الإمبراطوري»[2]. حتى الآن، الحقائق الأمريكية لا تماشي هذه النظرية جيدًا لأن حصة الإنفاق على الخارجية والدفاع انحدر من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود القليلة الماضية.

مع ذلك، فالولايات المتحدة قد تنحدر على صعيد القوة النسبية، ولكن ليس بسبب (التمدد الإمبراطوري)، بل لأسباب محلية. روما فسدت من الداخل حينما فقد الناس ثقتهم بثقافتهم ومؤسساتهم، وبدأت النُّخبة تتقاتل للسيطرة، وازداد الفساد، وأخفق الاقتصاد في نموه[3]، فهل فقدت الولايات المتحدة قدرتها على التأثير في الأحداث العالمية بسبب معاركها المحلية على الثقافة، وانهيار المؤسسات، والركود الاقتصادي؟ إذا فشل الاقتصاد، فإن

الولايات المتحدة ستفقد قوتها الصلبة كفقدها لقوتها الناعمة. وحتى إذا استمرت الولايات المتحدة بحمل موارد مؤثرة من اقتصادية وعسكرية وقوة ناعمة، فسيعوزها القدرة على تحويل هذه الموارد إلى تأثير فاعل.

المجتمع والثقافة

الثقافة ليست ساكنة، والنقاد يلومون دائمًا أساليب الجيل الحالي. على سبيل المثال، تجد بعض الناس يشيرون إلى أن المادية المتنامية، أو تغير العادات الجنسية، أو فظاظة الثقافة الشعبية، دليل على الانحدار المطلق، في حين يرى آخرون في التغيرات الواضحة في الجنوسة والعلاقات بين الأجناس، على أنها تقدم. إذا كان لدى الولايات المتحدة الكثير من المشكلات الاجتماعية، فلا يبدو أنها تزداد سوءًا بأي صورة، بل إن بعضها يتناقص؛ مثل الجريمة، ومعدلات الطلاق، وحمل المراهقات، في حين تجد حروبًا ثقافية على قضايا مثل الزواج المثلي والإجهاض.

وتظهر استطلاعات الرأي أن ثمة زيادة في التسامح، والمجتمع المدني قوي، وتظهر كذلك أن نسبة الحضور إلى الكنيسة هو 37%، وهو أقل بقليل فقط مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، لكنَّ وسائل الإعلام تحمل ميلًا طبيعيًّا لترويج الأخبار السيئة (لكي تبيع)، لذلك فإن ردود الفعل على الميول القومية ظاهرة وسطية. فإذا كان كل شخص (يعرف) من وسائل الإعلام فقط أن الأمور في حالة فوضى في واشنطن، وليس لديه خبرة مباشرة على هذا الصعيد، فإنه سيدلي بدلوه ويخبر استطلاعات الرأي بما يعرفه عن الحالة القومية، ومن ثم فنتائج استطلاعات الرأي ليست البيِّنة المقنعة عن الانحدار، والمعارك الثقافية السابقة حول العبودية ومنع الخمور

والماكارثيَّة* والحقوق المدنيَّة، كانت مشكلات جدية أكثر من أية قضية في هذه الأيام، فالناس تنسب غالبًا التوهج البرَّاق إلى الزمن الماضي، وهذا يسهل من تأكيد الانحدار.

الحروب الثقافية تؤثر سلبًا في القوة الأمريكية إذا تشرذم المواطنون أو انقسموا بحروب محلية على قضايا ثقافية أو اجتماعية، بحيث تفقد الولايات المتحدة قدرتها على التصرف كليًّا في السياسة الخارجية، وقد ظهر هذا وأصبح مشكلة في سبعينيات القرن العشرين في أعقاب حرب فيتنام، وفي الآونة الأخيرة يمكن لأحدنا أن يستشهد بتأجيل زيارة الرئيس أوباما إلى آسيا بسبب إغلاق الموازنة في عام 2013م، الذي يذكرنا بتأجيل مماثل ولأسباب مشابهة من قبل الرئيس كلنتون عام 1995م.

تدهور الشروط الاجتماعية الأمريكية يمكن أن يخفض من القوة الناعمة، ومع أن الولايات المتحدة أحرزت تقدمًا في بعض القضايا الاجتماعية، إلا أنها متأخرة عن كثير من الدول المتقدمة في معدل وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، والأطفال الفقراء، وفي السجن، وجرائم القتل. مثل هذه المقارنات قد تكون مكلفة للقوة الناعمة الأمريكية، لكن الولايات المتحدة ليست وحيدة في هذه التغيرات الثقافية التي تسبب جدلًا في الدول المتقدمة، فاحترام السلطة وبعض معايير السلوك انحدرت عام 1960م في جميع أنحاء العالم الغربي، لكن لا تزال هناك إشارة ضئيلة إلى أن المستويات الأمريكية هي أكثر انخفاضًا، وبشكل ممنهج، من الآخرين.

* الماكارثيَّة: هي كيل الاتهامات بالتآمر والخيانة دون الاعتماد على أي دليل، وجاءت نسبة إلى السيناتور الأمريكي جوزيف ماك آرثر. (المترجم)

بعض السلوكيات مثل التصدُّق والخدمة المجتمعية هي العليا في أمريكا. من ناحية أخرى، المؤشر الأخير (للعيش) يضع الولايات المتحدة في التصنيف السادس عشر من أصل 132 دولة[4].

تعدُّ الهجرة قضية حساسة جدًّا في العديد من الدول المتقدمة، لكن قد تكون الولايات المتحدة هي إحدى الدول القليلة التي تتجنب الانحدار الديمغرافي، وتأخذ نصيبها الأعلى من سكان العالم نتيجة الهجرة. أما المخاوف الحالية من تأثير المهاجرين في القيم القومية وفي الشعور المتماسك للهوية الأمريكية، فليس فيها من جديد؛ فحزب (لا يعرفون شيئًا) الذي أُسس في القرن التاسع عشر على خلفية معارضة المهاجرين، وبخاصة الإيرلنديين، اختار ناخبوه بعد قرن رئيسًا كاثوليكيًّا إيرلنديًّا. فالولايات المتحدة تبقى دولة المهاجرين مع عقيدة الفرصة للوافدين الجدد. سجلت أمريكا في عام 1910م أعلى نسبة ولادات من السكان أجنبيي المولد: 14,7% من السكان، وبعد قرن من الزمان فقرابة 40 مليونًا، أو ما يقارب 13% من الأمريكيين اليوم، هم مواطنون مولودون من أجانب.

ومع أنها دولة مهاجرين، تظهر استطلاعات بيو للرأي أن 36% من الأمريكيين يريدون الحد من الهجرة الشرعية؛ فعدد المهاجرين وأصلهم، على حد سواء، سبب المخاوف من تأثير المهاجرين في الثقافة الأمريكية.

تظهر البيانات من تعداد عام 2010 أن عدد البيض قد ازداد بنسب عالية بسبب موجات المهاجرين الجديدة، من شرعيين وغير شرعيين، وحلَّ البيض بمعدل 16% من مجموع عدد السكان مكان السود: الأقلية الكبرى في البلاد، ويخشى النقاد من عدم استيعابهم في المجتمع، لكن كل المؤشرات

تؤكد أن المهاجرين في الآونة الأخيرة اندمجوا في المجتمع بالسرعة ذاتها التي اندمج فيها أجدادهم. إن كان ارتفاع معدل الهجرة السريع قد يسبب مشكلات اجتماعية على المدى البعيد، فإن الهجرة تزيد من مناعة القوة الأمريكية.

معظم البلدان المتقدمة ستعاني نقصًا في عدد السكان مع تقدم هذا القرن، في حين يشير مكتب الإحصاء السكاني إلى أن عدد سكان أمريكا سيزيد بين عامي 2010م و2050م إلى 439 مليونًا، وبنسبة زيادة 42%. الولايات المتحدة اليوم ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان، وبعد خمسين سنة من الآن ستبقى على الأرجح الأولى بين الدول الثلاث أو الأربع الأكثر سكانًا، وليس مرد هذا إلى القوة الاقتصادية وحدها، ولكن بناء على حقيقة أن كل الدول المتقدمة تقريبًا ستهرم وتواجه عبء التقديم للأجيال الهرمة، فالهجرة قد تساعد على خفض حدة هذه المشكلة السياسية.

أما بالنسبة إلى الآثار المباشرة، فقد أظهرت الدراسات أن تنامي عدد المهاجرين من حملة الشهادات الجامعية، سيزيد من معدَّل من يحصلون على براءات الاختراع، فربع شركات التقانة المتطورة الناشئة هي من تأسيس المهاجرين، و40% من الثروة لـ 500 شركة أسسها مهاجرون أو أولادهم[5].

تستفيد الولايات المتحدة من الهجرة أيضًا لقوتها الناعمة؛ فحقيقة أن يرغب الناس في القدوم إلى الولايات المتحدة يعزز الإغراء الأمريكي، فتزايد عدد المهاجرين يعد عملية جذب لأناس من دول أخرى، فأمريكا جاذبة، والكثير من الناس يتمنون في أنفسهم لو كانوا أمريكيين. والأكثر من

هذا، أن الارتباط بين المهاجرين وعائلاتهم وأصدقائهم في بلدانهم يساعد على نقل المعلومات الدقيقة والإيجابية عن الولايات المتحدة. فبدلًا من تمييع القوة الصلبة والناعمة، تعزز الهجرة كليهما. فكما أخبرني لي كوان يو، المراقب المخضرم في شؤون الولايات المتحدة والصين، فالولايات المتحدة تعيد تكوين نفسها بجذبها ألمع وأذكى الناس من بقية دول العالم لتذيبهم في ثقافة إبداعية متنوعة، قد يكون عدد سكان الصين أكبر، تجندهم من الداخل، لكن من وجهة نظره فإن الثقافة المركزية الصينية تجعلها أقل إبداعية من الولايات المتحدة.

الاقتصاد

المشكلات الثقافية والاجتماعية التي ناقشتها لا تشير إلى انحدار محلي سيحدث قريبًا يرجح أن يضعف القوة الخارجية الأمريكية، لكن الركود الطويل الأمد على صعيد الإنتاجية والقدرة على النمو الاقتصادي المستدام يمكن أن يفعل ذلك.

فمع أن التنبؤات الاقتصادية تبدو غير دقيقة، إلا أنها أظهرت أن الولايات المتحدة تعاني بطئًا في النمو خلال السنوات التي تلت الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008م أقل مما صنف على أنه انعدام النمو الذي ابتليت به اليابان في العقد الذي تلا انفجار فقاعات المضاربة في مطلع تسعينيات القرن العشرين. يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل 2-3% خلال السنوات القادمة، وهذا أدنى من المتوقع، لكنه ليس ركودًا. وخلافًا للتوقعات الدارجة عن مستقبل اقتصادي قاتم نسبة النمو فيه 2%، فإن الدخل القومي سيتضاعف بحلول 35 سنة.

في ثمانينيات القرن العشرين، كان العديد من المراقبين يعتقدون أن الهيمنة الأمريكية ولت؛ وهذا مردُّه إلى مزاج الانحدار الذي ذكرناه آنفًا. فالمعدل السنوي لزيادة إنتاجية العمل، الذي يبلغ 2,7% في العقدين اللذين تليا الحرب العالمية الثانية، انزلق إلى 1,4% في ثمانينيات القرن العشرين. وكان يعتقد أن ألمانيا واليابان ستتفوقان على أمريكا وتبتران القوة الصلبة والناعمة لها، وبدت الولايات المتحدة وكأنها على وشك أن تفقد هامش تنافسها. اليوم، وعلى الرغم من الأزمة المالية وما تلاها من ركود، فقد صنف المنتدى الاقتصادي العالمي الولايات المتحدة الدولة الثالثة من بين 154 دولة في التنافسية الاقتصادية العالمية، مع عدم وجود اقتصادات كبرى تتقدمها، وكان تصنيف الصين 28[6]. ويشير نيَّال فيرغستون إلى أن ذلك سقوط من المركز الأول بين عامي 2008 - 2009م، لكن ليس واضحًا مدى انعكاسه على الركود، وعلى التشريع المفرط والتنظيم، والانحدار المؤسساتي، الذي يستشهد به. في الوقت ذاته، سيكون الاقتصاد الأمريكي الرائد في الكثير من القطاعات الجديدة، حاسمًا في هذا القرن مثل تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو.

فهل سيدعم نمو الإنتاجية القوة الأمريكية جيدًا في هذا القرن، أم أن هناك انحدارًا مطلقًا؟ المتفائلون يستشهدون بريادة الولايات المتحدة في الإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ففي تسعينيات القرن العشرين، عزز الانخفاض الملحوظ في كلفة القدرة الحاسوبية الإنتاجيةَ الأمريكية، لكن لم يكن هذا هو المصدر الوحيد: فقد شهدت الولايات المتحدة ابتكارات زراعية مهمة، كما أن الانفتاح على العولمة كان له أيضًا دور في هذا.

الطاقة هي مصدر آخر للتفاؤل، بناء على ثورة الصخر الزيتي التي بدأت في الولايات المتحدة، فمع أن الحفارات الأفقية والتكسير الهيدروليكي لم تكن جديدة، إلا أن استخدامها الرائد في الصخر الزيتي هو إنتاج أمريكي وريادة في العمل منذ بدايات الألفية الثانية. مع بداية القرن، اعتقد معظم الخبراء أن إنتاج النفط في الاقتصاد العالمي وصل إلى قمته، وكان من المتوقع أن تضعف الولايات المتحدة بشكل متزايد باعتمادها على النفط المستورد، وكانت تنشئ منافذ لتستورد الغاز الطبيعي المسال، لكن بدلًا من ذلك حوَّلت، اليوم، هذه المنافذ لتصدر الغاز بأسعار منخفضة، ومن المتوقع أن تصل قارة أمريكا الشمالية إلى الاكتفاء الذاتي بحدود عشرينيات هذا القرن. وحسب تقدير وزارة الطاقة الأمريكية فإنه عندما تُجمع موارد قابلة للاسترداد من طاقة الصخر الزيتي مع موارد النفط والغاز الأخرى، يمكن أن تستمر هذه الطاقة قرنين[7].

فثورة الصخر الزيتي لها عدد من التطبيقات، ومن بعض فوائدها المنتجات الواضحة لقوى السوق، فالطاقة الصخرية تدعم الاقتصاد، وتوجِد فرصَ العمل، كما أن خفض التوريد يساعد على توازن المدفوعات، فالإيرادات الجديدة تسهل الموازنات الحكومية، والطاقة الرخيصة تجعل الصناعة أكثر تنافسية على المستوى الدولي، وبخاصة الصناعات شديدة الاستهلاك للطاقة، مثل البتروكيماويات والألمنيوم، والفولاذ وصناعات أخرى. ثم إن هناك أيضًا آثارًا نفسية على الأسواق؛ فالاعتماد على الطاقة المستوردة كان لبعض الوقت يُستشهد به على أنه دليل على الانحدار. فليست الثورة الصخرية هي التي ستغيِّر ذلك الاعتماد، وإنما تعطي مثالًا لدمج

ريادة الأعمال، وحقوق الملكية وأسواق المال التي تمثل جميعها القوة الكامنة للاقتصاد الأمريكي.

في مجال البحوث والتنمية الشاملة كانت الولايات المتحدة رائدة بـ 465 بليونًا في عام 2014، أو بحصة 31% من الإجمالي العالمي (مقارنة بالصين 5, 17%، واليابان 3, 10%)، فالولايات المتحدة تنفق 8, 2% من الناتج المحلي الإجمالي في مجال البحوث والتنمية، وهو أقل بقليل مما تنفقه اليابان وكوريا، البالغ 5, 3%[8]، وقد سجل المخترعون الأمريكيون في عام 2014م قرابة 133 ألف براءة اختراع في الولايات المتحدة، أو ما يعادل 48% من الإجمالي العالمي[9]. وقد عبرت عدد من التقارير عن قلقها من مسائل مثل معدلات الضريبة على الشركات، والرأس المال البشري، وتنامي براءات الاختراع الخارجية. ويرى آخرون أن الأمريكيين أكثر إبداعًا في استخدام وتجارة التكنولوجيا؛ لأن فيها ثقافة ريادة الأعمال، ورأس المال الصناعي الاستثماري الأكثر نضجًا، وتقليد العلاقة الحميمة بين الجامعات والصناعة، وسياسة الهجرة المفتوحة.

ثمة مخاوف أخرى بشأن مستقبل الاقتصاد الأمريكي تشمل المعدل المنخفض للمدخرات الشخصية، والعجز في الحساب الجاري (الذي يعني أن الأمريكيين أصبحوا أكثر مديونية للأجانب)، والارتفاع في الدين الحكومي. أما المدخرات الشخصية فيصعب إحصاؤها، وتخضع لأخطاء قياسية خطرة، لكن كان المؤشر نحو الانخفاض من 7, 9% من الدخول الشخصية في سبعينيات القرن العشرين إلى ما يقارب الصفر في عام 2011م، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ما يقارب 4% بعد الأزمة المالية لعام

2009/2008م[10]، وأيًّا كانت أهميته يصعب تحديده. أضف إلى المدخرات الشخصية، معدل المدخرات القومية، ومن ضمنها المدخرات الحكومية والشركات، فاليابان احتفظت بمعدل عال من المدخرات الشخصية، لكن أصاب اقتصادها الركود. وللحقيقة فإن معدات الإنتاج أرخص في الولايات المتحدة، فالاستثمار الأمريكي الحقيقي يقارن لمصلحته مع دول منظمة التعاون والتنمية oecd، ويتمثل الخطر في الركود الحاد، بقيام المستثمرين الأجانب بسحب استثماراتهم بسرعة، وهذا ما يتسبب في انعدام الاستقرار في الاقتصاد، لكن خلافًا لهذه التنبؤات المخيفة ظل الدولار ملاذًا آمنًا بعد أزمة عام 2008م.

وبعد الأزمة المالية، أصبح المصدر الرئيس للمخاوف مستوى الدين الحكومي، ففي مفردات التاريخ البريطاني (تلك هي الطريقة التي انحدرت بها الإمبرطوريات؛ بدأت بانفجار الديون). ومضى فيرغسون إلى القول: «فكرة أن الولايات المتحدة هي الملاذ الآمن بعد عام 2008م كلام لا معنى له، فالدين الحكومي عندها هو الملاذ الآمن، مثلما كان ميناء بيرل هاربر عام 1941م.... فالدين الفيدرالي الإجمالي عند القطاع العام سيتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتين فقط»[11].

بالمقابل، يشير محللون أقل تشاؤمًا إلى أن العجز الفيدرالي يقارب اليوم 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تحت السيطرة، وهذه النسبة القليلة من الناتج المحلي الإجمالي آخذة في التراجع، ولدى اليابان من الدين الحكومي ضعف ما لدى الولايات المتحدة. بكل الأحوال، التوقعات البعيدة المدى هي أكثر إخافة ما لم تتغير السياسة، وبحسب مكتب الموازنة

في الكونغرس سيصل العجز إلى 5, 6% من مجمل الناتج المحلي في عام 2039م.

التعليم مصدر قلق آخر بوصفه المفتاح للنجاح الاقتصادي في عصر المعلوماتية. للوهلة الأولى، قد تجد أن الولايات المتحدة تحسن صنعًا؛ فتبعًا لوزارة التعليم في عام 2013م فإن 88% من الطلاب أتموا المرحلة الثانوية، و32% أتموا الدراسة الجامعية، ومعدل خريجي الجامعات هو الأعلى بين معظم البلدان، وتنفق الولايات المتحدة على التعليم العالي من إجمالي ناتجها المحلي أكثر مما تنفقه فرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان. ويصنف النظام التعليمي في أمريكا بأنه الأفضل في العالم، وقد ازدادت سمعة الجامعات الأمريكية الأكاديمية على منافساتها في بريطانيا والقارة الأوروبية واليابان خلال العقود القليلة الماضية. وفي دراسة قدمتها جامعة جايو تونغ في شنغهاي لأفضل عشرين جامعة في العالم كانت 17 منها في الولايات المتحدة، (ولم تدرج أي جامعة من الصين)[12]، وعدد الأمريكيين الذين حصلوا على جائزة نوبل لا يضاهيه أي عدد من أي بلد آخر، وهي الأكثر نشرًا للأوراق البحثية في المجلات العلمية. إن كل هذه الإنجازات تعزز كلًّا من القوة الاقتصادية والقوة الناعمة.

لكن، بينما تجد التعليم الأمريكي في أوج قوته، فهو أقل وقعًا في المستويات الأدنى؛ فالتعليم العالي والشريحة العليا من النظام الثانوي هما من يضعان المعيار العالمي، لكن الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية في المنطق الأقل ثراء تجدها متأخرة كثيرًا. وقد يعني هذا بأن جودة القوة العاملة لا تواكب صعود المعدلات المطلوبة في الاقتصاد القائم على المعلوماتية. التقييم القومي

للتقدم التعليمي في عام 2013 وجد أن 42% فقط من الصف الرابع كانوا ضمن المعدل أو أكثر قليلًا في الرياضيات، و35% فقط سجلوا ذاك المستوى في القراءة، مع وجود تحسن طفيف خلال العقد[13].

في تقرير نشرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2013م، يقارن مهارات البالغين في عشرين دولة متقدمة، تبين أن 36 مليون أمريكي لديهم مهارات خفيضة، وأن العمال الأمريكيين تم تصنيفهم في الأخير في الحساب والكفاءة التكنولوجية، وليس واضحًا كون أداء الطلاب أسوأ مما كان عليه في الماضي، لكن مزية التعليم الأمريكي تتآكل؛ لأن الكثير من الدول كانت تقدِّم تعليمًا أفضل منه في الماضي[14]. ومن بين 23 دولة غنيَّة كانت فقط نيوزلندة وإسبانيا وتركيا والمكسيك لديها معدلات أدنى منها في التعليم الثانوي[15]، فالطلاب الأمريكيون لا يبدو أنهم يحسِّنون من معارفهم ومهاراتهم بما يكفي لمواكبة الاقتصاد المتطور.

ويفرض الشكل المتغيِّر لتوزيع الدخل في أمريكا مشكلة محتملة على الاقتصاد الأمريكي، فقد أظهر مكتب الإحصاء أنه بين عامي 1947-1968م، انخفض متوسط دخل الأسرة على نحو متفاوت، لكنه ارتفع بعد 1968م. معدل مقياس معامل (جيني) الأمريكي (45,0) مرتفع نسبيًّا مقارنة بالمعيار الدولي، «وقد ارتفع بشكل مطرد خلال العقود القليلة الماضية»[16]، العشرة بالمئة للشريحة الأكثر ثراء بين السكان تأخذ من الكعكة الاقتصادية أكثر مما كانت عليه عام 1913م، فحصة دخل الفرد التي ترتفع بمعدل 1% قد ارتفعت بمعدل 10% من النقاط خلال الجيل الماضي، وحصة الشريحة الدنيا (90%) نزلت بالمقدار نفسه.

التغير التكنولوجي، والتحولات في الطلب على اليد العاملة بعيدًا عن العمال الأقل تعليمًا، قد تكون العوامل الأكثر أهمية في توضيح سبب اتساع هوة الدخل بين الأكثر ثراء والأكثر فقرًا في معظم الدول المتقدمة خلال ربع القرن الماضي. وبالنسبة إلى أهدافنا، يبقى السؤال هل كان التفاوت سيؤثر في القوة الناعمة والقوة الصلبة؟ لا يتفق الاقتصاديون على أن هذا يبطئ النمو، وبهذا فالتفاوت الكبير لم يغيِّر الانتقال الطبقي لمعظم الناس في الولايات المتحدة. فنحن ندرك جازمين بأن هذا يؤثر في فرص التعليم والصحة لشريحة القوة العاملة الأقل مهارة، وهذا ليس سيئًا على إنتاجية العمل فقط، وإنما يؤثر كذلك في تكافؤ الفرص[17]، وقد يؤدي أيضًا إلى مزيد من تخندق النخبة السياسية، إضافة إلى الردود السياسية الواسعة التي قد تقيِّد إنتاجية الاقتصاد.

القوة الناعمة للاقتصاد الأمريكي هي في الغالب محط سجال، فكثير من الناس يتعجبون من النجاح الذي يحققه الاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد، لكن ينتقدونه نمطًا. وللحكومة الأمريكية دور ثانوي في الاقتصاد الأمريكي، وتنفق بحدود 40% من الناتج المحلي الإجمالي (على الصعد كافة)، في حين تقترب أوروبا من نصف هذه النسبة. فثمة ضعف في استثمار المنتجات الحكومية، كالبنية التحتية، فقوى السوق المنافسة أقوى، وشبكة الأمان الاجتماعي أضعف. الاتحادات أضعف، وأسواق العمل أكثر مرونة وأقل تنظيمًا. العناية الصحية الأمريكية كانت مكلفة وغير عادلة على حد سواء. المواقف الثقافية وقوانين الإفلاس والبنى المالية أكثر قوة لمصلحة ريادة الأعمال. التنظيمات أكثر شفافية، ويمتلك المساهمون مزيدًا من التأثير في مديري الشركات. وإن تقبَّل الأجانب بعضًا من هذه القيم،

فإن الآخرين يعارضون ثمن عدم المساواة، وعدم الأمان، وزعزعة الاقتصاد الكلي الذي يصاحب هذا الاعتماد الكبير على قوى السوق. وعلى الرغم من هذه المشكلات والشكوك، فليس من الدقة أن نصف الاقتصاد الأمريكي بأنه في حالة انحدار مطلق، ويبدو أنه من المرجح أن يستمر في إنتاج قوة خارجية صلبة للبلد.

المؤسسات السياسية

ثمة شكوك كبيرة تحيط بمسألة المؤسسات السياسية؛ إذ يعتقد الكثير من المراقبين أن الجمود في النظام السياسي الأمريكي سيمنعها من ترجمة موارد القوة عندها إلى نتائج قوة. يرى فرانسيس فوكوياما أن «المجتمع الأمريكي ليس في حالة انحدار؛ لأن الوضع الاقتصادي برمته قوي نسبيًّا، لكن يخضع النظام السياسي لتسوس كبير»[18]، وفي حين يزداد الجمود الحزبي هذه الأيام، يبقى السؤال ما مدى سوء هذا الوضع مقارنة بما كان عليه في الماضي؟ تقول سارة بندر: «المسافة بين الأحزاب على الصعيد الأيديولوجي رجعت تقريبًا إلى المستويات التي لم تر فيها منذ نهاية القرن التاسع عشر». في حين أن الكونغرس الثاني تحت إدارة الرئيس أوباما ارتبط مع الكونغرس الثاني تحت إدارة الرئيس كلنتون لكونه الكونغرس الأكثر جمودًا، نجح الكونغرس الحادي عشر في تمرير الحوافز المالية الرئيسة، وإصلاح الرعاية الصحية ونظام الرقابة المالية ومعاهدة الحد من الأسلحة، ومراجعة السياسة العسكرية فيما يتعلق بالمثليين. وترى بندر أنه «قد يكون من الصائب أن ينجو نظامنا السياسي من هذه البقعة الخشنة بشيء من الأذى الذي يمكن أن يلحق به، ومع ذلك لم يبق لنا حاليًّا سوى هذا التشريع الوطني الذي يعاني قدرات تشريعية خفيضة»[19]. وكشفت استطلاعات بيو

للرأي أنه في حين تضاعف الاتساق الأيديولوجي خلال العقدين الماضيين، من 10 إلى 12%، فإن معظم الأمريكيين ليس لديهم رؤى محافظة أو ليبرالية موحدة، ويريدون أن يلتقي ممثلوهم في منتصف الطريق. وعلى الرغم من هذا، أصبحت الأحزاب أكثر تناغمًا من الناحية الأيديولوجية منذ سبعينيات القرن العشرين[20].

تحويل القوة- وترجمة موارد القوة إلى تأثير فعال- ليس قضية جديدة للولايات المتحدة، فالدستور بيَّن بحسب الرؤية الليبرالية للقرن الثامن عشر، أن أفضل قبض للقوة هو التجزؤ مع ضوابط وتوازنات موازية بدلًا من المركزية.

الحكومة الأمريكية مصممة لتكون غير فاعلة، وبحيث تمثل تهديدًا أقل للحرية. وفي السياسة الخارجية، كتب الدستور بطريقة يدعو فيها الرئيس والكونغرس للصراع على السيطرة. فالمجموعات الاقتصادية والعرقية الضاغطة تقاتل ضمن محددات ضيقة للمصلحة القومية، وتضغط على الكونغرس لشرعنة تكتيكات السياسة الخارجية وقواعد السلوك مع العقوبات التي تفرض على الدول الأخرى. وكما أشار هنري كيسنجر ذات مرة: أن «ما نسمعه من منتقدين أجانب بأن الولايات المتحدة تبحث عن الهيمنة، هو استجابة غالبًا لمجموعات ضغط محلية»[21].

تظهر استطلاعات الرأي أن ثمة انحدارًا في ثقة الناس بالمؤسسات؛ ففي حين قال ثلاثة أرباع الجمهور الأمريكي، عام 1964م، إنهم يثقون بأن الحكومة الفيدرالية تقوم بالشيء الصحيح معظم الأوقات؛ يعبر اليوم 5/1 خُمس الجمهور عن ثقتهم بهذا المستوى العالي. والأعداد اختلفت إلى حد

مـا بطبيعـة الحال مع مـرور الأيام، فارتفعـت في المناخ الوطنـي بعد أحداث الحادي عشـر من أيلول، قبل أن تنحدر تدريجيًا مرة أخرى (مع أن الأعداد المتعلقـة بالولايـة والحكومـة المحليـة أصبحت أفضـل قليـلًا)[22]، فالحكومة ليسـت وحدها. وخـلال العقود القليلة الماضية، انحـدرت ثقة الجماهير إلى النصف في الكثير من المؤسسـات الأساسـية: من 61 إلى 30% بالجامعات، ومـن 55 إلـى 13% بالشـركات الرئيسـة، ومـن 73 إلـى 33% بالطـب، ومـن 29 إلـى 11% بالصحافـة. وخـلال العقد الماضي، ارتفعت الثقة بالمؤسسـات التعليميـة والمؤسسـات العسـكرية، لكنهـا انحـدرت في الوول سـتريت وبعض الشركات الكبرى[23].

يقول جيفرسـون في كلام مأثور له: يجب على الأمريكيين ألا يقلقوا على مستوى الثقة بالحكومة، فلا تسأل عن الحكومة بين اليوم والآخر، بل ابحث عـن البيئـة الدسـتورية والوطنيـة الكامنة، حيث سـيكون الجمهـور إيجابيًّا، فلـو سـألت الأمريكيـين مـا هـو أفضل مـكان تحـب أن تعيش فيه، فسـيقول 82% أمريـكا، وإذا سـألتهم هـل يحبـون النظـام الديمقراطـي لحكومتهم، فسـيجيب 90% بنعـم. فقليـل مـن النـاس يظنـون أن النظـام فاسـد ويجب إسقاطه[24].

قـد تجـد المـزاج الحـالي في بعض جوانبـه متقلبًا، فثمـة أنـاس يعبرون عـن اسـتيائهم مـن المشـاحنات الحاليـة، ومـآزق في العمليـة السياسـية. وبالمقارنة بالماضي القريب أصبحت السياسـة الحزبية أكثر استقطابًا، لكن السياسـات الكريهة ترجع جميعها إلى الأجداد المؤسسـين. جزء من مشـكلة التقييـم هـي أن الثقـة بالحكومـة أصبحت عاليـة على نحو غـير معهود عند

الجيل الذي عاش الكآبة وربح الحرب العالمية الثانية. في هذه الحالة، وعلى المدى البعيد، منح الشذوذ الثقة الزائدة بالحكومة بعد خمسينيات القرن العشرين ومطلع الستينيات، ولم تعد الثقة بها بمستويات خفيضة بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، فمعظم الدلائل على فقد الثقة بالحكومة تأتي من بيانات استطلاع الرأي، وبينما كان هناك اتجاه تنازلي للإجابة عن الأسئلة نفسها مع مرور الزمن، فأهمية هذا الانحدار لا يزال ملتبسًا. بعد كل هذا، أكبر انحدار حدث منذ أربعة عقود تقريبًا كان في نهاية الستينيات من القرن العشرين ومطلع السبعينيات، وليس في العقد الأخير.

ثم إن النتائج السلوكية كانت محدودة؛ فعلى سبيل المثال تشهد خدمة إيرادات الداخلية ازديادًا طفيفًا في الغش على الضرائب، على الرغم من انحدار الثقة في استطلاعات الرأي[25]، فالبنك الدولي يعطي الولايات المتحدة درجة مرتفة (تسعون بالمئة) «على محاربة الفساد»[26]، فالعودة الطوعية لإعادة نماذج الإحصاء السكاني بالبريد ارتفع إلى 67% في عام 2000م، وظلت هكذا حتى عام 2010 لتغيّر 30 عامًا من الانحدار منذ عام 1970م[27]، ومعدلات التصويت انحدرت من 62% إلى 50% بعد النصف الثاني من القرن العشرين، لكنها توقفت عن التراجع في عام 2000م، وعادت إلى 58% في عام 2012م، فلا يبدو أن السلوك قد تغيَّر بالدرجة الكبيرة التي تغيرت فيها الردود على أسئلة استطلاعات الرأي. فالأسباب التي أدت إلى فقد الثقة بالمؤسسات قد تكون متجذرة في اتجاهات أكثر عمقًا نحو الفردانية، وأقل إذعانًا للسلطة التي هي سمة لكل مجتمعات ما بعد الحداثة.

ما مدى خطورة تغيرات رأس المال الاجتماعي هذه على فعالية المؤسسات الأمريكية؟ لاحظ روبيرت بوتينام أن الروابط المجتمعية لم تضعف بشكل مطرد خلال القرن الماضي، بل على العكس، تفحَّص التاريخ الأمريكي بدقة ووجد أنها قضية صعود وهبوط في المشاركة المدنية، ولم تكن مجرد هبوط: قضية انهيار وتجديد[28]. ثلاثة أرباع الأمريكيين يشعرون بارتباطهم بمجتمعاتهم ويقولون إن مستوى المعيشة هنا ممتاز أو جيد، ويشارك نصف البالغين في أنشطة أو في مجموعات مدنية. علاوة على ذلك، فالنظام الأمريكي نظام فيدرالي، وفيه مزيد من اللامركزية مقارنة بالآخرين. فالجمود الحزبي في العاصمة القومية يصاحبه تعاون سياسي وابتكار في الولاية، وعلى المستويات الحضرية للحكومية، وقد علَّقت الإكونومست: «النظام السياسي لأمريكا صُمم ليكون التشريع على المستوى الفيدرالي صعبًا وليس سهلًا. ويعتقد مؤسسوه بأن دولة بحجم أمريكا من الأفضل أن تحكم على المستوى المحلي وليس على المستوى القومي... لهذا يعمل النظام الأساسي، لكن ليس هناك من مبرر أن تغفل مناطق يمكن إصلاحها»[29]. إن استطاع النظام السياسي الأمريكي أن يصلح نفسه، ويتعامل مع المشكلات التي ذكرت آنفًا، تبقى مراجعته ضرورية، لكنه ليس معطلًا إلى الحد الذي يتناوله النقاد الذين يشبهونه بالسقوط المحلي لروما، أو يصفون البلد كما لو أنه يعاني الشلل. ويلاحظ المؤلف المحافظ ديفيد فرام أنه خلال العقدين الأخيرين، شهدت الولايات المتحدة انحدارًا سريعًا في الجريمة، والانتحار، والانبعاثات التي تسبب الأمطار الحمضية، والإجهاضات، واستهلاك الكحول والتبغ، في الوقت الذي تتزعم فيه ثورة الإنترنت[30].

من ناحية أخرى، يبقى السؤال هل كانت المؤسسات السياسية في مستوى متطلبات تحويل الطاقة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين؟

الخلاصة

كما رأينا من قبل، كان لروما القديمة اقتصاد لكنه من دون إنتاجية، وكانت تمزق مجتمعها الحرب الضروس والفساد المتفشي، وانحدار المؤسسات السياسية، وهو ما جعل روما غير قادرة على أن تدافع عن نفسها، وهذه الحقيقة تجعل من الصعب بمكان أن نجري مقارنة بين الولايات المتحدة وروما.

الثقافة الأمريكية فيها انشقاق، لكن تبقى قابلة للعلاج، وأقل خطورة من أي وقت مضى. والمشكلات الاجتماعية زاخرة، بعضها تحسن وبعضها تردى، ويبقى المجتمع منفتحًا على العالم الخارجي، وأفضل من كثير من المجتمعات في قدرته على تجديد نفسه عن طريق الهجرة. والاقتصاد الأمريكي ينمو بشكل أسرع مما كان عليه في الماضي، لكنه يبقى إبداعيًّا في استخدام وتسويق التكنولوجيا بسبب ثقافته القائمة على ريادة الأعمال، وصناعة رأس المال الاستثماري الأكثر نضجًا، والعلاقات التقليدية الحميمة بين الصناعة والجامعات الأكثر رقيًّا على مستوى العالم، فهي تقود العالم في مجال البحوث والتنمية وهي على أعتاب فضاء إلكتروني جديد، ونانو، وبيو، وتكنولوجيا وطاقة جديدة.

وتوجد مشكلات حقيقية من حيث اللامساواة وتعليم القوة العاملة في المستقبل. تبقى الأسئلة الكبرى حول المؤسسات السياسية: فالجمود

السياسي كان مدرجًا في النظام الأمريكي منذ البداية، لكنه ازداد في واشنطن في السنوات الأخيرة. حتى وإن لم يكن أسوأ مما قبل، السؤال الأهم هو هل كانت المؤسسات قادرة على التعامل مع مشكلات المستقبل؟ في الوقت ذاته يضمن النظام الفيدرالي التنوع والقدرة على الابتكار في الولايات والمدن، فانحسار دور الحكومة يعني أن مزيدًا من الإبداع يحدث في أمريكا وخارج نطاق الحكومة وخارج واشنطن. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من تزايد المشاحنات الحزبية، فثمة مشكلات حقيقية تراوح بين العجز في الطاقة وتكاليف الرعاية الصحية التي تحسنت بدلًا من أن تتراجع في السنوات الأخيرة، ومن ثم فأمريكا لديها الكثير من المشكلات، وهي تثير أسئلة عديدة، لكن هذه المشكلات لا يمكن أن تخلق انحدارًا مطلقًا يجيبنا بوضوح عن الزمن الذي سينتهي فيه القرن الأمريكي.

الفصل السادس
تحولات القوة والتعقيد الكوني

6

ثمة تحوّلان كبيران للقوة يحدثان في هذا القرن: انتقال القوة بين الدول من الغرب إلى الشرق، وانتشار القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين بسبب ثورة المعلومات الكونية[1]. وكنت قد بينت فيما مضى أن أول انتقال للقوة بين الدول قد لا ينهي مركزية أمريكا في ميزان القوى العالمي خلال السنوات الثلاثين القادمة.

ليس من الواضح تمامًا هل سيدمر هذا الانتقال المؤسسات التي أسماها أميتاف أتشاريا Amitav Acharia (بالنظام العالمي الأمريكي) the American world order. يفترض تشبيهه المجازي وجودَ دار للسينما متعددة الشاشات، وبقصص متعددة، وحوارات إقليمية، لكنه لا يعطي تفاصيل كثيرة عن المبنى وكيفية صيانته والحفاظ عليه. فهل ستدخل الصين لتقدم السلع العامة التي يبحث عنها منظِّرو ثبات الهيمنة؟

بكل تأكيد استفادت الصين كثيرًا من المؤسسات الليبرالية؛ مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، لكن سجل الصين بعيد عن المثالية؛ فكما الولايات المتحدة في مرحلة ما بين الحربين في القرن الماضي، تستمتع

الصين بمغريات الركوب المجاني، ما دام أن هناك من يقود الحافلة، كما أننا من غير المرجح أن نشاهد سلعًا عامة كونية تقدمها قوى صاعدة أخرى.

التعقيد العظيم

في الوقت ذاته، فإن انتقال القوة من الحكومات إلى لاعبين غير حكوميين، في الشرق والغرب، يضع العديد من القضايا الدولية؛ كالاستقرار المالي، وتغيرات المناخ، والإرهاب، والأوبئة، على جداول الأعمال الدولية، ويضعف قدرة الحكومات في الوقت نفسه على الرد. وإذ ليس هناك دولة واحدة بمفردها قادرة على التعامل بنجاح مع هذه القضايا الدولية، فلا بد لأي قوة عظمى أن تعمل مع الآخرين.

بعد نهاية الحرب الباردة وثنائية القطب، أصبحت القوة في عصر المعلومات تتوزع في نماذج تشبه لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد. في أعلى رقعة الشطرنج تجد القوة العسكرية أحادية القطب، وهي الولايات المتحدة التي يُرجح أن تحتفظ بالصدارة لبعض الوقت، لكن في رقعة الشطرنج الوسطى ستكون القوة الاقتصادية بين دول متعددة الأقطاب لأكثر من عقد (حسنًا قبل الأزمة المالية لعام 2008م)، وتكون فيها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين لاعبين أساسيين، وغيرها من الدول ذات الأهمية. أما رقعة الشطرنج السفلى فهي عالم العلاقات الدولية التي تجتاز الحدود خارج نطاق سيطرة الحكومات، وتشمل نشطاء غير حكوميين، وهم متنوعون؛ كعمال المصارف الذين يحولون الأموال إلكترونيًا، والإرهابيين الذين ينقلون الأسلحة، والقراصنة الذين يهددون الأمن الإلكتروني، وتهديدات أخرى مثل الأوبئة والتغيُّر المناخي. على هذه الرقعة السفلية تنتشر القوة على

نطاق واسع. والحديث هنا عن أحادية قطبية وأقطاب متعددة وهيمنة كلام لا معنى له. فالكثير من هذه القضايا لا تتأثر مباشرة بالحلول العسكرية، وشبكات التعاون ستصبح أساسية.

يرى نيال فيرغسون أن التاريخ شهد على الدوام صراعًا بين الشبكات والأنظمة الهرمية. ربما شهدت الحكومات الشمولية المركزية أوج الهرمية في القرن العشرين، لكن ستصبح الشبكات الأكثر أهمية في هذا القرن[2]، وإن أحدثت هذه الشبكات والأفراد المتمكنون المشكلات لكل الحكومات، فقد تسبب للولايات المتحدة مشكلات أقل من الصين أو الدول الاستبدادية الأخرى، والثقافة الأمريكية بانفتاحها وإبداعها ستظل محورية في عالم تكمِّل فيه الشبكات القوة الهرمية، إذا لم نقل تستبدلها[3].

التعقيد يتنامى، ويؤكد رندال شويلر أنه بدلًا من أن تقلق على أن دولة ما قد تجاوزتك، «فإن قانون توسع الكون يعني أن النظام في هذا العالم استبدل بفوضى واسعة، وعلى نحو مذهل»، ويبين أن النمط المستقبلي لن يكون قوة عظمى تصارع أو تهادن، وإنما «الكون المعلوماتي»[4]، وهو الجواب عن: من هو التالي؟ إنه: «لا أحد». في الوقت الذي يبدو فيه هذا الجواب بسيطًا، إلا أنه يشير إلى اتجاهات مهمة قد لا تنهي القرن الأمريكي، لكن بكل تأكيد ستغيِّره.

العالم في عام 2030م

مجلس الاستخبارات القومي الذي يعد التقديرات بخصوص الرئيس الأمريكي، نشر أخيرًا تقريرًا عن عام 2030م يتنبأ فيه أن تبقى الولايات

المتحدة الدولة العظمى الوحيدة في العالم، لكن لن تكون هناك (هيمنة)، فقد انتهت لحظة (القطب الواحد)، والولايات المتحدة لن تكون قوية كما كانت في الماضي[5]، ودرجة الانحدار النسبي لن تكون كما لو أنها نهاية العهد الأمريكي.

ومع أنه لا يوجد (مستقبل واحد) نتنبأ به، لكن ثمة اتجاهات معينة واضحة ويمكن التنبؤ باستمرارها، «الأشياء الأخرى متساوية» (وتبدو في بعض الأحيان ليست كذلك)، فعلى سبيل المثال، الاتجاه الديمغرافي يمكن التنبؤ به أكثر من الأحداث السياسية، فمن المرجح أن يزداد عدد سكان الولايات المتحدة، في حين سيتقلص عدد سكان أوروبا وروسيا واليابان والصين، وبالقدر نفسه من الاهتمام، فهل يرجح أن يتضاعف عدد سكان قارة أفريقيا؟ ومع أن هذا لا يعني أن بلدًا أفريقيًا سينافس التفوق الأمريكي، إلا أنه يشير إلى أن مناطق بعينها من العالم ستظهر المزيد من المشكلات المعقدة، وبخاصة حينما يجتمع التزايد السكاني مع التوسع العمراني السريع، ووجود مؤسسات تعليمية وأنظمة اجتماعية غير ملائمة.

ويمكن لأحدنا أن يتنبأ بالتوجهات الاقتصادية، وإن كانت هذه التنبؤات لا يوثق بها كثيرًا، كما رأينا، فعلى سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين بحصتها البالغة 23% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك قبل الركود الكبير، ثم بدأ هذا بالانحدار تدريجيًا، ولم يكن سببه الفشل الأمريكي بل النمو السريع في بقية أنحاء العالم، وليس في الصين وحدها فقد كان هناك كثير من الاقتصادات الصاعدة. وخلافًا لبعض التأكيدات أن حصة أمريكا من المخرجات العالمية لم تتغيَّر، فهي في الواقع تراجعت[6]،

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تمثل الولايات المتحدة، في عام 2008، 17,7% من الاقتصاد العالمي[7]، لكن تناقص الحصة الأمريكية ليس شيئًا فريدًا؛ فقد تقلصت حصة الغرب بين عامي 2001- 2010م من الاقتصاد العالمي ما نسبته 10,33%، وهي أكبر مما أضاعته مجتمعة خلال 40 سنة الماضية، وهو وإن كان جزء منه ناتجًا عن الركود، يشير إلى نمو سريع في اقتصادات أماكن أخرى من العالم، ولأنه يشمل الحلفاء المقربين من أمريكا، فإنه يمثل ضياعًا للشبكات الأمريكية.

ومع أن هذا النمو في الأسواق الصاعدة من غير المرجح أن يخلق تحديًا فريدًا يمكن أن يتخطى الولايات المتحدة، فإن (صعود البقية) يخلق عالمًا معقدًا لا بد من مواجهته. بالمقابل، في ستينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة وأوربا تمثلان معًا 3/2 ثلثي الاقتصاد العالمي، أضف إليهما اليابان بأكثر من 10%[8]، أضف إلى ذلك أن عدد الدول في العالم تضاعف أكثر من ثلاث مرات عن تلك المرحلة، فزاد من ثم عدد المفاوضين حول الطاولة، وهذا يعني أن معدلات التفاوض التجاري من اتفاقات طيران، وأنظمة اتصالات، واتفاقيات بيئية، وأشياء أخرى، أصبحت أكثر تعقيدًا في معالجتها.

يمكن لمنظمات جديدة كمجموعة العشرين أن تساعد، لكنها تترك معظم الدول، وحتى العشرين، عددًا غير عملي. يمكن أن نسمي هذه الاتجاهات بـ(الانحدار النسبي)، لكن هذا الوصف قد يشوش الحالة بصعود منافسين معروفين، لهذا فمن المفيد أن نشير إليهم عندما نتحدث عن صعود البقية.

يرى بعض المراقبين أن هذه الكونية تغذي الفوضى في الاقتصاد العالمي، ويرون أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ستتأذى، لكنها ستكون في موضع أفضل في التعامل مع هذه الكونية أكثر من الدول الأخرى[9]، لكن هذا يضخم مشكلة الكونية، ويستخف بالدور المتبقي لأمريكا. فعلى سبيل المثال في ظروف الأزمة الاقتصادية لعام 2008م، كان ثمة اتفاق بين قادة دول العشرين يساعد على كبح جماح الحمائية، لكن مقايضة الدولار بين المصارف المركزية عن طريق شبكة من الاتفاقات غير الرسمية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أثبت نجاحه. فالأزمة المالية أضرت بالقوة الصلبة والناعمة للولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة ظلت حازمة بإدارتها[10].

مشكلة الريادة في هذا العالم هي كيف ستدخل الجميع في العمل ويبقى عندك عمل؟ والدور الأمريكي في إمداد المؤسسات وتنظيم الشبكات غير الرسمية يعطي إجابة حازمة عن هذا اللغز. وقد مرَّ معنا، أنه كان هناك مبالغة أنانيَّة حول توفير الولايات المتحدة للسلع العامة في الماضي، لكن يراد من هذه الحالة القوة*، ويتحدث مايكل ماندلبوم الدور الأمريكي، الذي تنتقده الدول الأخرى، بقوله: «لكن حينما يغيب هذا الدور فسيفتقدونه»[11].

والأكثر أهمية أن هذا الدور لم يُفتقد حتى في القضايا التي تضاءلت فيها موارد قوتها، إذ تبقى الريادة الأمريكية في الغالب حاسمة للعمل الجماعي الكوني. خذ التجارة وعدم انتشار الأسلحة النووية مثالين من القضايا ذات

---

* وردت في الأصل Goliath، ويعني جالوت، وهو محارب فلسطيني ورد ذكره في القرآن الكريم: «فهزموهم بإذن الله وقتل داود جالوت»، لكن هذا الاسم أصبح يستخدم ليدل على القوة. (المترجم)

الأهمية الاقتصادية والأمنية، تجد أن التفوق الأمريكي فيهما ليس كما كان سابقًا.

ففي التجارة، كانت الولايات المتحدة وحتى الآن الدولة الأكثر تجارية، فحينما أسست منظمة الغات (الاتفاق الدولي للتعرفة والتجارة) في عام 1974م، قبلت الولايات المتحدة التمييز التجاري عمدًا مع أوروبا واليابان، بصفته جزءًا من استراتيجية حربها الباردة، وبعد أن تعافت هذه الدول انضمت إلى ناد تقوده الولايات المتحدة ضمن اتفاقية الغات أسمته نادي الدول ذات التفكير المتشابه[12]، وفي تسعينيات القرن العشرين، مع ازدياد حصة بعض الدول في التجارة العالمية، دعمت الولايات المتحدة توسيع منظمة الغات إلى منظمة التجارة العالمية، وأصبح نمط النادي في حكم الماضي. ثم دعمت الولايات المتحدة دخول الصين في منظمة التجارة العالمية، وتفوقت الصين على الولاياتِ المتحدة أكبرِ دولة تجارية في العالم. وفي حين أصبحت جولات المفاوضات التجارية العالمية أكثر صعوبة في نجاحها مع انتشار الاتفاقات المختلفة للتجارة الحرة، فإن مبادئ منظمة التجارة العالمية ظلت مستمرة توفر البنية العامة عن طريق معيار الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة بالمثل الذي أوجد إطارًا يمكن من خلاله أن تعمم صفقات معينة على أكبر عدد من الدول. علاوة على ذلك وجد منضمون جدد كالصين أن من مصلحتهم أن تراقب حتى الأحكام السلبية في عملية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

والأمر نفسه يمكن أن يقال عن أحكام عدم انتشار الأسلحة النووية: ففي أربعينيات القرن العشرين حينما كان للولايات المتحدة الاحتكار النووي،

اقترحت خطة باروخ لرقابة الأمم المتحدة، التي رفضها الاتحاد السوفييتي لكي يتابع برنامجه في التسلح النووي. وفي الخمسينيات من القرن الماضي استخدمت الولايات المتحدة الذرة للأغراض السلمية مقرونًا ذلك بعمليات تفتيش قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستحدثة، في محاولة منها لفصل التكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية عن تلك المتعلقة بالتسلح النووي التي بدأت بالانتشار. وفي ستينيات القرن العشرين تفاوضت الدول الخمس الذرية لوضع معاهدة عدم الانتشار، التي وعدت بتقديم الدعم السلمي للدول التي تقبل بالوضع القانوني للدول التي لا تمتلك السلاح. ثم في السبعينيات بعد أن فجرت الهند القنبلة النووية، وانتشرت تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة للمواد الانشطارية بشكل أوسع، أسست الولايات المتحدة مع الدول التي تشاطرها التفكير ذاته (مجموعة الموردين النوويين) التي اتفقت على (ممارسة ضبط النفس) في تصدير التكنولوجيا الحساسة، بالإضافة إلى (التقييم الوطني الدولي لدورة الوقود النووي)، التي دعت إلى التشكيك في ادعاءات عدم استخدام وقود البلوتونيوم.

في حين لم تكن أي من التعديلات المؤسساتية كاملة، واستمرت المشكلة مع كوريا الشمالية وإيران اليوم، فقد كان الأثر الصافي للتركيب المعياري والريادة الأمريكية خفض عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي من 25 دولة في ستينيات القرن الماضي، إلى 9 دول هي الموجودة اليوم[13].

في عام 2013م أطلقت الولايات المتحدة (مبادرة أمن الانتشار)، وهي تجمع ذو بنية فضفاضة لدول تتقاسم المعلومات وتنسق الجهود لوقف الاتجار بالمواد التي تتعلق بالانتشار النووي.

قضية أخرى صعدت على السطح اليوم حول التحكم في شبكة الإنترنت والأنشطة الإلكترونية؛ فمنذ الأيام الأولى كانت الشبكة أمريكية بامتياز، اليوم تمتلك الصين من مستخدمي الشبكة ضعف مستخدمي الولايات المتحدة. وقد كانت الحروف الرومانية في وقت ما وحدها المستخدمة على الشبكة، أما اليوم فتجد أسماء نطاقات عالية في النصوص الصينية والعربية والسيريالية، مع توقع المزيد.

في عام 2014م أعلنت الولايات المتحدة أنها ستخفف رقابة (الدائرة التجارية) المسؤولة عن (دفتر عناوين) الشبكة، وعن الجمعية الدولية للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، بعض المراقبين ساورهم القلق من أن يمهد هذا الطريقَ للدول المستبدة لمحاولة بسط سيطرتها وفرض رقابة على عناوين المعارضين.

مثل هذه المخاوف مبالغٌ فيها على الصعيد التكنولوجي وعلى صعيد أماكن عملها الأساسي؛ فلن تكون الرقابة وحدها الصعبة، وثمة مصلحة مشتركة بين الدول لكي تتجنب هذا التجزؤ في شبكة الإنترنت. وإن وصف انحدار القوة الأمريكية في مسألة الفضاء الإلكتروني مبالغ فيه، ولن تبقى الولايات المتحدة الدول الثانية في عدد مستخدمي الشبكة، بل هي الموطن لثمانٍ من أصل عشرِ أضخم شركات للمعلومات في العالم[14].

وعلاوة على ذلك، حينما ينظر أحدنا إلى تشكيل جمعيات تطوعية غير حكومية (مثل فرقة هندسة الشبكة العنكبوتية)، يجد العدد غير المناسب من الأمريكيين المشاركين بسبب خبرتهم. فتخفيف الرقابة من قبل الحكومة على الجمعية الدولية للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) يمكن النظر

إليه على أنه استراتيجية لتقوية المؤسسة وتعزيز فلسفة تعدد المستفيدين التي تتبناها أمريكا بدلًا من النظر إليه على أنه هزيمة[15]. فهناك شيء من استقرار الفضاء الإلكتروني، لكن أن يخلق انعدام الأمن في الفضاء الإلكتروني مخاطر كامنة لكل من الولايات المتحدة ومعارضيها، يعطي أساسًا لاتفاقات محتملة[16].

باختصار، بالإمكان القول إن التوقعات التي تقوم على نظريات انحدار الهيمنة قد تكون مضللة حول واقع الريادة الأمريكية في المؤسسات والشبكات الدولية، وحتى في ضوء تناقص موارد القوة، تبقى الريادة الأمريكية أساسية في خلق السلع العامة.

ثورة المعلومات وانتشار القوة

تنامي عدد الدول الغنية ليس المصدر الوحيد للتعقيد المتزايد في هذا القرن، لكن المشكلة أن ما يحدث في كل دول عصر المعلومات اليوم هو خارج سيطرة حتى أقوى الحكومات، أو ما أسميته انتشار القوة. يشير موسى نعيم إلى صعود (القوى الدقيقة) ويقول: «فك الارتباط بين المقدرة على استخدام القوة بشكل فاعل والسيطرة البيروقراطية الويبيرية* العملاقة يغيِّر العالم اليوم»[17].

في عالم قائم على المعلومات، يبدو انتشار القوة مشكلة تصعب إدارتها أكثر من انتقال القوة. الرأي التقليدي المتعارف عليه يؤكد دائمًا أن الحكومة ذات القوة العسكرية العملاقة هي التي تسود، لكن في عصر المعلومات قد

* له علاقة بالنظريات الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث عنها ماكس وايبر. (المترجم)

تربح الدولة (أو المنظمات غير الحكومية) التي لديها قصة أجمل: فالقوة الناعمة تصبح الجزء الأكثر أهمية في هذه الفوضى.

ظلت الدول على الدوام قلقة من تدفق المعلومات والسيطرة عليها، والعصر الحالي ليس أول عصر تأثر بالتغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات، فقد كانت مطبعة غوتنبيرغ مهمة لأصول الإصلاح البروتستانتي، والاضطراب الذي تبعه في أوروبا، واليوم، يمكن للقسم الأكبر من السكان داخل البلدان وبينها، الوصول إلى القوة التي تأتي من المعلومات. وليس من المدهش أن ترى اضطرابًا كالذي يحدث في أجزاء من الشرق الأوسط؛ ذلك أن التقرير العربي للتنمية البشرية أشار إلى أن منطقة تخلفت في التعليم والعلوم، والتجارة غير المتصلة بالطاقة والمعلومات، كانت ناضجة للاضطراب من جرَّاء ثورة المعلومات، وهذه الاضطرابات الدينية والسياسية قد تستمر لعقود. وقد قارنت مجموعة من المحللين هذه المنطقة اليوم بحرب ألمانيا التي استمرت ثلاثين عامًا في القرن السابع عشر.

ثورة المعلومات الحالية ترتكز على التقدم التكنولوجي السريع الذي خفض بشكل مثير كلفة خلق المعلومات وإيجادها وبثها. وتبعًا لـ (قانون مور) فقوة الحاسوب تضاعفت كل 18 شهرًا لمدة ثلاثين عامًا، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت تكلفتها واحدًا على ألف من تكلفتها في سبعينيات القرن الماضي. فإذا كانت تكلفة السيارات انخفضت بسرعة انخفاض أنصاف النواقل، فإن السيارة ستكلف من 15-20 دولارًا. فالخاصية الرئيسة لثورة المعلومات ليست سرعة الاتصالات وحدها، وإنما الانخفاض الهائل في تكلفة بث المعلومات التي خفضت عوائق دخولها.

في منتصف القرن العشرين، خشي الناس من أن تحيي ثورة الحواسيب والاتصالات اليوم رواية جورج أورويل (1984)، مع تخطيط مركزي وقوى رقابية من أعلى قمة هرم السيطرة. صحيح أن رخص الحوسبة وتخزين المعلومات جعل الرقابة الحكومية أسهل، حتى باتت الحكومات الشمولية مثل الصين والسعودية وآخرين تستخدم هذه التقنيات لمحاولة الهيمنة على شعوبهم، لكن الحوسبة الرخيصة والبيانات الضخمة مكنت الشركات الخاصة من محاولة توجيه ما يفضله زبائنهم، ومن ثم فإن المجموعات الإجرامية المنظمة يمكن أن تخلق تهديدًا كبيرًا بنهبها هذه الملفات.

في الوقت ذاته، مع تناقص ثمن القوة الحاسوبية والحواسيب التي كانت في يوم ما تملأ غرفة بكاملها، وتقلص حجمها إلى حجم هاتف ذكي وأجهزة محمولة أخرى تضعها في جيبك، فإن آثارها اللامركزية أثقلت آثارها المركزية، فالقوة التي تسبب بها انتشار المعلومات أكثر إزعاجًا اليوم مما كانت عليه منذ عقود، وصار وميض الغوغاء والمظاهرات حول العالم تتحدى جهود الحكومات في إغلاق الشبكة والرسائل النصية، والتلفاز.

ما يعنيه هذا، أن السياسات الدولية لن تكون مناطق عازلة للحكومات، فالأفراد والمنظمات الخاصة، بدءًا من ويكيلكس مرورًا بالشركات والمنظمات غير الحكومية والإرهاب، وصولًا إلى الحركات الاجتماعية العفوية، كلها ستتمكن من القيام بأدوار مباشرة في السياسة الدولية، فانتشار المعلومات يعني أن القوة ستكون أكثر انتشارًا، والشبكات غير الرسمية ستقوض احتكار البيروقراطية التقليدية، فسرعة الشبكة يعني أن كل الحكومات لديها القليل من السيطرة على برامجها، والقادة السياسيون سيتمتعون بدرجة

أقل من الحرية قبل أن يردوا على الأحداث، ومن ثم فعليهم ألا يتواصلوا فقط مع الحكومات الأخرى، وإنما مع المجتمعات المدنية أيضًا؛ وهنا نشير إلى الصعوبات التي تعانيها إدارة الرئيس أوباما في محاولتها تهذيب ردها على أحداث الثورات العربية، التي سميت خطأ (الربيع العربي).

في الأساس، ولكونها خفضت ثمن وعوائق الدخول إلى الأسواق، يمكن لثورة المعلومات أن تخفض قوة الدول الكبرى وتعزز قوة الدول الصغيرة، واللاعبين غير الحكوميين، لكن سيكون من الخطأ (التعلم المفرط) من دروس المصريين والثورات الأخرى. فالسياسة والقوة هما أكثر تعقيدًا مما تعنيه الحتمية التكنولوجية.

بعد الحرج الأولي من التويتر عام 2009م، كانت الحكومة الإيرانية قادرة على قمع الحركة الخضراء عام 2010م، ومع أن سور الصين (الحمائي) بعيد عن الكمال، إلا أن الحكومة نجحت كثيرًا في التعامل مع التدفق المعلوماتي لـ 600 مليون مستخدم لشبكة الإنترنت في البلد. وهكذا فوسائل التواصل الاجتماعي كان لها أثر واضح في توفير المعلومات في الصين.

قد تكون ثورة المعلومات في بعض جوانبها ساعدت الدول الصغرى، لكنها ساعدت كذلك الدول الكبرى والقوية، فحجم الدول ما يزال مشكلة، فمع أن القرصان والحكومة قد يستطيعان إيجاد معلومات واستغلال الشبكة لأغراض كثيرة ذات أهمية، إلا أن الحكومات الكبيرة يمكن أن تنشر عشرات الآلاف من الناس المدربين، وأن تمتلك قوة حوسبة هائلة لكسر الشفرة أو التجسس على منظمات أخرى. وإن كان من السهل اليوم أن تنشر

معلومات موجودة، فإن جمع المعلومات الجديدة وإنتاجها يتطلب استثمارًا أساسيًّا في العديد من المواقف التنافسية. المعلومات الجديدة مهمة جدًا، والمخابرات مثال جيد، وأمن الفضاء الإلكتروني مثال آخر، فيروس ستكسنت Stuxnet الذي عطل أجهزة الطرد المركزي قيل إنه من إنتاج الحكومات.

من ناحية أخرى، فإن القدرة على الترابط القوي يخلق هشاشة أقوى، فثورة المعلومات تزيد من انتشار القوة في هذا القرن، فالحكومات والدول العظمى لا يزال لديها موارد كبيرة، لكن المسرح الذي ينشطون عليه هو أكثر ازدحامًا بأناس محددين متمرسين بالمعلومات، من ضمنهم الشركات الدولية، والإرهابيون الرعاع المجرمون أو الأفراد، فنحن بدأنا الآن باستيعاب أثر ثورة المعلومات في القوة في هذا القرن. والفكرة الواضحة هي أن زيادة تعقيدات النظام الدولي جعل سيطرة الحكومات أكثر صعوبة. إنه لَتبسيطٌ أن ترى في سياسات العالم المعاصر (عصر العشوائية)، أو عصر (نهاية القوة)، لكن السيطرة ستظل صعبة على كل الفاعلين.

وبمثل هذه الظروف- وفق ما يذكر موسى نعيم- فإن الفراغ الحكومي يرمي بـ(المفسرين الرهيبين) الشعبويين الديماغوجيين من اليمين واليسار الذين يسعون لتعميق الشلل دون أن يوجدوا حلولًا حقيقية[18]، أو كما قال ديفيد بروك: «الزعماء السياسيون ليسوا في مقدمة التاريخ، فالقوة الحقيقية هي في الحشد»[19].

قد لا يفسر هذا نهاية القرن الأمريكي، إنما قد يدل على البيئة المعقدة التي تجعل استخدام القوة أكثر صعوبة، فمع ازدياد اللاعبين- الحكوميين

وغير الحكوميين- ستصبح برامج عمل السياسيين الدوليين أكثر تعقيدًا، ولن تبقى القضايا التقليدية من اقتصاد وأمن هي المهمة، إذ هناك عدد من القضايا الدولية ازدادت، والكثير من هذه القضايا لا تتأثر بأدوات القوة الصلبة التقليدي؛ فعلى سبيل المثال لا تؤثر القوة العسكرية كثيرًا في التغيُّر المناخي، والأوبئة، أو التحكم بشبكة الإنترنت.

بتأثير ثورة المعلومات والعولمة يتغيَّر العالم السياسي بطريقة تعني أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحقق أهدافها الدولية وهي تتصرف بمفردها، خذ مثالًا على ذلك الاستقرار المالي الدولي؛ فهو يعد حيويًّا لرفاهية الأمريكيين، لكن تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون الآخرين لضمانه، والتغير المناخي الكوني سيؤثر في جودة الحياة، لكن لا يستطيع الأمريكيون معالجة القضية وحدهم.

وبكلمة واحدة، حيث تصبح الحدود نفوذة لكل شيء، من الأدوية إلى الأمراض المعدية إلى الإرهاب، يجب على الأمم أن تستخدم قوتها الناعمة لتطوير الشبكات وبناء المؤسسات لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة.

ستبقى الولايات المتحدة أعظم دولة في النظام العالمي، وبلدًا عملاقًا رائدًا في تنظيم إنتاج السلع الجماعية العالمية، وستبقى بلدًا قويًا. في بعض جوانب السلع الاقتصادية والعسكرية، يمكن للولايات المتحدة أن تعطي الجزء الأكبر من الجواب، فعلى سبيل المثال تعد البحرية الأمريكية حاسمة في تطبيق قانون البحار، وكما رأينا في الأزمة المالية 2008/2009، الثقة التي تأتي من مقرض يكون ملاذًا أخيرًا، جاءت من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

لكن على صعيد القضايا الدولية الجديدة، فإنه في حين تبقى الريادة الأمريكية مهمة- كما مرَّ معنا- يتطلب النجاح تعاون الآخرين. بهذا المعنى، تصبح القوة لعبة تجميع نقاط إيجابية. وإذا كان على القرن الأمريكي أن يستمر، فالتفكير بالقوة العسكرية وحدها لن يكون كافيًا، علينا أن نفكر بالقوة على أنها تحقيق لأهداف مشتركة تنطوي على القوة مع الآخرين، ففي كثير من القضايا الدولية يمكن أن يساعد تمكين الآخرين الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها، ففي هذا العالم تصبح الشبكات والارتباطات مصدرًا مهمًّا للقوة المطلوبة. فالقرن الأمريكي سيستمر، بمعنى محورية الولايات المتحدة في توازن القوة، وريادتها في إنتاج السلع العامة، لكن ستعمل بشكل مختلف عما فعلته في النصف الثاني من القرن الأخير.

الخلاصة

أي جهد لتقييم القوة الأمريكية في العقود القادمة يستدعي الجهود التي بذلت في وقت سابق التي كانت غير دقيقة. إنه لمن المؤلم أن نتذكر مدى المبالغة الكبير في تقييم الولايات المتحدة للقوة السوفييتية في سبعينيات القرن العشرين، وللقوة اليابانية في ثمانينياته. واليوم يتنبأ بعض المحللين بكل ثقة أن الصين ستحل بدلًا من الولايات المتحدة في ريادة العالم، في حين يؤكد آخرون وبكل ثقة أيضًا بأن «الولايات المتحدة لا تزال في بداية قوتها، فالقرن الحادي والعشرون سيكون القرن الأمريكي»[1]، لكن الأحداث غير المرئية يمكن أن تنقض التوقعات، فهناك مجموعة واسعة من الفرص المستقبلية الممكنة، وليس فرصة واحدة، والبدائل تنطوي على حوادث وحسابات خاطئة وخيارات إنسانية بإحساس ذاتي.

إن القوة الأمريكية المرتبطة بالصين ستعتمد على شكوك التغيير السياسي في المستقبل لكلا البلدين؛ فإذا لم تجابه الصين الشكوك المعاكسة، فحجم اقتصادها وارتفاع معدل نموه، سيزيد بشكل شبه مؤكد من قوتها النسبية، ويقربها أكثر من الولايات المتحدة في موارد الطاقة

خلال العقود القليلة القادمة، وهذه المكاسب النسبية لا تعني بالضرورة تفوق الصين على الولايات المتحدة كقوة عظمى؛ إذ إن الصين- كما رأينا سابقًا- حتى إذا لم تعانِ من نكسات سياسية محليَّة. فكثير من التوقعات القائمة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ستكون توقعات طولانية بسيطة لمعدلات النمو الحالية التي من المرجح أن تتباطأ في المستقبل. والأكثر من ذلك أن التوقعات الاقتصادية هي ذات بعد واحد، وتتجاهل القوة العسكرية للولايات المتحدة ومزايا القوة الناعمة، إضافة إلى مساوئ الموقع الجغرافي للصين داخل موازين القوى الآسيوية، مقارنة بأمريكا التي تربطها علاقة جيدة بأوروبا واليابان والهند وآخرين، فلك أن تتخيل مدى اختلاف الوضع الأمريكي لو كان لديها مجموعة من الدول على حدودها مثل الهند واليابان القويتين والمرتابتين، بدلًا من المحيطين والجارتين الصديقتين.

أظن أنه من بين الخيارات المستقبلية الممكنة، أن يظهر منافس جديد- كأوروبا وروسيا والهند والبرازيل أو الصين- يتفوق على الولايات المتحدة وينهي محورية أمريكا في ميزان القوة العالمي، وهذا ليس مستحيلًا، لكنه ليس مرجحًا، والأكثر من هذا- وفق ما يرى الاستراتيجي البريطاني لورانس فريدمان- أنه خلافًا «للقوى العظمى المهيمنة في الماضي؛ ترتكز القوة الأمريكية على تحالفات بدلًا من مستعمرات»[2]، فالتحالفات والشبكات غير الرسمية موجودة، والمستعمرات مطلوبة.

وحول قضية الإطلاق بدلًا من النسبية بشأن الانحدار الأمريكي، نجد أن الولايات المتحدة تواجه مشكلات حقيقية في مسائل من مثل الديون،

والتعليم الثانوي، وعدم تساوي الدخل، والجمود السياسي، لكن يمكن أن يلاحظ أحدنا أنها جزء من المشهد، إذ ثمة على الجانب الإيجابي من القضية مزايا الديموغرافيا والتكنولوجيا والطاقة، إضافة إلى المزايا الثابتة مثل الجغرافيا وثقافة العمل الحر المفتوحة. فالمشكلات الأمريكية واقعية، والإخفاق في التعامل معها سيضعف قدرة البلد على التعامل مع التعقيدات الدولية المتنامية، ولكن الأمر يستحق التمييز بين حالات يمكن أن تحل وأخرى لا تجد إرادة في حلها أساسًا.

فلو بحثنا في السيناريوهات التي قد تعجِّل في الانحدار، أن تصبح الولايات المتحدة خائفة جدًّا وتبالغ في ردها على الهجمات الإرهابية بانكفائها على نفسها، وبهذا تحرم نفسها من القوة التي حققتها من الانفتاح، وبدلًا من ذلك يمكن أن تبالغ في الرد بأن تنغمس وتهدر الدم والثروة كما فعلت في العراق وفيتنام.

كتقييم عام؛ وَصْف القرن الحادي والعشرين بأنه قرن الانحدار الأمريكي، من المرجح أن يكون غير دقيق ومضللًا، فكلمة (انحدار) كلمة مضطربة؛ فعلى سبيل المثال من عام 1945م حتى 1970م اختلقت السياسات الأمريكية وبشكل متعمد انحدارًا نسبيًّا فسَّره وقتها ريتشارد نكسون وهنري كيسنجر بأنه توجه طويل الأمد، لكن في نهاية القرن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. والكلام الأكثر أهمية أن (الانحدار) قد يؤدي إلى خيارات سياسية خطيرة، إذ يشجع دولًا مثل روسيا على الانخراط في سياسات مغامر فيها، والصين لتكون أكثر حزمًا مع جيرانها، أو أن تبالغ الولايات المتحدة في ردها نتيجة الخوف.

لدى أمريكا الكثير من المشكلات، لكنها ليست في انحدار مطلق، وحتى بالمعنى النسبي فمن المرجح أن تبقى أكثر قوة من أي دولة منفردة في العقود القليلة القادمة. المشكلة الحقيقية في الولايات المتحدة ليست أن الصين ستتفوق عليها، أو أي منافس آخر. لكن في أنها ستواجه بصعود موارد القوة لدول عديدة أخرى؛ لاعبين حكوميين وغير حكوميين، فهذا الانتشار للقوة سيجعل الولايات المتحدة نسبيًّا أقل قدرة على التحكم في الآخرين؛ فالكونية قد تبرهن على تحدٍّ أكبر من تحدي الصين. والأكثر من هذا أن العالم سيواجه المزيد من القضايا الدولية الجديدة التي تتطلب القوة مع الآخرين بقدر القوة على الآخرين. في عالم تتنامى فيه التعقيدات، قد يصبح العجز الأمريكي المزمن في تحويل القوة مشكلة عويصة.

الخيارات الإستراتيجية

حتى لو استمرت الولايات المتحدة في امتلاك القوة العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة أكثر من أي بلد آخر، فهذا لا يعني أنها ستختار أن تحوِّل هذه الموارد إلى سلوك قوة فاعلة في المشهد الدولي. وكما مرَّ معنا، ففي المرحلة بين الحربين العالميتين لم تأخذ بهذا الخيار، وبعضهم يرى أن هذا يحدث مرة أخرى. بعد نهاية عقد من الحرب على العراق وأفغانستان، كشفت استطلاعات الرأي في عام 2013م أن 52% من الأمريكيين يعتقدون بأن «على الولايات المتحدة أن تلتفت إلى أعمالها دوليًّا، وتدع الدول الأخرى لتحصل على أفضل ما تستطيع من تلقاء نفسها»، فلأول مرة منذ أن بدأ مركز بيو في استطلاعات الرأي عام 1964م، أكثر من نصف المستطلعين وافقوا على هذه العبارة، التي راوحت تاريخيًّا بين 20 و40%، ونسبة من رفض هذه العبارة كان فقط 38%.

بعض المعلقين أعلنوا فورًا عودة الانعزالية إلى السياسة الخارجية الأمريكية، لكن الكلمة أصبحت هراوة سياسية أكثر من مصطلح تحليلي. وكما رأينا، الانعزالية الأمريكية في القرن التاسع عشر لم تكن تعني عدم التدخل في الشؤون الدولية للجوار، وإنما كانت موقفًا باتجاه أوروبا البعيدة المكان التي تتركز فيه موازين القوى العالمية. فالانعزالية الحقيقية لثلاثينيات القرن الماضي نُصت في تشريعات مختلفة، والهدف منها منع أي تدخل في الشؤون الأوروبية.

أفضل طريقة لفهم المزاج الحالي هو أن تنظر إليه كجزء من التأرجح المزمن في السياسة الخارجية بين ما أسماه ستيفان سيستانوفيتش السياسات (المتطرفة)، والسياسات (المنكمشة)[3]؛ فالانكماش ليس انعزالية، بل تعديل لأهداف ووسائط استراتيجية. والرؤساء الذين اتبعوا سياسة الانكماش منذ بداية القرن الأمريكي، كان من بينهم أيزنهاور ونكسون وفورد وكارتر وبوش الأب وأوباما، لكن إذا كان نكسون يعتقد أن أمريكا في حالة انحدار، فإن آخرين، أمثال أيزنهاور، لم يعتقدوا بذلك، فجميعهم كانوا دوليين أقوياء مقارنة بالانعزالية الحقيقية في ثلاثينيات القرن العشرين، لكن هذا لا يحميهم من الانتقاد، فعلى سبيل المثال من أواخر ثلاثينيات القرن الماضي إلى أواخر الستينيات حذَّر المعلقان الصحفيان (كاتبا الأعمدة) المشهوران: جوزيف وستيوارت ألسوب، من «أن الضعف والتردد لدى القادة الأمريكيين سيفتح الباب أمام الخصوم». شكوك ألسوب بأيزنهاور كانت حادة تجاهه، «من ضمنها الفجوة الصاروخية التي كادت تكون برمتها محض افتراء»[4]، وهكذا، فحينما اتهم النقاد المعاصرون «إدارة أوباما بأنها تبدو وكأنها تسعى عمدًا لانحدار أمريكا»، أو أن (الانكماش) هو ضعف لأنه ضعف؛

«يخبرنا هذا النقد عن السياسة الحزبية أكثر مما يخبرنا هل سينتهي القرن الأمريكي قبل عام 2041م»[5].

يستطيع المؤرخون تقديم حالة جديرة بالثقة، ذلك أن مراحل فرط الالتزام بـ (التطرف) سببت أذية في قدرة أمريكا على تحويل القوة أكثر من مراحل الانكماش، وقد خلفت ردة الفعل السياسية على مثالية ويلسون العالمية انعزالية أخرت الرد الأمريكي على هتلر، أما تصعيد كيندي وجونسون الحرب على فيتنام فقد أوجد عَقدًا موجهًا إلى الداخل في سبعينيات القرن الماضي، وقد ساعد غزو جورج بوش للعراق على إيجاد أرقام الاستطلاع التي ذكرت سابقًا. وكما يشير فريد زكريا، فحينما يمجد المحافظون الجدد «التدخل المباشر الواسع» لإدارة روزفلت وترومان، فإن تاريخهم الانتقائي يتجاهل الهزائم في الاتحاد السوفييتي والصين وكوريا، فالانحناء إلى الأمام كان يعني الردع، لكن الذي حدث غير ذلك[6].

إن الاختباء وراء المناظرات السياسية يمثل مجموعة خطِرة من النقاشات السياسية والخيارات الإستراتيجية التي على الأمريكيين مواجهتها في أثناء خفض الإنفاق، من بينها: كم على الولايات المتحدة أن تنفق على السياسة الخارجية والدفاع؟ يرى بعض الذين يعتقدون بالتمدد الإمبراطوري المفرط أن الولايات المتحدة ليس لها خيار سوى تقليص السياسة الخارجية والدفاع، لكن ليست المشكلة هنا. باعتبارها جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي، فما تنفقه الولايات المتحدة لا يتعدى نصف ما كانت تنفقه في أوج الحرب الباردة حينما كان القرن الأمريكي قويًا. وتبرز المشكلة حينما ينظر أحدنا إلى الميزانية بدلًا من النظر إلى قيود الاقتصاد برمتها، فالمشكلة ليست

بنادق مقابل الزبد، بل بنادق مقابل الزبد ومقابل الضرائب. ما لم تزدد الموازنة بالاستعداد لرفع الضرائب، فسيبقى الإنفاق على الشؤون الدفاعية والسياسة الخارجية حبيس مقايضة محصلتها صفر، مع استثمارات مهمة مثل إصلاح التعليم المحلي والبنية التحتية والإنفاق على البحث والتنمية، وهذا يمكن أن يؤذي كلًّا من الإصلاح المحلي والدفاع.

نقاش واقعي آخر عن التدخل: كيف وبأي طريقة تصبح الولايات المتحدة منخرطة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟

قال الرئيس أوباما إن أمريكا ستستخدم القوة العسكرية من جانب واحد إذا استدعت الضرورة حينما يهدد أمنها أو أمن أحد حلفائها، وحينما تكون المسألة مختلفة، كأن يُستحث ضمير البلد للرد على حالة يقوم بها دكتاتور بقتل عد كبير من شعبه، فإن الولايات المتحدة لن تتصرف وحدها، وستستخدم القوة فقط إذا كان هناك احتمال جيد للنجاح. هذه أسس معقولة، لكن ما عتبات مقايضة القيم بالوقائع العملية؟ فالمشكلة ليست جديدة: فجون كوينزي آدمز ظل يصارع مع المطالب المحلية للتدخل في حروب الاستقلال الخارجية منذ قرنين تقريبًا، كان هذا حينما قال عبارته المشهورة بأن أمريكا «لا تذهب للخارج بحثًا عن وحوش تبيدهم»، بل خوفًا من أن «تورط نفسها خارج قوة إنقاذهم من كل حروب المصلحة والخديعة، والطمع الفردي، والحسد، والطموح الذي يأخذ على عاتقه ألوان اغتصاب السلطة بمعيار الحرية».

لكن ماذا عن ضبط النفس في حرب أهلية كتلك الدائرة في سوريا، التي تسمح لمجموعة إرهابية أن تجد لها ملاذًا آمنًا، كما فعلت طالبان في

أفغانستان منذ عقدين، أو كما تحاول أن تفعل الدولة الإسلامية في العراق والشام؟ إن شيئًا من التدخل قد يكون ضروريًا، لكن ستظل الولايات المتحدة بعيدة عن التدخل العسكري أو الاحتلال. ففي عصر القوميات والحشود السكانية، سيولد الاحتلال الأجنبي الاستياء. وقد وصل الرئيس أيزنهاور إلى هذا الاستنتاج في خمسينيات القرن الماضي، لكن ما الذي حدث؟ استخدام القوة، لكن ضمن حدود، كان هو الرد، لكن في الشرق الأوسط تحديدًا، الذي ستستمر فيه الثورات إلى جيل آخر، سيكون استخدام القوة الذكية أساسيًّا، والرؤية من منظور أطول، فسياسة الاحتواء كسياسة كينان (ممثل كوميدي أمريكي) قد تكون واعدة أكثر من محاولة الاحتلال والسيطرة.

ونقاش آخر حول كيف ستبني وتدعم المؤسسات، وتخلق الشبكات، وتؤسس سياسات تتعامل بها مع قضايا دولية تحدثنا عنها. فالريادة من قبل دولة عظمى شيء مهم لإنتاج السلع العامة الدولية؛ فحينما تعمل الولايات المتحدة بشكل أقل، فسيعمل الآخرون كذلك بشكل أقل، فلسوء الحظ الجمود السياسي المحلي غالبًا ما يحجب هذه الريادة. على سبيل المثال، فشل مجلس الشيوخ في التصديق على معاهدة قانون البحار مع أنه يخدم مصالحها القومية وتحتاج إليه الولايات المتحدة في الواقع لكي تدعم موقعها الدبلوماسي في بحر الصين الجنوبي، وبشكل مشابه فشل الكونغرس في الوفاء بالالتزام الأمريكي في دعم إعادة توزيع حصص صندوق النقد الدولي المقدمة من أوروبا لأسواق البلدان الناشئة، مع أنه لا يكلف الولايات المتحدة شيئًا. لكن على صعيد الريادة بالرد على التغيُّر المناخي، ثمة رفض محلي قوي لفرض ضريبة على انبعاث غاز الكربون، وبشكل مشابه هناك

رفض محلي لاتفاقيات التجارة العالمية. مثل هذه المواقف تضعف قدرة الولايات المتحدة على أخذ الريادة في التعامل مع السلع العامة الكونية، وهذا بدوره يمكن أن يضعف الشرعية والقوة الناعمة التي هي حاسمة لاستمرار القرن الأمريكي.

أخيرًا، أمد القرن الأمريكي يعتمد على مجموعة واسعة من التحالفات، وسيبقى لها المفعول المتزايد في السياق الجديد للسياسة العالمية، فكيف ستحافظ الولايات المتحدة على مصداقية هذه التحالفات إذا أدركت الدول الأخرى أن البلد ينكفئ على ذاته؟ وفي الوقت نفسه، كيف ستوفق الولايات المتحدة بين توازنها في آسيا ومنع تدهور التزاماتها في مناطق أخرى مثل أوروبا والشرق الأوسط؟ وفي الهند حيث التعاون والمنافسة جوهريان في الإستراتيجية ضد الصين، سيكون هذا مهمًّا لتجنب عسكرة السياسة.

القوة العسكرية ستبقى مكوِّنًا مهمًّا للقوة الأمريكية، كما أن تقديم الأمن للحلفاء هو مصدر مهم للتأثير، والتدخلات المحدودة تعد حاسمة أيضًا، لكن القوة أداة غير حادة، ومن الخطأ أن تساوى الريادة بالعمل العسكري الأحادي الجانب؛ فعلى من يرى الوحدات الأمريكية الحاضرة في النجاحات الاقتصادية والسياسية لأوروبا واليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، فعليه ألا ينسى أن هذه الوحدات رُحِّب بها بسبب التهديدات الخارجية الواضحة، ومن ذلك فقد استغرق نشوء الديموقراطية في كوريا الشمالية ثلاثة عقود.

الإستراتيجية الأمريكية التي تتمسك بالتوازن العسكري في أوروبا وشرق آسيا كان مهمًّا للقرن الأمريكي، لكن محاولة الاحتلال والسيطرة

على السياسات الداخلية لسكان قوميين في ثورات الشرق الأوسط قد يكون طريقة لاختصاره. والقوة العسكرية لا تساعد كثيرًا في حل القضايا الدولية؛ كشبكة الإنترنت والتغيُّر المناخي والاستقرار المالي، فإذا أرادت الولايات المتحدة أن يطول أمد قرنها، فعليها أن توفر البيئة الدولية، وتخلق محفزات للآخرين؛ من خلال التجارة، والمال، والثقافة، والمؤسسات، وخلق شبكات ومؤسسات للعمل، كما أن أنماطًا جديدة من الشبكات والمؤسسات ذات الشأن سيكون لها دور مهم. وكما رأى روبيرت زوليك، المدير السابق للبنك الدولي، فإنه «ثمة فرص اليوم لتكيُّف العالم لمصلحة أمريكا، الذي لا يشمل القوة العسكرية»[7]، وثمة كثير مما يمكن فعله في المبادرات التجارية مع أوروبا وآسيا، إضافة إلى خفض العوائق للتكامل مع أمريكا الشمالية. في حين لا يزال شرق آسيا منطقة الديناميَّة الاقتصادية، وفي العقود القادمة الوضع الديموغرافي والمتعلق في الطاقة سيكون واعدًا في أمريكا الشمالية. حتى في شرق آسيا، تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تطلق مبادرات اقتصادية ومناخية إذا أرادت أن تتبع استراتيجية فاعلة للحفاظ على القرن الأمريكي. الردود على الأحداث ضمن غرض محدد ليست كافية، فعهد الانكماش يحتاج استراتيجية قوة ذكية.

في الخلاصة، القرن الأمريكي لم ينته، إذا كنا نقصد بهذا العهد الاستثنائي الذي تفوقت به أمريكا في موارد القوة العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة التي جعلت الولايات المتحدة محورية في عمل التوازن الدولي للقوة، وفي تزويد السلع العامة الكونية. وخلافًا لهؤلاء الذين يعلنون أن هذا هو القرن الصيني، فنحن لم ندخل بعد عالم ما بعد أمريكا، لكن استمرار

القرن الأمريكي لا يبدو أنه كما كان في القرن العشرين؛ فحصة أمريكا من الاقتصاد العالمي ستكون أقل مما كانت عليه في منتصف القرن الماضي، والتعقيدات التي تتمثل بصعود دول أخرى، إضافة إلى ازدياد دور المؤثرين غير الحكوميين سيجعل من الصعب على أحدنا أن يكون له نفوذ أو أن يرتب لحدث ما، وعلى المحللين أن يوقفوا التشدق بأحادية القطب وتعدد الأقطاب؛ عليهم أن يعيشوا مع المسألتين المختلفتين في الوقت ذاته، وعليهم أن يتوقفوا عن الحديث والقلق من الأفكار الخاصة البائسة عن الانحدار الذي يمزج أنماطًا عديدة ومختلفة من السلوك ويؤدي إلى استخلاصات سياسية خاطئة.

فالريادة تختلف عن الهيمنة، وعلى أمريكا أن تصغي لتجند الآخرين بما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلنتون «عالمًا متعدد الشركاء». ومن المهم أن نتذكر بأن هناك دائمًا درجات من الريادة ودرجات من التأثير في أثناء القرن الأمريكي؛ فالولايات المتحدة لم تكن في يوم ما بحالة من السيطرة الكاملة، وكما مرَّ معنا في الفصل الأول، حتى حينما كانت للولايات المتحدة موارد راجحة، فقد أخفقت في تحقيق ما تريد، ومن يجادل بأن التعقيد اليوم والاضطراب في عالم التدهور الحتمي هو أسوأ بكثير مما كان عليه في الماضي، فعليه أن يتذكر عام 1956م حينما كانت الولايات المتحدة عاجزة عن منع قمع الاتحاد السوفييتي للثورة في هنغاريا، وإضاعة فرنسا لفيتنام، أو غزو السويس من قبل حلفائنا بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، على أن نحذر من النظر إلى الماضي من خلال نظارات ملونة، ولنا هنا أن نقتبس العبارة الكوميدية: «الهيمنة ليست ما اعتدنا عليه، وإنما ذاك الذي لم نعتد عليه أبدًا».

واليوم، مع القليل من ضبط النفس والكثير من التعقيدات العالمية، ستحتاج الولايات المتحدة إلى أن توجد خيارات استراتيجية ذكية، داخل البلد وخارجه على حد سواء، ومن المرجح أن يستمر القرن الأمريكي لعدد من القرون على أقل تقدير، لكن سيبدو مختلفًا تمامًا عما كان عليه، حينما نطق به هنري لوس أول مرة.

ملاحظات

ملاحظات الفصل الأول

1. Lester Thurow, The Zero Sum Solution (New York: Simon & Schuster, 1985), p. 67.
2. Kenneth Waltz, cited in Nuno P. Monteiro, Theory of Unipolar Politics (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 29.
3. Herbert Block, The Planetary Product in 1980 (Washington, DC: Department of State, 1981), p. 74; Simon Kuznets, Economic Growth and Structure (New York: W.W. Norton, 1965), p. 144.
4. Chris Giles, "China to overtake US as top economic power this year," Financial Times, April 30, 2014.
5. "Balance of power" is used to refer both to the distribution of power resources – military, economic, soft – among states, and to the policy of states acting to prevent any one country becoming so powerful as to pose a threat to the independence of others.
6. Michael Lind, "The American Century is over: How our country went down in a blaze of shame," Salon, July 12, 2014.
7. Alan Brinkley, The Publisher: Henry Luce and His American Century (New York: Knopf, 2010), pp. 266–273.
8. Charles Kupchan, No-One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn (New York: Oxford University Press, 2012), p.84.
9. See Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict Among the Great Powers from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987), pp. 154, 203. See also Bruce

Russett, "The mysterious case of vanishing hegemony," International Organization 39, Spring 1985, p. 212.

10. Corelli Barnett, The Collapse of British Power (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, 1986), p. 72.
11. Richard Ned Lebow and Benjamin Valentino, "Lost in transition: A critical analysis of power transition theory," International Relations 23/2, 2009, p. 389.
12. G. John Ikenberry, Liberal Order and Imperial Ambition (Cambridge: Polity, 2006) p. 14.
13. Robert O. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (Princeton: Princeton University Press, 1984).
14. Amitav Acharya, The End of American World Order (Cambridge: Polity, 2014).
15. Henry Kissinger, World Order (New York: Penguin, 2014), p. 2.
16. Acharya, The End of American World Order, p. 11.
17. Noam Chomsky, "Losing the world: American decline in perspective, part 1," Guardian, February 14, 2012.

ملاحظات الفصل الثاني

1. George Modelski, Long Cycles in World Politics(Seattle: University of Washington Press, 1987).
2. Immanuel Wallerstein, The Politics of the World Economy (New York: Cambridge University Press, 1984,) p. 41.
3. Charles Dickens, quoted in David Whitman, The Optimism Gap: The I'm OK – They're Not Syndrome and the Myth of American Decline (New York: Walker, 1998), p. 85.
4. Samuel P. Huntington, "The US – Decline or Renewal?" Foreign Affairs 67, Winter 1988/9, p. 95.
5. America's Place in the World 2013 (Washington, DC: Pew Research Center, 2013), pp. 4, 10.

6. James Fallows, "How America can rise again," The Atlantic, January/ February 2010.

ملاحظات الفصل الثالث

1. Nicolas Serge, Creative Industries and Culture-Based Economy – Creative Industries and Cultural Diplomacy (Berlin: Institute for Cultural Diplomacy, 2013).

2. From International Blockbusters to National Hits: Analysis of the 2010 UIS Survey on Feature Film Statistics (Montreal: UNESCO Institute for Statistics, 2012), pp. 5–8.

3. Mikhail Gorbachev, speech to Soviet writers, quoted in "Gorbachev on the future: 'We will not give in,'" New York Times, December 22, 1986.

4. Clifford J. Levy, "Russian president calls for nation to modernize," New York Times, November 13, 2009.

5. "The engineering gap," The Economist, January 30, 2010, p. 76.

6. McKinsey Global Institute, Connecting Brazil to the World: A Path to Inclusive Growth (McKinsey & Company, May 2014), p. 3.

7. "Getting it together at last: A special report on business and finance in Brazil," The Economist, November 14, 2009, pp. 5, 18.

8. Robert Fogel, "$123,000,000,000,000," Foreign Policy, January 4, 2010, p. 70.

9. Gideon Rachman, "Think Again: American Decline," Foreign Policy, January 2, 2011.

ملاحظات الفصل الرابع

1. Niall Ferguson, quoted in Jonathan Fenby, Will China Dominate the 21st Century? (Cambridge: Polity, 2014), p. 13. See also Martin Jacques, When China Rules the World (New York: Penguin, 2009).

2. "American Opinion," Wall Street Journal, September 16, 1999, p. A9.

3. See Joseph Nye, "As China rises, must others bow?" The Economist, June 27, 1998, p. 23.

4. John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York, W.W. Norton, 2001), p. 4.

5. Ingrid d'Hooghe, The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing's Public Diplomacy Puzzle (The Hague: Netherlands Institute of International Relations, 2010).

6. Thucydides, History of the Peloponnesian War (London: Penguin, 1972), p. 62.

7. Fenby, Will China Dominate the 21st Century?, p. 26.

8. "Living up to the title," Beijing Review, May 22, 2014, p. 2; Daniel Gross, "Yes we can still market: Why US brands remain the world's most valuable," The Daily Beast, June 1, 2014.

9. Alexandra Raphel, "American economic power in decline? Rethinking the data in the context of globalization," Journalist's Resource, February 11, 2014.

10. Neil Irwin, "This one number explains how China is taking over the world," Washington Post.com, December 3, 2013; "The once and future currency," The Economist, March 8, 2014, p. 80.

11. South Reviews editorial, reprinted in Beijing Review, March 27, 2014, p. 10.

12. Toshiya Tsugami, "The future growth of China and security in East Asia," paper presented to SPF-CSIS Joint Commission on the US–Japan Alliance, June 24, 2013.

13. Sam Roberts, "In 2025, India to pass China in population, US estimates," New York Times, December 16, 2009.

14. Richard McGregor, The Party: The Secret World of China's Communist Rulers (New York: Harper Collins, 2010), p. 30.

15. James Steinberg and Michael O'Hanlon, Strategic Reassurance and Resolve: US–China Relations in the Twenty-First Century (Princeton: Princeton University Press, 2014), pp. 93, 184.

16. Evan Braden Montgomery, "Contested primacy in the Western Pacific," International Security 38, Spring 2014, pp. 115–149.

17. "Sun Tzu and the art of soft power," The Economist, December 17, 2011.

18. Jacques, When China Rules the World, p. 12.

19. David C. Kang, "Hierarchy in Asian international relations: 1300–1900," Asian Security, 1/1, 2005, pp. 53–79. See also Stefan Halper, The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century (New York: Basic Books, 2010).

20. John Ikenberry, "The rise of China and the future of the West," Foreign Affairs 87/1, January/February 2008, pp. 23–38.

21. Robert Kagan, "What China knows that we don't: The case for a new strategy of containment," The Weekly Standard, January 20, 1997. Robert Kaplan, Asia's Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific (New York: Random House, 2014).

22. Steinberg and O'Hanlon, Strategic Reassurance and Resolve, p. 20.

23. For a detailed analysis, see Bill Emmott, Rivals: How the Power Struggle Between China, India and Japan Will Shape Our Next Decade (New York: Harcourt, 2008).

24. Yan Xuetong, "How China can defeat America," New York Times, November 21, 2011.

25. Fareed Zakaria, "Obama needs to lead with feeling," Washington Post, May 8, 2014.

26. Carla Norrlof and Simon Reich, "What would Kindleberger say: The US and China as world economic leaders and stabilizers," unpublished paper, 2014.

ملاحظات الفصل الخامس

1. Cullen Murphy, Are We Rome? The Fall of an Empire and the Fate of America (New York: Mariner Books, 2007).

2. Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict Among the Great Powers from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987).

3. Of course, there were many more causes of this complex phenomenon. See Ramsay MacMullen, Corruption and the Decline of Rome (New Haven: Yale University Press, 1988).

4. See Nicholas Kristof, "We're not no. 1! We're not no. 1!" New York Times, April 3, 2014.

5. "The jobs machine," The Economist, April 13, 2013.

6. Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martin, The Global Competitiveness Report 2013–14 (Davos: World Economic Forum, 2013). Niall Ferguson, "How America lost its way," Wall Street Journal, June 7, 2013.

7. Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United

8. States (Washington, DC: US Energy Information Agency, 2013), p. 3.8. 2014 Global R&D Funding Forecast (Columbus: Batelle Memorial Institute, 2014).

9. US Patent Statistics Chart, Calendar Years 1963– 2013 (Washington, DC: The United States Patent and Trademark Office).

10. For a more optimistic view of American savings, see Richard N. Cooper, "Global imbalances: Globalization, demography, and sustainability," Journal of Economic Perspectives 22, Summer 2008, p. 95.

11. Niall Ferguson, "An empire at risk," Newsweek, December 7, 2009, p. 28; and "A Greek crisis is coming to America," Financial Times, February 11, 2010. See also, Francis Warnock, "How dangerous is US government debt? The risk of a sudden spike in US interest rates," Council on Foreign Relations Report, June 2010; available at: http://www.cfr.org/publication/22408/how_dangerous_is_us_government_debt.html.

12. Institute of Higher Education of Shanghai Jiao Tong University, "Academic ranking of the world universities – 2009"; available at: http://www.arwu.org/ARWU2009.jsp.

13. "Are higher and lower performing students making gains?" The Nation's Report Card (Washington, DC: National Center for Education Statistics, US Department of Education, 2013); available at: http://www.nationsreportcard.gov/reading_math_2013/#/gains-percentiles.
14. Viktória Kis and Simon Field, Time for the US to Reskill? What the Survey of Adult Skills Says (Washington, DC: Organization for Economic Cooperation and Development, 2013), p. 12.
15. Sam Dillon, "Many nations passing US in education, expert says," New York Times, March 10, 2010.
16. "Gini in the bottle," The Economist, November 26, 2013.
17. Eduardo Porter, "A relentless widening of disparity in wealth," New York Times, March 12, 2014; "Class in America: Mobility measured, The Economist, February 1, 2014; Lawrence Summers, "US inequality goes beyond dollars and cents," Washington Post, June 8, 2014.
18. Francis Fukuyama, "American power is waning because Washington won't stop quarreling," The New Republic, March 10, 2014.
19. Sarah Binder, "Polarized we govern?" Washington, DC, Brookings Center for Effective Public Management, May 2014, p. 18.
20. Pew Research Center for the People and the Press, "Political polarization in the American public," June 12, 2014.
21. Henry Kissinger, "America at the apex," The National Interest, Summer 2001, p. 15.
22. Hart-Teeter Poll for the Council of Excellence in Government, reported in the Washington Post, March 24, 1997. See also Seymour Martin Lipset and William Schneider, The Confidence Gap (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987) and Jeffrey Jones, "Trust in Government Remains Low," Gallup, September 18, 2008.
23. Harris Poll, 1966–2011, "Confidence in Congress and Supreme Court drops to lowest level in many years," May 18, 2011.
24. Joseph S. Nye, Philip Zelikow, and David King, eds, Why People Don't Trust Government (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996).

25. Department of the Treasury, Update on Reducing the Federal Tax Gap and Improving Voluntary Compliance (Washington, DC: July 8, 2009). "Employment tax evasion", Criminal Investigation Management Information System (Washington, DC: Internal Revenue Service, October 2013).

26. The World Bank, Governance Matters 2009: Worldwide Governance Indicators, 1996–2008 (Washington, DC: The World Bank, 2009).

27. Steven Holmes, "Defying forecasts, census response ends declining trend," New York Times, September 20, 2000; Sam Roberts, "1 in 3 Americans failed to return census forms," New York Times, April 17, 2010.

28. Robert Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon & Schuster, 2000); see also Better Together: Restoring the American Community (New York: Simon & Schuster, 2003).

29. "What's wrong in Washington," The Economist, February 29, 2010, p. 11.

30. David Frum, "Crashing the party," Foreign Affairs 93/5, September/ October 2014, p. 46.

ملاحظات الفصل السادس

1. For a full description, see Joseph Nye, The Future of Power (New York: Public Affairs, 2011).

2. Niall Ferguson, "Networks and hierarchies," The American Interest, June 2014.

3. Anne-Marie Slaughter, "America's edge", Foreign Affairs, January/ February 2009.

4. Randall Schweller, 'Emerging powers in an age of disorder," Global Governance 17, 2011, p. 286. See also Charles Kupchan, No-One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn (New York: Oxford University Press, 2012).

5. Office of the Director of National Intelligence, Global Trends 2030: Alternative Worlds (Washington, DC, 2012).

6. Robert Kagan, The World America Made (New York: Knopf, 2012), p. 105.

7. International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2012 (Washington, DC: IMF, 2013).

8. Jim O'Neill and Alessio Terzi, "Changing trade patterns, unchanging European and global governance," Brussels, Bruegel Working Paper, February 2014, p. 3.

9. See Peter Zeihan, The Accidental Superpower: The Next Generation of American Pre-eminence and the Coming Global Disorder (New York: Hachette, 2014).

10. Jonathan Kirshner, American Power After the Financial Crisis (Ithaca: Cornell University Press, 2014), p. 143.

11. Michael Mandelbaum, The Case for Goliath (New York: Public Affairs, 2005), p. 226.

12. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, "Between centralization and fragmentation: The club model of multilateral cooperation and problems of democratic legitimacy," John F. Kennedy School of Government, Harvard University, Faculty Research Working Paper Series, RWP01-004 (February 2001).

13. See J. S. Nye, "Maintaining the non-proliferation regime," International Organization, Winter 1981, pp. 15–38.

14. "Market value of the largest internet companies worldwide as of May 2013," Statista; available at: http://www.statista.com statistics 277483 market-value-of-the-largest-internet-companies-worldwide. Note: Yahoo and Yahoo-Japan have been treated as one entity for the purposes of company rankings.

15. Jonathan Zittrain, "No Barack Obama isn't handing control of the internet over to China," The New Republic 224, March 24, 2014.

16. Richard J. Danzig, Surviving on a Diet of Poisoned Fruit: Reducing the National Security Risks of America's Cyber Dependencies (Washington, DC: Center for New American Security, 2014), p. 25.

17. Moises Naim, The End of Power (New York: Basic Books, 2013), p. 52.

18. Quoted in Nathan Gardels, "Governance after the end of power," New Perspectives Quarterly, Summer 2013, p. 4.

19. David Brooks, "The leaderless doctrine," New York Times, March 14, 2014

ملاحظات الفصل السابع

1. George Friedman, The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century (New York: Doubleday, 2009), p. 18.

2. Lawrence Freedman, "A subversive on a hill," The National Interest, May/June 2009, p. 39.

3. Stephen Sestanovich, Maximalist (New York: Knopf, 2014).

4. David Ignatius, "Claims of US weakness and retreat of US power are unfounded," Washington Post, June 4, 2014.

5. Mackubin Thomas Owens, "Obama chooses national decline," National Review Online, February 26, 2014; William Kristol, "Superpower once lived here," Weekly Standard, April 7, 2014, p. 7.

6. Fareed Zakaria, "The perils of leaning forward," The Washington Post, June 5, 2014.

7. Robert Zoellick, "A presidency of missed opportunities," Wall Street Journal, August 10, 2014.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

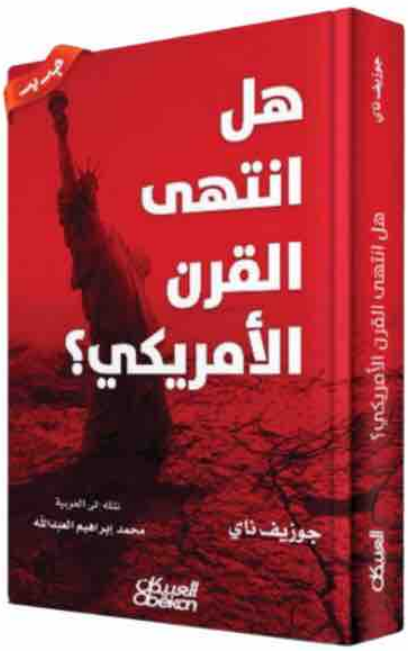
جديد
هل انتهى القرن الأمريكي؟
جوزيف ناي
نقله إلى العربية
محمد إبراهيم العبدالله
العبيكان
Obeikan
جوزيف ناي
هل انتهى القرن الأمريكي؟
العبيكان